الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي المختار – عنابة–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الموضوع : ظاهرة عمل الأطفال وانعكاساتها الاجتماعية و التربوية

دراسة ميدانية بمدينة البليدة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التربية

إعداد الطالب : صالي عبد العزيز **إشراف الدكتورة: نصيب نعيمة**

لجنة المناقشة:

جفال عبد الحميد	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	**جامعة باجي مختار عنابة**
نصيب نعيمة	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا	**المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة**
بوالشرش نور الدين	أستاذ تعليم عالي	عضوا ممتحنا	**جامعة باجي مختار عنابة**
بوقفة عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنا	**جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج**
علي زوي نبيل	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنا	**جامعة 20أوت 1955 سكيكدة**

السنة الجامعية: 2023 -2024

Ministère de l.Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique

Université Badji Mokhtar Annaba

Faculté des sciences humaines et sociales

Département de Sociologie et Démographie

Le travail des enfants et ses impacts sociaux et éducatifs

Etude pratique au niveau de la ville de Blida

Thèse : Présenté en vue de l.obtention du diplôme de Doctorat sciences

Spécialité :

Sociologie de l.Education

Présenté par :

Sali Abdelaziz

Sou la direction du :

Pr.Nécib Naima

Année Universitaire : 2023/2024

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات

أتقدم بشكري وتقديري لأستاذتي المشرفة على هذا العمل الدكتورة نعيمة نصيب التي لم تبخل عليا بتوجيهاتها ودعمها العلمي ولها مني كل معاني الاحترام والامتنان، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد خاصة إدارة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة باجي مختار –عنابة–

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدتي ووالدي أغلى ما في الوجود

إلى العصفورين فارس وأنس أبنائي وأجمل هدية من عند الله

إلى سندي وصاحبة القلب الكبير التي تقاسمت معي وحملت عني عناء كل خطواتي في انجاز هذا العمل زوجتي الغالية

إلى عائلتي وكل أحبابي

إلى كل طلبة العلم

أهدي ثمرة عملي .....

فهرس المحتوى

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفهمي للدراسة

تمهيد: 2

أولا: أسباب اختيار الموضوع. 2

ثانيا: الإشكالية..... 4

ثالثا: الفرضيات 7

رابعا: المفاهيم الأساسية 8

خامسا: أهمية الدراسة 18

سادسا: أهداف الدراسة..... 19

سابعا: أدوات جمع المعلومات 20

ثامنا: المنهج المستخدم..... 22

تاسعا: صعوبات الدراسة :..... 23

خلاصة الفصل : 23

الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة

تمهيد: 26

أولا: المقاربة السوسيولوجية في دراسة عمل الأطفال 27

1 : نظرية التنشئة الاجتماعية ودراسة عمل الأطفال 27

2: نظرية التنشئة الاجتماعية عند جورج هربرت ميد. 29

3: نظرية التنشئة الاجتماعية عند سغموند فرويد : 30

4ا: نظرية التغير الاجتماعي ودراسة عمل الأطفال..... 32

5: الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي..... 34

ثانيا: الاتجاهات النظرية حول عمل الأطفال. 37

1: الاتجاه الاجتماعي..... 37

2: الاتجاه الاقتصادي 39

3: الاتجاه التربوي التعليمي 40

4: الاتجاه القانوني..... 41

5ا: الاتجاه النفسي..... 42

ثالثا: الدراسات السابقة.....43
1 : دراسات محلية حول عمل الأطفال 43
2: دراسات أجنبية حول عمل الأطفال 46
3: تعقيب على الدراسات السابقة 50
خلاصة الفصل: 53

الفصل الثالث: ظاهرة عمل الأطفال عالميا ومحليا

تمهيد: 55
أولا: عمل الأطفال في العالم.....55
1: نبذة تاريخية عن عمل الأطفال في العالم 55
2: حجم الظاهرة عالميا 56
3 : نماذج عن عمل الأطفال في العالم.....57
4: الإطار القانوني الدولي لعمل الأطفال 59
ثانيا: عمل الأطفال في الجزائر 61
1: لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في الجزائر 61
2: عمل الأطفال في الجزائر اليوم.....62
3: أشكال عمل الأطفال في الجزائر 64
4 : الإطار القانوني لعمل الأطفال في الجزائر.....67
خلاصة الفصل: 70

الفصل الرابع: العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال

تمهيد : 72
أولا: العوامل الاقتصادية لعمل الأطفال.....72
1: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وآثارها الاجتماعية 72
2: البطالة وأثرها على الأسرة والمجتمع 74
3: تدني المستوى المعيشي للأسرة وعلاقته بعمل الأطفال 76
ثانيا: العوامل الاجتماعية وعلاقتها بعمل الأطفال.....78
1: التصدع الأسري. 78
2: القيمة الاجتماعية للعمل 80
3: التغير الاجتماعي 82
ثالثا: العوامل التربوية وعلاقتها بعمل الأطفال. 83

1: التسرب المدرسي. 83
2: تدني القيمة الاجتماعية للتعليم. 85
3: العامل الثقافي. 87
خلاصة الفصل: 89

الفصل الخامس: انعكاسات ظاهرة عمل الأطفال

تمهيد: 91
اولا: الانعكاسات الاجتماعية 91
ثانيا : الانعكاسات التربوية : 94
ثالثا: الانعكاسات النفسية 96
رابعا: الانعكاسات صحية 97
خامسا: الجانب الإيجابي لعمل الأطفال 100
خلاصة الفصل: 103

الفصل السادس: إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد: 105
أولا: مجالات الدراسة 105
1: المجال المكاني 105
2: المجال البشري 106
3: المجال الزمني 107
ثانيا: تحليل البيانات العامة حول العينة 108
ثالثا: بيانات وصفية حول ظاهرة عمل الأطفال 116
خلاصة الفصل : 130

الفصل السابع: تحليل نتائج الفرضيات

تمهيد: 132
أولا : تحليل بيانات الفرضية الأولى. 132
ثانيا : تحليل بيانات الفرضية الثانية 144
ثالثا تحليل بيانات الفرضية الثالثة. 156
رابعا: تحليل بيانات الفرضية الرابعة 172
النتائج العامة : 193
خاتمة 199

قائمة المراجع : 201
الملاحق 208

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	109
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	110
03	توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن	111
04	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	112
05	توزيع أفراد العينة حسب عدد الإخوة	113
06	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب	114
07	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم	115
08	توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل الممارس	117
09	علاقة نوع العمل بموقع السكن	118
10	علاقة نوع العمل بالسن	120
11	توزيع أفراد العينة حسب أوقات العمل	121
12	توزيع المبحوثين حسب عدد ساعات العمل	122
13	توزيع أفراد العينة حسب السن عند بدأ العمل	123
14	توزيع أفراد العينة حسب احتمال تقاضي أجر من العمل	124
15	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الأجرة	125
16	توزيع أفراد العينة حسب مقدار الدخل في اليوم(الذين يتقاضون أجرهم يوميا)	126
17	توزيع أفراد العينة حسب مقدار الدخل في الأسبوع(الذين يتقاضون أجرهم أسبوعيا)	127
18	توزيع أفراد العينة حسب احتمال الرضا عن الأجر	128
19	توزيع أفراد العينة حسب العوامل المؤدية للعمل	129
20	توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأب	133
21	توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأم	134
22	توزيع أفراد العينة حسب احتمال مشاركة أحد أفراد الأسرة في الدخل	135
23	توزيع أفراد العينة(الذين صرحوا بوجود شخص آخر يشارك في الدخل) حسب صفته	136
24	توزيع أفراد العينة حسب احتمال وجود دخل آخر عدى دخل الأب	136
25	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	137
26	توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في المسكن	138
27	توزيع أفراد العينة حسب احتمال تلبية الأسرة لحاجات الطفل	139
28	توزيع أفراد العينة (الذين لا تلبي لهم أسرهم لحاجاتهم) حسب السبب في ذلك	140
29	توزيع أفراد العينة(الذين صرحوا بأن أسرهم تلبي لهم حاجاتهم) حسب نوع هذه الحاجات	141
30	توزيع أفراد العينة حسب احتمال العمل لتعويض الحرمان من المصروف	142
31	توزيع أفراد العينة حسب كيفية التصرف في الدخل من العمل	142

32	توزيع أفراد العينة حسب أن يكون عدم قدرة الأسرة على تلبية حاجات الطفل دافعا للعمل	143
33	توزيع أفراد العينة حسب احتمال غياب أحد الوالدين بصفة دائمة	146
34	توزيع أفراد العينة(وجود غياب لأحد الوالدين) حسب سبب الغياب	147
35	توزيع أفراد العينة(وجود غياب لأحد الوالدين) حسب الشخص الغائب	147
36	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الوالدين(حالة عدم وجود غياب لأحدهما)	148
37	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطفل ووالده(حالة عدم وجود غياب لأحدهما)	149
38	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطفل ووالدته(حلة عدم وجود غياب للأم)	150
39	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطفل وإخوته	151
40	توزيع أفراد العينة حسب احتمال وجود الراحة النفسية للطفل داخل أسرته	152
41	توزيع أفراد العينة(الذين لا يشعرون بالراحة النفسية داخل أسرهم) حسب السبب في ذلك	153
42	توزيع أفراد العينة حسب العوامل التي أدت للعمل	155
43	توزيع أفراد العينة حسب الحالة تجاه التمدرس	157
44	توزيع أفراد العينة(المتسربين) حسب سبب التسرب من المدرسة	158
45	علاقة التمدرس بالمستوى التعليمي للأب	159
46	علاقة التسرب المدرسي بالمستوى التعليمي للأم	161
47	توزيع أفراد العينة(المتسربين) حسب احتمال أن التسرب هو السبب في خروج الطفل للعمل	162
48	توزيع أفراد العينة(المتسربين) حسب الرغبة في العودة إلى المدرسة	163
49	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين) حسب آخر معدل فصلي	164
50	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين) حسب احتمال التغيب عن الدراسة	165
51	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين الذين يتغيبون) حسب مبرر الغياب	165
52	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين) حسب احتمال الرسوب المدرسي	166
53	توزيع أفراد العينة(الراسبين) حسب عوامل الرسوب	167
54	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين) حسب احتمال القيام بالواجبات المدرسية	168
55	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين) حسب احتمال التوفيق بين العمل والدراسة	169
56	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين الذين يوفقون بين العمل والدراسة) حسب كيفية التوفيق بينهما	169
57	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين) حسب احتمال التفكير في ترك الدراسة	170
58	توزيع أفراد العينة(المتمدرسين ويفكرون في ترك الدراسة) حسب العوامل التي أدت بهم إلى ذلك	171
59	علاقة التفكير في ترك الدراسة بتلبية الأسرة لحاجات الطفل	172
60	توزيع أفراد العينة حسب مكان قضاء معظم الأوقات	174
61	توزيع أفراد العينة حسب ما يفضلون في حياتهم	175
62	توزيع أفراد العينة حسب احتمال تعاطيهم لبعض المواد المضرة	175
63	توزيع أفراد العينة حسب احتمال استخدام الطفل لبعض السلوك غير السوي	176
64	توزيع أفراد العينة حسب احتمال التعرض لإصابات أثناء العمل	177

65	توزيع أفراد العينة(الذين تعرضوا لإصابات أثناء العمل) حسب نوع الإصابات	178
66	علاقة تعرض الطفل العامل للإصابات بنوع العمل الممارس	179
67	توزيع أفراد العينة حسب احتمال التعرض لمضايقات في محيط العمل	181
68	توزيع أفراد العينة(الذين تعرضوا لمضايقات) حسب نوع هذه المضايقات	182
69	توزيع أفراد العينة حسب احتمال الاعتداء عليهم في مكان العمل	183
70	توزيع أفراد العينة(الذين تعرضوا للاعتداء) حسب نوع الاعتداء	183
71	توزيع أفراد العينة حسب احتمال أن سبق لهم الاعتداء على شخص ما	184
72	توزيع أفراد العينة(الذين مارسوا اعتداء) حسب نوع الاعتداء	185
73	توزيع أفراد العينة حسب احتمال الشعور بالاستغلال أثناء العمل	185
74	توزيع أفراد العينة(الذين يشعرون بالاستغلال) حسب طبيعة الشخص الذي يستغلهم	186
75	توزيع أفراد العينة حسب احتمال أن يكون للطفل أصدقاء في العمل	187
76	توزيع أفراد العينة(الذين لديهم أصدقاء في العمل) حسب نوع أصدقاء العمل	188
77	توزيع أفراد العينة(الذين لديهم أصدقاء في العمل) حسب مشاركتهم لبعض السلوك	189
78	توزيع المبحوثين حسب الفائدة التي يرونها من عملهم	190
79	توزيع أفراد العينة حسب الأشياء التي يساهم فيها عملهم	191

ملخص

إن عمل الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي عرفت انتشارا وتطورا كبير في مجتمعنا، خاصة مع التغيرات السوسيواقتصادية وبروز النشاطات غير الرسمية أو ما يطلق عليه بالاقتصاد الموازي، رغم أن أغلب الدوائر الرسمية تقلل من أهميتها وحجمها وخطورتها.

إن عمل الأطفال ظاهرة متشعبة ومتداخلة ومرتبطة بظواهر أخرى، و تهدف دراستنا إلى تشخيص ظاهرة عمل الأطفال، أي معرفة العوامل التي تقف وراءها وأهم انعكاساتها على الطفل والمجتمع، ومن أجل ذلك حاولنا تسليط الضوء على العلاقة بينها وبين ثلاث متغيرات أساسية، أولها تدني المستوى المعيشي للأسرة (الفقر)، أي محاولة معرفة إن كان الفقر عاملا لخروج الطفل لسوق العمل، العامل الثاني هو التصدع الأسري، أي غياب أحد الوالدين غيابا دائما عن الأسرة نتيجة طلاق أو نزاع أو وفاة، وأثر هذا الغياب على الأسرة وعلى توجه الطفل للعمل، والعامل الثالث هو التسرب المدرسي والعلاقة بينه وبين توجه الطفل للحياة العملية.

إن لعمل الأطفال انعكاسات اجتماعية، تربوية، أخلاقية، نفسية وصحية خاصة إذا اقترن هذا العمل بالاستغلال سواء من طرف أصحاب العمل أو أي شخص آخر، مما قد يعرض صحة الطفل الجسدية والنفسية وحتى الاجتماعية للخطر، فهناك أنواع من العمل قد يمارسها الطفل في أماكن تفتقر لشروط النظافة والوقاية والحماية كالعمل في بعض الورش الحرفية أو الصناعية، أو في مفرغات القمامة في جمع بعض المواد الصلبة وبيعها.

رغم الانعكاسات السلبية والمخاطر التي قد يشكلها عمل الأطفال إلا أن هناك جانب يغفله الكثير من الباحثين وهو الجانب الإيجابي لهذا العمل على الطفل وعلى أسرته، إذ قد يكون هذا الطفل المصدر الوحيد للدخل في أسرته ويحميها من مخاطر الفقر والحرمان، كما يستفيد هذا الطفل بتعلم صنعة في سن مبكرة تحميه مستقبلا وتعلمه الاعتماد على النفس.

الكلمات المفتاحية: العمل – الطفل – عمل الأطفال – المستوى المعيشي – الفقر – التصدع الأسري – التسرب المدرسي

ملخص بالإنجليزية

Ph.D. Thesis Summary : The Phenomenon of Child Labor and Its Social and Educational Implications

Child labor is one of the social phenomena that has witnessed widespread prevalence and significant rise in our society, especially with socio-economic changes and the emergence of non-official activities, or what is known as the parallel economy. Although most official circle sunder estimate its importance, size, and seriousness.

The phenomenon of child labor is complex, interconnected , and intertwined with other phenomena. Our study aims to diagnose the phenomenon of child labor, meaning to understand the factors behind It and its most important implications on the child and society. For this purpose, we attempted to shed light on the relationship between it and three fundamental variables. The first is the low standard of living for the family (poverty), an attempt to determine whether poverty is a factor in a child entering the labor market. The second factor is family disintegration, the absence of one parent permanently from the family due to divorce, conflict, or death, and the impact of this absence on the family and the child's inclination towards work. The third factor is school dropout and its relationship with the child's inclination towards the professional life.

Child labor has social, educational, ethical, psychological, and health implications, especially when it’s coupled with exploitation, whether by employers or any other individuals, the thing that may jeopardize the child's physical, mental, and even social well-being, as there are types of

labor that children may engage in places lacking cleanliness, protection,and safety conditions, such as working in some craft or industrial workshops, or in garbage dumps collecting and selling recyclable materials.

Despite the negative repercussions and risks that child labor may pose,there is an aspect often overlooked by many researchers, which is the positive side of this labor for the child and their family. This child could be the sole source of income for their family, protecting them from the risks of poverty and deprivation. Additionally, the child benefits from learning a craft at an early age, providing future protection and teaching self reliance.

Keywords: labor – child – child labor – standard of living – poverty–

Family disintegration – school dropout.

مقدمة:

الطفولة هي مرحلة هامة في حياة الإنسان، ففيها تتم عملية الإعداد والتأهيل من أجل الدخول إلى عالم البالغين، فأطفال اليوم هم شباب ورجال الغد، لذلك فقد اهتمت كل الاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية بحماية الأطفال ورعايتهم وتوفير كل ما يحميهم من قوانين وتشريعات، خاصة تلك المتعلقة بحمايتهم من الاستغلال بكل أنواعه، ومن أهم أنواع الاستغلال التي قد يتعرض لها الأطفال هي العمل في سن مبكرة، خاصة إذا اقترن بمخاطر تربوية وأخلاقية وصحية.

وفي هذا السياق سار المشرع الجزائري الذي كفل الحماية القانونية للأطفال بعدم تشغيلهم أو تدريبهم قبل بلوغهم السن القانونية، وعلى الرغم من هذه الحماية، إلا أننا نجد تزايدا مطردا لأعداد الأطفال المندرجين في العمل في مرحلة عمرية لا يسمح بها القانون، على ما يحمله ذلك العمل من أخطار، ولا تتمثل أهمية هذه القضية في كونها خرقا للقوانين والتشريعات فحسب، ولكنها تمس أيضا قضية التعليم، فهؤلاء الأطفال العاملين قد يتعرض مسارهم التعليمي للخطر، ويصبحون عرضة للرسوب المدرسي ومنه إلى التسرب ومغادرة مقاعد الدراسة نهائيا، وهناك من يعتبر عمل الأطفال تسربا من المراحل الدراسية الرسمية للتعليم، إذ أن الطفل العامل ينشغل بعمله وبربح المال خاصة إذ كان ينحدر من أسرة شديدة الفقر.

إن مشاركة الأطفال في الحياة الاقتصادية أصبحت ظاهرة اجتماعية تستدعي النظر إليها خاصة في دول العالم الثالث، كإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فبعض الدراسات التي أجريت من طرف منظمة العمل الدولية OIT، حول عمل الأطفال المراهقين في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تدل على وجود أرقام خيالية من الأطفال الأقل من 15 سنة مندرجين في العمل، كما وجد ضمن هذه التحقيقات أنه ورغم إجبارية التعليم في هذه البلدان، إلا أنه غير مطبق على أرض الواقع في أغلب الأحيان.

في الجزائر، لو قمنا بزيارة إلى أسواق الجملة أو الأسواق الأسبوعية واليومية أو في الشوارع، سنلاحظ العدد الكبير من الأطفال العاملين، كما نجدهم في الكثير من الورش خاصة الحرفية، كالنجارة والحدادة، يعملون بطريقة غير قانونية أو في إطار التدريب،مع العلم أن الجزائر تبنت وصادقت على الاتفاقية رقم 182 لحقوق الطفل. هذا ورغم أن السلطات لا تعطي أهمية لوجود ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر، مثل وزارة العمل ووزارة التضامن الوطني، وتعتبرها ظاهرة هامشية ولا تشكل أي خطر على المجتمع، وذلك بعرض أرقام مخفضة غير واقعية عن نسب البطالة مثلا، ومؤشر التضخم، خلق مناصب عمل جديدة،

وخفض نسب الفقر، والمفارقة أن نفس الهيئات التي تنظم اللقاءات والمؤتمرات الدولية حول الفقر تصرح بعدم وجود الفقر في الجزائر، رغم أننا نلاحظ مؤشراته في كل مكان.

يعد الفقر أو تدني المستوى المعيشي للأسرة مع التسرب المدرسي وتدني نوعية التعليم من أهم عوامل خروج الطفل لسوق العمل، فمعدلات التسرب المدرسي في الجزائر في سن 16 سنة تقارب 50000 طفل في السنة، يتلقفهم الشارع، ويصبحون عرضة لكل أنواع الاستغلال.[1]

شهدت ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر تطورا و انتشارا ملحوظا خاصة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، حيث ينشط الأطفال في التجارة الحرة وفي بعض الأعمال البسيطة غير المتخصصة، وفي الورش الحرفية خاصة في النجارة و بعض الأحيان نجدهم يعملون كمساعدين في إطار أسرهم خاصة في بعض المواسم الدينية، والكثير من هؤلاء الأطفال يعملون بعد ساعات الدراسة، وقد يكون ذلك في كثير من الأحيان بطلب من أسرهم إن لم نقل مجبرين، نظرا للفقر و عدم قدرة الأسرة على تلبية حاجات أفرادها المادية، فيصبح الطفل هنا مصدرا مهما من مصادر الدخل لدى الأسرة، وتوجد بعض الحالات التي يفقد فيها الطفل أحد والديه نتيجة طلاق أو نزاع أو وفاة، هنا يجد الطفل نفسه مجبرا على تعويض دور الأب الغائب، خاصة الدور الاقتصادي، في حالة غياب الأب.

قد يكون لعمل الأطفال انعكاسات كثيرة، ومن عدة جوانب، فمن الناحية التربوية يمكن أن يؤثر على المسار التعليمي للطفل ويؤثر على تحصيله الدراسي ومنه إلى مغادرة مقاعد الدراسة نهائيا نتيجة انشغاله بالعمل وجني المال، فيكتسب تدريجيا قيما جديدة يغلب عليها الطابع المادي، كما قد يؤدي ولوج الطفل لسوق العمل خاصة في الشارع إلى ظهور الانحراف و السلوك غير السوي، كالتدخين وتعاطي المخدرات و حتى الخمر أحيانا، خاصة إذا كان بعيدا عن رقابة الوالدين، وقد ينظم هذا الطفل إلى بعض عصابات السرقة والاعتداء، ومن ناحية أخرى فإن لعمل الأطفال آثار على الجانب الصحي، إذ أن مكوث الطفل لساعات طويلة في الشارع يؤثر على صحته الجسمية خاصة في حالة بقائه دون أكل، وهناك من يعمل في ورش النجارة دون أبسط شروط النظافة والوقاية من الإصابات ودون أي تأمين، الأمر الذي أدى إلى تعرض الكثير من الأطفال العاملين إلى إصابات كالجروح وقطع الأصبع أحيانا، هذا ودون الحديث عن الكثير من مظاهر الاستغلال والمضايقات والاعتداء.

من أهم أهداف دراستنا هذه، تسليط الضوء على ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر، وبالضبط بولاية البليدة، ومعرفة أهم العوامل التي لها علاقة بالظاهرة من جهة وعرض الانعكاسات السلبية لها على الجانب

---

[1] -Mostéfa khiati , **Le travaille des enfants en Algérie**. édition FOREM, Alger ,2006,P.10

التربوي والاجتماعي والأخلاقي و الصحي، ومن أجل ذلك قمنا بعرض عملنا هذا على شكل مجموعة من الفصول النظرية والميدانية، الفصل الأول حول الجانب المنهجي والمفهمي للدراسة، أين تم تحديد إشكالية البحث وطرح الفرضيات ثم تحديد أهم المفاهيم، وتم التعرض لأهمية الدراسة وأهدافها، إضافة إلى عرض أهم الأدوات والمناهج المستخدمة، مع ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا.

الفصل الثاني تم تخصيصه للمقاربة النظرية والدراسات السابقة، حيث تمت مقاربة موضوعنا إلى نظرية التغير الاجتماعي ونظرية التنشئة الاجتماعية، كما تعرضنا إلى مجموعة من الاتجاهات النظرية التي قد تكون منطلقا للبحث في موضوع عمل الأطفال، وتعرضنا في هذا الفصل لبعض الدراسات السابقة حول الموضوع، منها دراسات محلية ودراسات عربية وأخرى أجنبية.

الفصل الثالث عنوانه ظاهرة عمل الأطفال عالميا ومحليا وتعرضنا فيه إلى عمل الأطفال في العالم، مع نبذة تاريخية وحجم الظاهرة عالميا وعرض بعض النماذج عن عمل الأطفال في العالم، وسلطنا الضوء على الإطار القانوني الدولي لعمل الأطفال وعرض أهم الاتفاقيات الدولية لحماية الطفولة. تعرضنا أيضا في هذا الفصل إلى عمل الأطفال في الجزائر، مع لمحة تاريخية وتطور الظاهرة من قبل الاستقلال إلى اليوم، وأشكال وأنماط عمل الأطفال في الجزائر، وتعرضنا إلى أهم القوانين والتشريعات المخصصة لعمل الأطفال في الجزائر أو ما أطلقنا عليه الإطار القانوني،الفصل الرابع: العوامل المؤدية لعمل الأطفال، تكون هذا الفصل من مجموعة من المباحث أولها خصص للعوامل الاقتصادية، كالفقر والبطالة والإصلاحات الاقتصادية، والمبحث الثاني حول العوامل الاجتماعية، كالتصدع الأسري والتغير الاجتماعي مع انتشار القيم الاجتماعية المادية، أما المبحث الثالث فكان حول العوامل التربوية، كالتسرب المدرسي وانتشار الأمية وتدني القيمة الاجتماعية للتعليم،الفصل الخامس: انعكاسات ظاهرة عمل الأطفال، وتم تقسيمه هو الآخر إلى مجموعة مباحث أولها خصص للانعكاسات الاجتماعية، والمبحث الثاني حول الانعكاسات التربوية، المبحث الثالث الانعكاسات النفسية، والرابع للصحية والخامس للانعكاسات الاقتصادية وأخيرا المبحث السادس بعض الجوانب الايجابية لعمل الأطفال، الفصل السادس تم تخصيصه لإجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الأول منه كان حول مجالات الدراسة وهي المجال المكاني والمجال البشري ونوع العينة، والمجال الزمني، والمبحث الثاني منه تم فيه تحليل البيانات العامة حول العينة، أي وصف مجتمع البحث، وأخير الفصل السابع: تحليل نتائج الفرضيات، ثم عرض النتائج العامة والخاتمة، وفي النهاية خرجنا ببعض التوصيات والاقتراحات حول الظاهرة المدروسة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والمفهمي للدراسة

تمهيد:

تعتبر مرحلة الطفولة بالنسبة للإنسان من المراحل الحساسة والحاسمة في كل حياته المستقبلية حيث يكتسب فيها كل المبادئ والقواعد والسلوك التي يحتاجها في بيئته الاجتماعية، وإذا وقع أي خلل على مستوى هذه المرحلة، فإن مستقبل الطفل كله يتعرض للخلل ومنه قد يكون عرضة لشتى أنواع المخاطر، لهذا فقد يعتبر خروج الطفل للعمل أو ممارسته لبعض النشاطات التجارية في الشوارع والأسواق انحرافا عن القيم الاجتماعية وسلوكا يمكن أن تنجم عنه الكثير من السلبيات على مستوى الطفل أولا ثم على مستوى المجتمع ككل، لهذا نحاول أن نستعرض مدخلا منهجيا لدراسة ظاهرة عمل الأطفال وأهم مفاهيمها

أولا: أسباب اختيار الموضوع.

إن ظاهرة عمل الأطفال ليست بالجديدة في العالم فقد عرفت منذ القدم، خاصة في دول العالم الثالث، وفي الجزائر يمكن اعتبارها ظاهرة دخيلة على مجتمعنا بما لها من آثار سلبية على مستوى التنشئة الاجتماعية في مراحل النمو الأولى للطفل، حيث يبدأ فهمه لأمور الحياة والعلاقات الاجتماعية بين الناس، وتفسيره لما يراه حوله من ظواهر متعددة.

إن ارتباط عمل الأطفال وتأثيره الواضح على التنشئة الاجتماعية جعل من الموضوع ذا أهمية كبرى، لأنه يمس جانبا حساسا خاصة في ظل التغيرات التي مست المجتمع الجزائري.

الأسباب الموضوعية:

- ملاحظتنا للظاهرة في الواقع والمتمثلة في انتشار الأطفال في سن مبكرة يمارسون نشاطات تجارية في كل الأماكن العمومية والشوارع والأسواق لاسيما في المدن الكبرى، حيث نشاهدهم يبيعون مختلف الأشياء كالسجائر والفول السوداني والحلويات وبعض الأشياء البسيطة ونراهم في الأسواق يبيعون الخضر والفواكه إلى غير ذلك من النشاطات غير الرسمية، نجدهم أيضا حتى في المطاعم والمقاهي يعملون نوادل، وفي بعض الورش الحرفية والمصانع أحيانا كالنجارة والحدادة، والملفت هو امتهان بعضهم للتسول لكسب العيش إلى درجة أنهم يفضلون ترك مقاعد الدراسة جريا وراء الربح السريع الذي يجنونه وراء العمل.

–احتمال أن تكون للظاهرة انعكاسات سلبية على الطفولة والمجتمع عامة وهدر الطاقات الاجتماعية وما يتبعه من آثار على مستقبل البلد.

– قلة أو ندرة الدراسات السوسيولوجية المتخصصة حول عمل الأطفال في الجزائر، فمعظم المراجع التي تتحدث عن عمل الأطفال هي عبارة عن مذكرات ورسائل جامعية فقط، أو بعض المراجع ذات طابع وثائقي أو صحفي أو إحصائيات مجردة تصف الظاهرة وصفا سطحيا خالي من التحليل السوسيولوجي، ولم نجد منها من تخص المجتمع الجزائري إلا قليلا، فأغلبها تعالج الظاهرة في العالم أين تشكل شيئا مسموحا به ومنتشرا انتشارا رسميا، كما أن هذه المراجع أهملت في أغلبها العوامل والأسباب الحقيقية وراء انتشارها، لهذا فقد كانت مساهمتنا بهذه الدراسة عاملا وسببا موضوعيا آخر جعلنا نختار هذا الموضوع

الأسباب الذاتية:

– اهتمامنا بعالم الطفولة وأسرارها خاصة في مجتمعنا أين يعاني الطفل من نقص فادح في شروط الحياة السعيدة، أولها ضعف المستوى المعيشي الذي يؤثر مباشرة عليه أكثر من أي شخص آخر،بالإضافة إلى نقص الوعي عند الكثير من الأسر بأهمية هذه المرحلة من مراحل نمو الإنسان.

– مشاهدة انتشار عمل الأطفال في الأسواق والأرصفة يوميا وبنسب متزايدة وملفتة للنظر، إضافة إلى انتشار أنشطة جديدة أصبح يمارسها الأطفال في وقتنا الراهن خاصة في أماكن القمامة والمفرغات يجمعون بعض المواد الصلبة كالبلاستيك وبقايا الحديد وبعض المعادن والمواد الأخرى، وصورهم المؤلمة التي تبدو عليها مظاهر البؤس والحياة الصعبة.

– محاولتنا تسليط الضوء على فئة الأطفال العاملين وربط العلاقة بين عمل الأطفال مع بعض المتغيرات منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

ثانيا: الإشكالية

درس عمل الإنسان من زوايا مختلفة باعتباره ظاهرة متعددة الوجوه، تمس من جهة، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،ومن جهة أخرى تحمل قيمة اجتماعية وثقافية وأخلاقية، حيث يعتبر ضرورة لا بد منها من أجل استمرار الحياة سواء كان ذلك في الصناعة أو الفلاحة أو التجارة، إلى غير ذلك من الصنائع، لكن هناك بعض الحالات التي يصبح فيها العمل ظاهرة اجتماعية مرضية إذا مست فئة من المجتمع لم تصل إلى السن المناسبة والقانونية وهي فئة الأطفال التي لم تبلغ درجة النضج الاجتماعي والفيزيولوجي والنفسي والعقلي.

مما لا شك فيه أن عمل الطفل وهو غير معد بدنيا ونفسيا، يعد مشكلة اجتماعية خاصة إذا اتخذ صورة الظاهرة الاجتماعية، وهذا ما نراه اليوم فالمتجول في أحياء المدن وضواحيها يلاحظ تواجد أعداد متزايدة من الأطفال وهم يمارسون مختلف النشاطات الاقتصادية غير الرسمية خاصة التجارة الحرة كبيع السجائر والفول السوداني وبعض الأشياء البسيطة، هذه النشاطات امتدت إلى مجالات اجتماعية أخرى كالمقاهي والمطاعم وحظائر السيارات وحتى إلى الورش الحرفية كالنجارة والحدادة.

الظاهرة تفاقمت أكثر خاصة مع تزايد نسب التسرب المدرسي من جهة وتفشي الفقر والبطالة عند أرباب الأسر من جهة أخرى، لكن هناك عامل مهم وأساسي لا يجب إغفاله كان له دور في ظهور الكثير من الظواهر الاجتماعية التي لم تعرفها الجزائر من قبل وهو عامل التغيرات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة في بداية التسعينات، أو ما أطلق عليه اسم برامج عادة الهيكلة الاقتصادية. حيث تخلت الدولة تدريجيا عن دعم الكثير من القطاعات والمواد ذات الاستهلاك الواسع، واضطرت إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال من المؤسسات بعد خصخصتها

رغم أن عمل الأطفال أصبح واقعا معاشا في كثير من مجالات الحياة إلا أن هناك غياب لإحصائيات دقيقة وصحيحة حوله، فأغلب الأرقام التي نحصل عليها مصدرها من دراسات محدودة لا تستطيع حصر الرقم الحقيقي، وحتى مسؤولي قطاع العمل الرسميين لا يعترفون بالظاهرة ويقللون من أهميتها، إلا أنه وحسب المنظمة العالمية للطفولة UNICEF في دراسة قامت بها سنة 2005 فإن عدد الأطفال العاملين في الجزائر قدر ب 1.8 مليون طفل. [1]

[1] - Mostéfa khiati ,OP CIT,P. 49.

وحسب مكتب العمل الدوليBIT فإن عدد الأطفال العاملين تحت سن 18 سنة في الجزائر سنة 2005 هو 500 ألف طفل، أما الاتحاد العام للعمال الجزائريين فقد قدر عدد الأطفال العاملين في الجزائر بواحد مليون و360 ألف طفل في 2005.[1]

وحسب وزارة العمل والتضامن الوطني، سيصبح عدد الأطفال المطلوبين في سوق العمل في الجزائر واحد مليون و360 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 17 سنة نتيجة الفقر.[2]

إلا أن هذه الإحصائيات والأرقام تبقى غير دقيقة ونسبية وغير مبنية على معطيات حقيقية، وهذا نظرا لطبيعة الظاهرة التي تتميز بغير الرسمية وغير المحصورة وفي كثير من الأحيان تكون موسمية. وعلى الرغم من الحماية التي كفلها المشرع الجزائري الذي منع تشغيل الأطفال دون السن القانونية إلا أننا نلحظ تزايدا مطردا لأعداد الأطفال المندرجين في سوق العمل، وما يحمله ذلك من أخطار اجتماعية، تربوية نفسية وصحية، حيث لا تتمثل أهمية هذه القضية في كونها خرقا للقوانين الموضوعة فحسب، لكنها تمس قضية التعليم حيث تعد تسربا من المراحل الدراسية الرسمية له.

قد تتدخل مجموعة كبيرة من العوامل في انتشار عمل الأطفال منها الفقر باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية للحصول على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، الأمر الذي يمكن أن يجعل الطفل مضطرا للدخول إلى سوق العمل الموازي حيث تستعين به أسرته كمصدر من مصادر الدخل، وهذا العمل يكون في الغالب ضئيل الجزاء ومحاط بعوامل الأذى والفساد وقد يصل الأمر إلى الانحراف، إذن فالصراع ضد الفقر غالبا ما يستدعي تعبئة كل الوسائل والقوى والأطراف بما فيها قوى أصغر وأضعف عنصر في العائلة(الطفل)فالعديد من الأسر تزج بأبنائها الصغار في سوق العمل خوفا من الفقر.

يمكن لعامل التسرب المدرسي أن يكون له دور في التحاق الطفل بالعمل حيث يصبح المآل الوحيد والمفضل له لتعلم حرفة أو صنعة تعوضه عن الفراغ وتعينه على الحياة، فالتسرب المدرسي ناتج في كثير من الحالات عن صعوبة تكيف الطفل مع الوسط المدرسي الأمر الذي يؤدي به للشعور بالإحباط فيضعف تحصيله ويصبح معرضا للرسوب المدرسي إلى أن يصل إلى التسرب نهائيا مما قد يجعله

[1]–Mostéfa Khiati, IBID , P.49
[2]- IBID , P.49

وبدافع توظيف طاقاته الفكرية والجسدية عرضة لممارسة أي نشاط عملي لسد الفراغ، إما في إطار أسرته أو في الشوارع أو في الورش الحرفية إلخ

إن الكثير من المفكرين يرون أن مشكلات التعليم بصورها المختلفة قد تعد من أبرز العوامل التي تساهم بشكل مباشر في دفع الأطفال إلى ترك الدراسة وولوج الحياة العملية في سن مبكرة حيث يبحث الأطفال عن عمل في حالة عدم استطاعتهم الحصول على فرص الالتحاق بالدراسة لبعد المدارس عنهم أو لسوء برامج التعليم مما يجعل التعليم في نظرهم مضيعة للوقت، ونظرا لأن الأسرة تملك كافة الصلاحيات في تقرير مصير أبنائها فإن مثل هذه المشكلات قد تجعلها (الأسر) خاصة التي لا تؤمن بأهمية التعليم تقرر تشجيع أبنائها على تعلم بعض المهارات أو الحرف.

من جهة أخرى يلعب المحيط الأسري دورا فعالا في تنشئة الطفل وتحديد توجهاته، باعتبار الأسرة مؤسسة تقوم بتدريب الطفل على النظم والقواعد التي يعتمد عليها في اتخاذ مواقفه وسلوكه تجاه مجتمعه وقد يطرأ على الأسرة أحيانا بعض الظروف الجديدة التي تؤدي إلى اضطرابات وخلافات ومن ثمة تصدعها أو تفككها، الأمر الذي يمكن أن يكون عاملا من عوامل عمل الأطفال، فغياب أحد الوالدين عن الأسرة قد يشجع على دفع الطفل إلى سوق العمل حيث يصبح مصدرا مهما وحتى رئيسيا من مصادر دخل الأسرة.

والتصدع الأسري هنا نقصد به غياب أحد الوالدين غيابا دائما إما لسبب وفات أو انفصال أو زواج أحدهما من طرف آخر الأمر الذي يحدث شرخا وتصدعا في حياة الطفل فيجد نفسه مضطرا لتعويض عائل الأسرة خاصة إذا كان الأب، في ممارسة أي نشاط لتغطية حاجات أسرته حتى وإن كان ذلك على حساب تمدرسه.

إن عمل الأطفال في مختلف النشاطات غير المتخصصة وغير الرسمية له عدة عوامل وانعكاسات لا يمكننا التعرف عليها والتحقق منها إلا إذا تعمقنا في دراسة هذه الفئة وخصائصها، ومن خلال ما سبق يمكننا طرح بعض التساؤلات من أجل تسليط الضوء على هذه العوامل :

التساؤل العام : هل يمكن اعتبار العوامل الاجتماعية والتربوية عوامل مفسرة لظاهرة عمل الأطفال، وهل لعمل الأطفال انعكاسات سلبية على الجانب الأخلاقي، التربوي والصحي للطفل ؟

وبالتحديد تأتي التساؤلات الفرعية التالية :

التساؤل الفرعي الأول : هل توجد علاقة بين عمل الأطفال وتدني المستوى المعيشي للأسرة ؟

التساؤل الفرعي الثاني: هل لعمل الأطفال علاقة بالتصدع الأسري؟

التساؤل الفرعي الثالث: هل يؤدي التسرب المدرسي إلى ظاهرة عمل الأطفال ؟

التساؤل الفرعي الرابع : هل هناك انعكاسات سلبية لعمل الأطفال على الجانب الأخلاقي، التربوي والصحي للطفل؟

ثالثا: الفرضيات

من خلال التساؤلات المطروحة في الإشكالية اقترحنا بعض الإجابات المؤقتة لها والمتمثلة في الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: يؤدي تدني المستوى المعيشي للأسرة إلى ظاهرة عمل الأطفال.

الفرضية الثانية: يلعب التصدع الأسري دورا في خروج الطفل إلى سوق العمل.

الفرضية الثالثة: يدفع التسرب المدرسي بالطفل إلى العمل.

الفرضية الرابعة: توجد انعكاسات سلبية لعمل الأطفال على الجانب الأخلاقي، التربوي والصحي للطفل.

رابعا: المفاهيم الأساسية

قبل الشروع في هذه الدراسة لا بد من التطرق إلى أهم المفاهيم والمصطلحات التي سنتناولها ولبعض التعريفات التي أعطيت لها، ومن أجل ذلك قمنا بتحديد أهم هذه المفاهيم :

العمل – الطفل – عمل الأطفال – المستوى المعيشي – الفقر – التصدع الأسري – التسرب المدرسي.

مفهوم العمل:

يمكن أن تكون مصطلحات الوظيفة والمهنة والعمل والشغل مترادفات إلا أنها ذات دلالات مختلفة إذ يعرفها شارتل (Chartele) كما يلي :

"الوظيفة هي مجموعة من الواجبات التي يقوم بها فرد واحد، ولذا فهناك عدد من الوظائف بقدر عدد الأفراد في أي مؤسسة. المهنة هي مجموعة من الأعمال المتشابكة في مؤسسات مختلفة. العمل هو مجموعة من الوظائف المتشابهة الواجبات في إحدى المؤسسات أو المصانع" [(1)]

ويضيف شارتل " العمل يلعب دورا هاما في تقرير المستوى الاجتماعي للفرد وقيمه واتجاهاته وطريقته في الحياة (...) فليست المهنة مجرد وسيلة لكسب العيش فقط، لكن لها أيضا وظيفتها الاجتماعية التي تحدد وسيلة الفرد وأسلوبه في الحياة "[(2)]

إذن فهناك علاقة بين العمل والمهنة، للدلالة على الأعمال العضلية الشاقة وبالتالي تسمح للفرد بالارتقاء إلى مستوى اجتماعي معين.

بينما تضمن معجم وبستر الدولي عشرون تعريفا مختلفا لكلمة العمل كاسم وأكثر من ثلاثين معنى لكلمة العمل كفعل إذ يميزه وبستر بأربع مميزات على أن: " العمل نشاط إنساني جوهري – أن العمل نشاط وسيلي لأنه يؤدي للحصول على أسباب العيش – العمل نشاط لحفظ الذات، فهو يؤدي للمحافظة على

[(1)] - سيد عبد الحميد مرسي، **سيكولوجية المهن**. دار النهضة العربية ، القاهرة،1962 ،ص 14.

[(2)]- سيد عبد الحميد مرسي ، نفس المرجع ص. 14

الحياة – العمل هو نشاط مغير هدفه أن يغير أو يبدل بعض جوانب بيئة الإنسان حتى يكون بقاؤه حيا أكثر تأكيدا وكفاية "[1]

فالعمل حسب وبستر يخص الإنسان دون الحيوانات التي لا تبذل سوى القوى العضلية للإبقاء على حياتها في حين أن الإنسان يمزج تلك الطاقة الحركية بالمهارة العقلية لإثبات وجوده اجتماعيا، إذ عرفه بوردون في كتابه: "خلق نظام في الإنسانية " :

" العمل هو الفعل الذاتي الذي يتناول به الإنسان المادة، والعمل هو ما يميز الإنسان عن الحيوانات في نظر الاقتصاديين"[2] وهذا ما أكده سان سيمون إذ يعتبر العمل الفضيلة الأخلاقية الكبرى، والطبقة العاملة تمثل الطبقة الفاضلة لأنها تعمل في سبيل إسعاد الآخرين.

أما كارل ماركس في كتابه "رأس المال" يعتبر العمل "عقدا قائما بين الإنسان والطبيعة حيث يلعب الإنسان ذاته اتجاه الطبيعة، دور إحدى القوى الطبيعية (...) فيسهم في الوقت ذاته بتغيير الطبيعة الخارجية وطبيعته الخاصة منميا مواهبه الكامنة فيه ".[3]

العمل أيضا هو تلك العلاقة التي يربطها الإنسان بين ما هو فيزيقي وما هو اجتماعي لأنه علاقة تقنية من جهة ومن جهة أخرى علاقة اجتماعية.[4]

وبالتالي انتقل العمل –باعتباره ضرورة بيولوجية، أي يسمح ببقاء الإنسان على قيد الحياة– إلى أن أصبح المنبع والمصدر الأساسي بالدرجة الأولى للاستقرار النفسي والاجتماعي من خلال إثبات وجوده وشخصيته وبالدرجة الثانية الاستقرار الاقتصادي.

من خلا ما سبق يمكننا تقديم تعريف إجرائي للعمل كما يلي :

العمل هو ذلك الجهد الذي يقوم به الفرد لإنجاز شيء معين، أو الخدمة التي يقدمها وذلك بغرض تلبية حاجاته ومطالبه للحفاظ على بقائه.

---

[1] - والتر إيس نيف (تر: إبراهيم السيد خليل)، **العمل و سلوك الإنسان**.دار النهضة العربية ، القاهرة ،1975 ، ص. 102.

[2] -أرفون هنري (تر: عادل العوا)، **فلسفة العمل**.منشورات عويدات ، بيروت ، ط1 ، 1977 ، ص.53.

[3] -جورج فريدمان وبيار نافيل،(تر: يولاند كمانوئيل)، **رسالة في سوسيولوجيا العمل**.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط1985،1،ص11.

[4]-Bettelhem(M),**Economie et problème du travaille**.(cours de Betelhem en 1948),Faculté de lettre ,France , 1952 , p4

مفهوم الطفل :

الطفل لغة من الفعل الثلاثي طفل والطفل النبات الرخص، والرخص الناعم والجمع أطفال وطفولة، والطفل والطفلة هما الصغيران، والصبي يدعى طفلا حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم.[1]

وجاء في المعجم الوسيط: الطفل الرخص الناعم الرقيق، والطفل المولود ما دام ناعما رخصا والجمع طفولة وطفال.[2]

والطفل في الإنسان هو صغيره الذي لم يشتد عوده، وتعتبر الطفولة من عمر الإنسان ما بين ولادته إلى أن يصير بالغا مكتملا قادرا.

يعرف الطفل أيضا بأنه " إنسان يحتاج إلى حمايته من أجل نموه البدني والنفسي والفكري، حتى يصبح بمقدوره الانضمام لعالم البالغين" [3]

تعرف الاتفاقية الدولية حول حقوق الطفل لسنة 1989 – والمستوحاة من الإعلان العالمي لحقوق الطفل – الطفل بأنه كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشر من العمر.[4]

وبالتالي فالطفل هو إنسان يتمتع بكل الحقوق الطبيعية، وله الحق الأصيل في الحياة بدون استثناء أو تمييز بسبب السن أو العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي، وقد نصت الاتفاقية على أن يكون للطفل منذ ولادته الحق بأن يعرف باسمه وجنسه وأن ينشأ وينمو في صحة وعافية وأن يوفر له العلاج الخاص والتربية والرعاية وأن تضمن له الوقاية من كافة ظروف الإهمال والقسوة وأن لا يكون معرضا للاستغلال أو التشغيل قبل بلوغه سنا في حرفة أو عمل يضر بصحته أو يعرقل مساره التعليمي.

إذن وبوجه عام يمكن القول بأن الطفل يتسم بالاعتمادية البيولوجية والنفسية والاجتماعية على الكبار المحيطين به والمسؤولين عنه بشكل مباشر ومن هنا فإن مرحلة الطفولة لا تنتهي بانتهاء فترة الاعتماد على الكبار من الناحية البيولوجية فقط بل تمتد إلى العمر الاجتماعي للطفل، وهو ذلك العمر الذي يؤهله

---

[1] - ابن منصور- أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم ، **لسان العرب**.ج 10 ، ص 401.

[2] - إبراهيم مصطفى ، لسان العرب ، ص.586.

[3] - أماني عبد الفتاح ،**عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية**. عالم الكتب ، القاهرة ،ط1 ،2001، ص.14

[4] - العربي بختي ، **حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية و الاتفاقات الدولية**. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2013 ،ص. 25

لينضم إلى عالم الكبار من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، من هنا تأتي الفروق بين المجتمعات حيث أساليب التنشئة الاجتماعية تختلف باختلاف طبيعة كل مجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لكن رغم كل التعريفات السابقة، يوجد إشكال كبير في تحديد النقطة العمرية الفاصلة بين الانتهاء من مرحلة الطفولة والانضمام إلى مرحلة البالغين، فمن الخطأ تحديد نقطة فاصلة تعسفية أو وضع سن معينة دون مراعاة لمحددات السن داخل المجتمع خاصة،وهذه المحددات تختلف باختلاف المجتمع وطبيعته وبنائه.

وحسب وجهة النظر الاجتماعية فإن الطفولة هي مرحلة الاعتماد الكلي على الأسرة والسابقة لمرحلة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية، في حين أن وجهة نظر علم النفس ترى أن الطفولة هي مرحلة لا يتحمل فيها الإنسان مسؤوليات الحياة معتمدا على الأبوين وذوي القربى في إشباع حاجاته العضوية وعلى المدرسة في الرعاية والإعداد للحياة المستقبلية وتمتد هذه المرحلة زمنيا من الميلاد وحتى نهاية العقد الثاني من العمر، وهي المرحلة الأولى لتكوين ونمو الشخصية وهي مرحلة للضبط والسيطرة والتوجيه التربوي للأطفال.[1]

من خلال ما سبق يمكننا أن نعطي تعريفا إجرائيا لمفهوم الطفل كالآتي :

الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز 18 سنة من العمر يحتاج إلى رعاية وحماية من الناحية الاجتماعية والنفسية والصحية وإلى إعداد للحياة المستقبلية، ويتم تأهيله في هذه المرحلة لاكتساب المهارات التي تمنحه القدرة على الانضمام إلى عالم الكبار.

مفهوم عمل الأطفال :

إن مفهوم العمل كما تعرضنا له سابقا، هو ذلك الجهد والطاقة الجسدية أو الذهنية المبذولة لأداء مهمة معينة بغرض تلبية حاجات الإنسان للحفاظ على حياته وهذا المفهوم لا يفرق بين العمل الذي يؤجر عليه الإنسان والعمل الذي لا يؤجر عليه، وفي حالة الحصول على الأجر، ما هي نوعيته ومن أي جهة يحصل على هذا الأجر؟ وما هي نوعية النشاطات التي يمكن إطلاق لفظ العمل عليها ؟ وأي نشاط من

---

[1] - محسن العرقان والهامي عبد العزيز، **المثابرة لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية**،دراسة مقدمة في مؤتمر آفاق القرن الحادي و العشرين ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، القاهرة ، 1992 ، ص.8

الأنشطة التي يؤديها الطفل يمكن أن نطلق عليها مفهوم العمل؟ وللإجابة على هذه التساؤلات يمكننا أن نقدم التعريفات التالية لعمل الأطفال :

" إن عمل الطفل هو ذلك العمل أو الشغل مهما كانت شروطه وطبيعته والذي يعود بالضرر المعتبر على الطفل من النواحي العقلية والصحية والأمنية ".[1]

كما يعرف عمل الأطفال على أنه "حالة يجد فيها الطفل نفسه مجبرا على العمل نظرا لعوامل أسرية واجتماعية واقتصادية ".[2]

حسب المنظمة العالمية للعمل OIT ومكتب العمل الدولي BIT لسنة 2002 فإن عمل الأطفال هو كل النشاطات التي تحرم الأطفال من طفولتهم وكرامتهم، وتؤذي نموهم الجسمي والنفسي، إنها كل الأعمال التي تحتمل إلحاق الضرر بالصحة والنمو الجسمي والعقلي والأخلاقي والاجتماعي للطفل وتعرض تربيته للخطر بحرمانه من التعليم وتجبره على مغادرة المدرسة، أو على الجمع بين النشاطات المدرسية والعملية وهذا يمثل لهم مشقة كبيرة.[3]

هناك اختلاف كبير في تحديد مفهوم عمل الأطفال خاصة بالنسبة للأطفال الذين يساعدون أسرهم منذ الصغر، كما يساعدونهم في الحقول وبعض الأنشطة التجارية البسيطة، فقد يرى البعض أن مساعدة الطفل لأسرته إن ظلت في إطارها المحدد كمساعدة يقدمها في وقت الفراغ دون تهديد لمساره التعليمي وصحته النفسية والاجتماعية والجسمية لا تدخل في إطار ما نعنيه بعمل الأطفال في دراستنا هذه.

توجد ثلاث فئات من الأطفال العاملين، فهناك من يعمل لدى أسرته في الأعمال الزراعية كجني بعض المحاصيل دون تقاضي أي أجر مقابل ما يؤديه من عمل، كما نجد الطفل العامل لدى الغير ولا يمتلك إلا قوة عمله ويتقاضى أجرا نقديا مقابل ما يؤديه من عمل، وثالثا الطفل المتمدرس وهو المتقيد بالتعليم ويعمل إما خارج أوقات الدراسة أو موسميا خلال العطل المدرسية.

هناك من يعرف عمل الأطفال أيضا على أنه كل أشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأطفال ويحرمهم من كرامتهم ويضر بنموهم الطبيعي، الجسدي والنفسي، ويدخل في النشاط الاقتصادي العمل

---

[1]-La commission des droits de l'homme **, (protection d'exploitation du travaille des enfants)**, P.8

[2]- Mostéfa khiati , OPCIT , P. 11.

[3]- IBID , P. 12-13.

السري والعمل غير المصرح به والعمل في القطاع غير المهيكل أي غير الرسمي، كما أن عمل الأطفال يشمل العمل الضار الذي يستغل فيه الطفل العامل، والعمل الأكثر بساطة.[1]

كثير من الآراء ترى أن عمل الأطفال قد يحمل بعدا إيجابيا عند الطفل عندما يضم كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة رمزيا، التي يقوم الطفل بها والمناسبة لسنه وقدراته الجسمية والتي من الممكن أن تنعكس إيجابيا على نموه الجسمي والعقلي والنفسي خاصة إذا قام بها الطفل باستمتاع حيث يتعرف من خلالها على المسؤولية ويتمكن من تطوير مهاراته مما يساعده على تعلم قيم المسؤولية والتعاون والتسامح والتطوع مع الآخرين، أما العمل السلبي فهو العمل الذي يهدد سلامة وصحة الطفل ويضع أعباء ثقيلة على كاهله، وهو أيضا ذلك العمل الذي يستخدم الأطفال ولا يساهم في تنميتهم بل يعيق تعليمهم وتدريبهم ويغير حياتهم ومستقبلهم.

من خلال ما سبق يمكننا أن نعطي تعريفا إجرائيا لعمل الأطفال كالتالي :

عمل الأطفال هو كل نشاط يقوم به الطفل في سن غير قانونية من أجل الحصول على كسب مادي أو غير مادي، منتظم أو غير منتظم سواء كان في المجال الخدمي أو التجاري أو الحرفي أو الصناعي أو الفلاحي أو الهامشي، المشروع أو غير المشروع، وقد يمارسه الطفل بمفرده أو مع أسرته.

مفهوم الفقر :

بما أن الأسرة تمثل إحدى العناصر الأساسية بالنسبة لدراستنا هذه، سوف يستخدم مفهوم الفقر أو تدني المستوى المعيشي للدلالة على تدني درجة الرفاهية المادية للأسرة. لذلك فإن" مفهوم المعيشة لا يمكن اعتباره في أي وقت من الأوقات مفهوما جامدا أو ثابتا بصفة مطلقة بل هو على العكس يتسع ويضيق حسب المكان والزمان في المجتمع الواحد أو لنقل الأسرة الواحدة، قد تعيش ظروف مادية متفاوتة خلال سنوات قليلة ". [2]

---

[1] - وزارة التشغيل و منظمة العمل الدولية و اليونيسيف و البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال ، **(تشغيل الأطفال بإيجاز)**، IPEC ، المغرب 2004 ، ص. 25

[2]- محي الدين عبد العزيز ،**(الحالة الاقتصادية للأسرة و أثرها في التحصيل الدراسي لتلميذ المدرسة الابتدائية)**،رسالة لنيل ديبلوم الدراسات المعمقة.جامعة الجزائر،معهد علم النفس و علوم التربية،الجزائر،1983،ص.7.

فالفقر إذن هو ظاهرة نسبية وليست مطلقة كما أن تعريفه وقياسه لا يتوقف على الظروف المادية للسكان فقط، بل كذلك على ظروفهم المعيشية سواء الثقافية أو الاجتماعية، ويعرف روبرت مكنمار وهو الرئيس السابق للبنك الدولي الفقر كما يلي:

" الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة ".[1]

يعرف الفقر أيضا على أنه" الحرمان على أشده بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة ".[2]

ويعرف غراو هيل (Graw Hill) الفقر أنه: "حالة من النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر".[3]

أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) فيعطي تعريفا للفقر كما يلي: " يمكن اعتبار أفراد أو أسر أو مجموعات من السكان في حالة فقر، حين تعوزهم المواد اللازمة للحصول على التغذية النموذجية، المشاركة في الأنشطة والتمتع بظروف حياة وتسهيلات تكون عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع وموافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها وتكون مواردهم منخفضة بالنسبة للموارد التي يحددها المتوسط الفردي أو العائلي، لدرجة أنهم يقصون من أنماط الحياة العادية ومن التقاليد والأنشطة.[4]

رغم أن الفقر نسبي فإن العديد من الاجتماعيين والاقتصاديين يعتقد أنه من المفيد الاحتكام إلى معيار يتفق عليه لتحديد خط الفقر في المجتمع والذي يعني " تعيين ذلك المستوى من الدخل الذي يعتبر فقيرا من يحصل على دخل أقل منه". [5] إن هذه المسألة نسبية وتحكيمية إلى حد كبير وتختلف بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يراد تحديد خط الفقر فيه، ورغم أن المسألة نسبية فإن أحد المعايير الشائع استخدامه في هذا الصدد أي تحديد خط الفقر بما يساوي متوسط الدخل الذي يقابل الحاجات الأساسية للفرد في واقع الظروف التي يعيش في ظلها.

---

[1]- ألن ب- درننج،(تر:محمد صابر) ، **الفقر و البيئة، الحد من دوامة الفقر**. الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ،1991، ص10.

[2]- علي وهب ، ***خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث***.دار الفكر اللبناني ، بيروت ،1996 ، ص. 140.

[3]-Douglas Greenwald, **encyclopédie économique** , économica , Paris , 1984 ,P.691.

[4]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(CNES) ،**(مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي)**، الدورة 12 ، 1998 ، ص.98

[5]- محي الدين محمد مسعد ،**نظام الزكاة بين النص و التطبيق**.مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، 1998، ص.20.

ولتحديد الفقراء في الدول النامية حدد البنك العالمي خطين للفقر : [1]

أ- الفقراء هم الذين يقل استهلاكهم السنوي عن 370 دولار للشخص الواحد.**ب**- الذين يقل استهلاكهم السنوي عن 275 دولار للشخص الواحد يعتبرون في فقر مدقع.

وفي دراسة أجريت من طرف البنك العالمي بمشاركة الديوان الوطني للإحصاء حول التغيرات التي حدثت على المستوى المعيشي للأسر الجزائرية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات، تم تعريف الفقر كالتالي: الأسرة الفقيرة هي كل أسرة لديها دخل سنوي أقل من 160 ألف دج أي حوالي 13 ألف دج شهريا. [2]

مفهوم المستوى المعيشي:

بما أن الأسرة تمثل أحد العناصر الأساسية في دراستنا هذه، فسوف نستخدم مفهوم مستوى المعيشة (Niveau de vie) للدلالة على درجة الرفاهية المادية للأسرة، وقد جاء في قرار اللجنة الاقتصادية التابعة للجامعة العربية أن مستوى المعيشة هي ظروف الحياة، لاسيما العادية التي يعيش في ظلها أو يطمح إلى تحقيقها أفراد مجتمع معين أو طائفة منهم، ويمكننا القول أن المستوى المعيشي للأسرة يرتبط بصورة جوهرية بما يستهلكه أفرادها من السلع أو يعمل على توفير، فإذا ازداد مقدار ونوعية ما يستهلكه هؤلاء الأفراد من السلع، تحسن وارتفع مستواهم المعيشي وإذا انخفض هذا المقدار وقلت الرفاهية المادية انخفض هذا الأخير.

إن مفهوم المعيشة لا يمكن اعتباره في أي وقت من الأوقات مفهوما جامدا أو ثابتا بصفة مطلقة بل هو على العكس يتسع ويضيق حسب الزمان والمكان في المجتمع الواحد، أو لنقل الأسرة الواحدة قد تعيش ظروفا ماديتا متفاوتة خلال سنوات قليلة.

يرى كل من إحسان البقلي ودرية أمين أن المستوى المعيشي المرتفع هو كل ما تسعى الأسرة لتحقيقه، لكن له شرط أساسي في قياسه وهو مقدار الفائدة الحقيقية التي تجنيها الأسرة، ومقدار الرفاهية الفعلية والرقي الذي يتوفر لها نتيجة ما تستهلكه من بضائع وخدمات.[3]

---

[1]- مصطفى كمال طلبة ، **إنقاذ كوكبنا ،التحديات،الآمال ،حالة البيئة في العالم(76.96)**.مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1992 ،ص215.

[2]-Abdelmadjid bouzidi, **Les année 90 de l'économie algérienne**. ENAG ,édition distribution, Alger, 1999, p.161.

[3]- إحسان البقلي، درية أمين، **التخطيط و الإدارة في الاقتصاد المنزلي** ، مكتبة الأنجلومصرية ، القاهرة ، 1964 ، ص 68.

يعتبر المستوى المعيشي من أهم العوامل التي قد تدفع بالأسر للزج بأبنائها إلى سوق العمل إذ أفادت معظم الدراسات أن" انخفاض المستوى المعيشي كان سببا هاما في عمل الأطفال، لحاجة الأسرة لدخل الطفل في الإنفاق على احتياجاتها الأساسية "[1].

ورغم أهمية دراسة المستوى الاقتصادي، إلا أنه توجد صعوبة في التعرف عليه من خلال دراسة مؤشر الدخل، لما يتعرض له هذا المؤشر من احتمالية في التضليل من المبحوث، لذا من الواجب قياسه اعتمادا على مؤشرات أخرى كنوع المسكن و ملكية الأجهزة الكهرومنزلية الخ [2].

التعريف الإجرائي: المستوى المعيشي هو الوضعية المادية التي توجد عليها الأسرة، ويمكن قياسها من خلال عدة مؤشرات، كالدخل، عدد أفراد الأسرة، عدد المستهلكين وعدد المنتجين، نوع السكن الخ.

مفهوم التسرب المدرسي :

يختلف مفهوم التسرب المدرسي من بلد إلى آخر، حسب السياسة التعليمية والتربوية، فهناك من يعتبره ترك التلميذ للمدرسة قبل إنهاء الصف السادس الابتدائي، وهناك من يعتبره كل تلميذ ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة المتوسطة، كما يوجد من يعرفه على أنه ينطبق على كل تلميذ ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة الثانوية.

" عرفت اليونيسيف التسرب المدرسي عام 1992م، بعدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح، سواء كان ذلك برغبتهم، أو نتيجة لعوامل أخرى، وكذلك عدم المواظبة على الدوام لعام أو أكثر."[3]

كما يمكن تعريف التسرب المدرسي على أنه "انقطاع الطالب عن المدرسة انقطاعا نهائيا قبل أن يتم المرحلة الإلزامية".[4]

كما يعرفه محمد منير مرسي على أنه " انقطاع التلميذ عن الدراسة أو تركه للدراسة قبل أن يصل إلى نهاية المرحلة التعليمية التي هو فيها ".[5]

---

[1]- علا مصطفى و آخرون ، **الأطفال العاملون في الحضر** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، القاهرة 1999م ، ص 134.
[2]- نفس المرجع ، ص 134.
[3]-إيمان محمود، **التسرب من التعليم**، دار الكتب المصرية، الجيزة، مصر، 2016، ص9.
[4]- إيمان محمود، نفس المرجع ص 10.
[5]- مرسي محمد منير، **الإدارة التعليمية، أصولها وتطبيقاتها**، عالم الكتب، 1984، ص20.

في الجزائر نميز عادة بين ثلاث فئات أو أنواع من التسرب المدرسي :[1]

الفئة الأولى: التلاميذ الذين تخلو عن دراستهم في حين أنهم مازال بإمكانهم مواصلة دراستهم، لكونهم لم يبلغوا السن المحدد للتمدرس الإلزامي، 16 سنة ويتعلق الأمر خاصة بالإناث في المناطق الريفية.

الفئة الثانية: تضم التلاميذ البالغين من العمر 16 سنة فما فوق، والذين لا تسمح لهم نتائجهم الدراسية بمواصلة دراستهم والذين يتم إقصاؤهم من المدرسة.

الفئة الثالثة: وهي أقل أهمية من حيث العدد من سابقتيها، وهي تخص التلاميذ في مختلف المستويات، والذين إن كانت نتائجهم الدراسية مقبولة، إلا أنهم ينقطعون عن الدراسة لأسباب مادية في أغلب الأحيان، لأنهم ينتمون لأوساط اجتماعية معوزة.

التعريف الإجرائي: نقصد بالتسرب المدرسي في دراستنا هذه ترك الطفل لمقاعد الدراسة نهائيا خلال مرحلة التعليم الإلزامي لأي ظرف من الظروف.

مفهوم التصدع الأسري:

قبل التطرق لمفهوم التصدع الأسري، تجدر الإشارة إلى أن له مرادفة تشترك معه في المعنى تقريبا كالتفكك الأسري ويعرفه عاطف غيث بأنه "وهن أو سوء توافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة بل قد يشمل علاقة الوالدين بأبنائهما".[2]

كما عرفه عدنان الدوري بأنه"غياب الأبوين أو أحدهما لأسباب متعددة كالطلاق، والافتراق والهجران أو الوفاة أو زواج الأب من زوجة أخرى أو زواج الأم من زوج آخر بعد طلاقهما أو وفات زوجها الأول".[3]

كما يمكن تعريفه بالمعنى السيكولوجي أنه "حالة الخصام الدائم والعلاقات الزوجية المتنافرة والكراهية المتبادلة والقسوة في معاملة بعضهما البعض".[4]

---

[1]- وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم و التوجيه و الاتصال **(التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي)**، 2002،ص4.
[2]- محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية و السلوك الإنحرافي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص
[3]-عدنان الدوري، **جناح الأحداث، المشكلة، السبب**، دار السلاسل، الكويت، 1985، ص243.
[4]- عدنان الدوري، نفس المرجع، ص243.

حسب علي محمد جعفر فإن" التصدع المادي للأسرة هو غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب ".[1]

إذن من خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك تعدد في أنماط التصدع الأسري، فيوجد من يقول أنه يصف الأسرة التي يتناقض أطرافها الثلاثة بعد تكامل وتماسك بصورة إرادية أو غير إرادية، الأولى تكون بهجر الزوج وتركه زوجته وأولاده وبذلك يفقدون رعايته وحمايته وتوجيهه ومودته، أو تكون بخروج الزوجة غاضبة من بيت الزوجية واصطحابها للأولاد أو تركهم لأبيهم يشقى بتدبير شؤونهم وحده، هذا في الحالة الإرادية، ويحدث التصدع الأسري في الحالة اللاإرادية نتيجة: وفاة أحد الوالدين أو كلاهما، السجن طويل المدة، التجنيد للحرب و القتال في بلاد بعيدة عن الوطن، أو النزوح الفجائي خوفا من أي عدو، وتتشتت الأسرة نتيجة لذلك.

من خلال تعرضنا لمفهوم التصدع الأسري نلاحظ أن هناك تصدع مادي من جهة يتجلى في فقدان أحد الوالدين أو كليهما بسبب الوفاة، الطلاق، أو زواج الأب أو الأم بآخر بعد الطلاق أو الوفاة وهو أكثر قرب للمعنى الاجتماعي الذي يفيد انهيار أحد دعائم الأسرة، ومن جهة أخرى التصدع المعنوي، يضم علاقات الشجار والخصام والخلافات المستمرة المتمثلة في معارضة أحد أفراد الأسرة للآخر عن قصد، وجو أسري يسوده التوتر، وعلاقات الانفصال المعنوي أين يكون التبادل العاطفي وتقاسم المشاعر الطيبة بين أفراد الأسرة في أضيق الحدود.[2]

خامسا: أهمية الدراسة

تمثل أهمية البحث في موضوع عمل الأطفال فيما يلي:

1 – خصوصية فئة الأطفال وأهميتها في مستقبل البلد، خاصة مع النسبة التي تشكلها من عدد السكان والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد معالم رجال ونساء المستقبل، وكذلك من تزايد الشعور بما يتعرض له

---

[1]- علي محمد جعفر ، **الأحداث المنحرفون** ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1984 ، ص60.

[2]- دبلة خولة، **دور التصدع الأسري المعنوي في ظهور الاغتراب النفسي لدى المراهق**، دار الجنان للنشر و التوزيع، ط.1، الأردن، 2015م، ص 61.

آلاف الأطفال في جميع أنحاء الوطن من استغلال اقتصادي وانتهاك لأبسط حقوقهم في حياة كريمة، خصوصا الحق في طفولة سليمة وطبيعية.

2 – مرحلة الطفولة هي مرحلة ذات أهمية لأي مجتمع،فمستقبل أي مجتمع وتقدمه مرتبط بما يوفره من رعاية واهتمام للأطفال،وهذه الرعاية تعد إنفاقا استراتيجيا له منظور مستقبلي،يتحدد في حماية مستقبل الأمة وضمان رقيها، والتنمية المستقبلية تقوم على تنشئتهم الاجتماعية وعلى اتجاهاتهم نحو المستقبل وتكوينهم الاجتماعي والنفسي والعقلي والصحي.

3– توضيح درجة انتشار الظاهرة وانعكاساتها خاصة على الطفل والأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وقوتها وتماسكها ينعكس على قوة وتماسك المجتمع، ولما كان الأطفال يمثلون ركنا أساسيا في تكوين الأسرة عموما، فإن أي مشكلة يتعرض لها الطفل يؤثر سلبا على الأسرة وبالتالي إضعاف المجتمع وتفككه في النهاية.

4 – الخاصية العالمية لعمل الأطفال، حيث لم يسلم من هذه الظاهرة أي مجتمع تقريبا إضافة إلى نمو حجمها بطريقة سريعة،وتنوع أشكالها وأنماطها وانعكاساتها السلبية على الطفل هذا ما زادها أهمية، والجزائر لم تسلم منها حيث أصبحت من الدول التي عرفت انتشارا للأطفال العاملين في مختلف الأنشطة الهامشية وغير الرسمية في أغلب المدن والأرياف كالتجارة الحرة في مختلف الأشياء مثل بيع الخضر والفواكه أو جنيها وفي ورشات النجارة والحدادة وفي الشوارع والقطارات يبيعون بعض الأشياء البسيطة.

5 – هناك أهمية أكاديمية نثري من خلالها الدراسات والبحوث السابقة سواء من الناحية النظرية، المنهجية والإجرائية عبر إلقاء الضوء على بعض العوامل التي قد تكون لها علاقة بعمل الأطفال، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات على وضع سياسات لمعالجتها ووضع الخطط المناسبة الخاصة بالطفل في المجتمع وكيفية الاستثمار فيه باعتباره موردا بشريا مهما في التنمية.

سادسا: أهداف الدراسة

إن كل دراسة أو بحث علمي يهدف إلى اكتشاف حقيقة معينة أو تفسير ظاهرة معتلة، كما يهدف إلى توضيح المفاهيم والأطروحات المعروضة ضمن كل نظرية وهذا بفضل تدقيقات متعلقة بالواقع المدروس من قبل الباحث الاجتماعي ومن خلال الصرامة التي تفرضها المواجهة مع الواقع، وكما هو متفق عليه

فإن كل دراسة لها أهداف علمية وأخرى عملية. أما الأهداف العلمية لدراستنا هذه والتي تبحث عن العلاقة بين ظاهرة عمل الأطفال والعوامل الاجتماعية والتربوية أي الوضعية الاجتماعية للطفل بما فيها الأسرية من جهة ووضعيته في المدرسة،وأهم أهداف دراستنا:

1- تدعيم وإثراء المعرفة والبحوث في هذا الموضوع الذي يتميز بندرة الدراسات السوسيولوجية الجزائرية حوله، وحتى إن وجدت فأغلبها عبارة عن وصف للحقائق حول الظاهرة في العالم من قبل بعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة كالمنظمة العالمية للشغلOIT أو مكتب العمل الدوليBIT أو المنظمة العالمية للطفولة UNICEF.

- محاولة فهم وتفسير الظروف التي أدت إلى ظاهرة عمل الأطفال أي الوصول بالظاهرة إلى عواملها المباشرة وغير المباشرة التي ترتبط بالبناء النسقي للمجتمع.

- محاولة تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية والتربوية المترتبة عن خروج الطفل إلى سوق العمل سلبية كانت أو إيجابية، ذلك لأنها تمثل سببا ونتيجة في آن واحد، فهي نتيجة لعوامل كثيرة داخل المجتمع، كما يمكن أن تكون عاملا في ظهور مشكلات اجتماعية أخرى قد تكون أكثر خطورة منها.

3- أما الأهداف العلمية من دراستنا هذه فتتمثل في محاولة التوصل ورصد السياسات الاجتماعية التي تتوافق والتحليل السوسيولوجي للظاهرة محل الدراسة،ذلك لأن ثمة جهود مجتمعية دولية ومحلية تحاول التصدي لمواجهة المشكلة من خلال قوانين ومشاريع وبرامج. ومن أهدافنا العلمية أيضا محاولة توعية القائمين على العملية التربوية بخطورة هذه الظاهرة على عملية التنشئة الاجتماعية للنشء وعلى مستقبلهم التربوي.

سابعا:أدوات جمع المعلومات

إن كل باحث في علم الاجتماع يجد من الضرورة الاستعانة بتقنيات معينة في بحثه، وتقنيات البحث هي " الوسائل التي تمكن من جمع المعطيات من الواقع... هذه التقنيات تمثل الوسائل الأساسية للتقصي من الواقع الاجتماعي، والتي نستطيع أن نصنفها حسب سبعة معايير: الاتصال أو غياب الاتصال، نوع

الاتصال، شكل المعطيات، مصدر المعلومات، درجة الحرية للمبحوثين، محتويات الوثائق وطريقة سحبها"[1] ومن أهم الأدوات التي استخدمناها في بحثنا هذا:

-الملاحظة :

كل علم هو بالضرورة موجه نحو التحقق من فرضياته في الواقع، لذلك تأتي ملاحظة هذا الواقع في مركز اهتمام الطريقة العلمية، التي تسعى إلى معرفة الواقع وتفسيره أو بالأحرى تغييره، فملاحظة الواقع لا غنى عنها لكل عمل يريد أن يقوم على أسس علمية.

" إن الملاحظة في عين المكان تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما... بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوك" [2]

وهي وسيلة هامة وضرورية إذ قمنا باستخدامها في ملاحظة ومعرفة سلوك الأطفال العاملين ونشاطاتهم غير الرسمية من أجل أخذ صورة عن العوامل التي تقف وراء توجههم إلى سوق العمل، ومن أجل ذلك قمنا بتسجيل كل ما لاحظناه بأمانة ودقة دون تدخل الرأي الخاص، حتى تكون البيانات أكثر موضوعية.

-الاستبيان:

وهو تقنية مباشرة للتقصي العلمي، تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية، أي أنها توظيف لمجموعة من الأسئلة إما عن طريق الملأ الذاتي من طرف المبحوث أو بمقابلته وجها لوجه، ويعرفها حسن محمد حسن بأنها " عملية اجتماعية صدفة تحدث بين شخصين أو المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها والمبحوث الذي يعطي معلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل " [3]

إذن فقد قمنا بالاستعانة بهذه الأداة في بحثنا هذا عن طريق المقابلة المباشرة مع المبحوثين،أي الطرح الشفهي للأسئلة وتسجيل الأجوبة وهذا ما يعرف بالاستمارة بالمقابلة، والتي عرفها موريس أنجرز على أنها وجيز من الأسئلة تتم عن طريق الطرح الشفهي وتسجيل الإجابات، وهذا يتطلب من الباحث وقتا

---

[1]- Maurice Angers , **, Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines**. CEC,inc, Quebec, 1996, P. 66.

[2]- IBID , P184.

[3] - حسن محمد حسن ، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي** ، دار الطليعة ، بيروت ، بدون سنة ص 93.

وتدخلا أكثر، وهذا النوع يتطلب من الباحث أيضا التقيد بموضوع بحثه وعدم الخروج من أطره العريضة ومضامينه التفسيرية، والاستمارة التي قمنا بإعدادها في بحثنا هذا احتوت على مجموعة محاور من الأسئلة، المحور الأول خاص بوصف أفراد العينة، المحور الثاني حول وصف الظاهرة المدروسة وهي عمل الأطفال، المحور الثالث خصص للعلاقة بين عمل الأطفال وتدني المستوى المعيشي للأسرة، المحور الرابع كان حول علاقة عمل الأطفال بالتسرب المدرسي، المحور الخامس حول علاقة الظاهرة المدروسة بالتصدع الأسري، أما المحور السادس والأخير فقد تم تخصيصه للانعكاسات الاجتماعية والتربوية لعمل الأطفال، وقد احتوت استمارتنا على 50 سؤالا أغلبها أسئلة مغلقة من أجل تسهيل المهمة على المبحوثين وهم الأطفال.

ثامنا: المنهج المستخدم

المنهج هو الطريقة التي يسلكها العقل لدراسة موضوع، أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية، أي القوانين العلمية، أو هو الطريقة التي يبني بها العلم قواعده ويصل إلى حقائقه " (1)

كل دراسة تحتاج إلى منهج، ونوع الدراسة وطبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع هذا المنهج، وحسب موريس أنجرز، فإن هناك ثلاث أنواع من المناهج في العلوم الإنسانية، المنهج التجريبي والمنهج التاريخي والمنهج الاستقصائي (الوصفي التحليلي)، إنها المناهج الثلاثة المحسوم فيها في منهجية البحث في برنامج العلوم الإنسانية [2]

لقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي أو الاستقصائي والذي يهتم بوصف الظاهرة والتعبير عنها سواء كميا أو كيفيا، حيث يهتم بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلا، والغرض منه الوصول إلى استنتاجات تساعد على فهم الواقع، والهدف من استخدام هذا المنهج هو التأكد من صحة الفرضيات المنطلق منها.

إذن يعتمد هذا المنهج على الملاحظة الدقيقة للوقائع عن طريق الاستمارة والمقابلة، ويحتل عادة في الحاضر مكانة كبيرة وهو المطبق في غالب الأحيان على فئات واسعة من المجتمع، والذي من خلاله نستطيع أن نعرف كل ما تريد أن تصرح به هذه الفئات وطرق التفكير والإحساس، ومن هذا نستطيع أن

---

[1]- طلعت همام ، **قاموس العلوم الاجتماعية و النفسية** ، مؤسسة الرسالة ، 1946 ، ص 30.

[2]- Maurice Angers , OPCIT , P.62.

نستعمل أغلب تقنيات البحث، حيث تعرفنا إن كانت الدراسة ستكون وصفية مثل حالات سبر الآراء، أو تصنيفية مثل حالات الإحصاء العام، أو تفسيرية مثل حالات استمارة الاستبيان أو فهمية مثل المقابلات أو الملاحظة بالمقابلة.[1] إذن وحسب موضوع دراستنا وهو تحليل ظاهرة عمل الأطفال والبحث في أهم العوامل المؤدية إليها وانعكاساتها فقد كان هذا منهجا مناسبا لنا من أجل وصف الظاهرة وصفا دقيقا وتسليط الضوء على مختلف الجوانب التي تتعلق بظروف الطفل العامل، أسرية كانت أو مدرسية أو اجتماعية.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

كما هو معروف لا يوجد بحث علمي يخلو من الصعوبات التي قد تواجه الباحث، إما تأتي من طبيعة موضوعه أو من ميدان الدراسة، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة:

1- قلة الدراسات المحلية المتخصصة خاصة المرتبطة ببعض مراكز البحوث أو الهيئات الوطنية المتخصصة في حماية الطفولة، ما عدى الرسائل الجامعية، لذلك فقد وجدنا صعوبة في الحصول على مراجع محلية تسلط الضوء على الظاهرة في مجتمعنا.

2- من الصعوبات أيضا طبيعة ميداننا والمتمثل في الشارع أو بعض الورش الحرفية أو المقاهي والمطاعم، حيث تمت المقابلات في ظروف صعبة جدا لا تتوفر فيها شروط الراحة والتركيز، مع تعرضنا في كثير من الأحيان للإزعاج وتعطيل الكثير من المقابلات وحتى إلغائها أحيانا.

3- صعوبة الوصول إلى فئة الأطفال العاملين وصعوبة التواصل معهم وإقناعهم بالحديث إلينا لأنهم يرفضون تقبل الحديث للغرباء ، لهذا استعنا ببعض طرق التحايل العلمي حيث يدلنا طفل من العينة إلى أطفال آخرين يقنعهم بالاستجابة، و أحيانا وصل بنا الأمر إلى دفع بعض النقود لهم مقابل التواصل معنا والإجابة على أسئلتنا، ونظرا للسن الذي يميز أفراد عينتنا فكانت هناك صعوبة في فهم بعض الأسئلة في الاستمارة من بعضهم بالرغم من تبسيطها لتصل إلى إدراك الطفل لها، فالطفل لم يصل إلى درجة من الوعي التي تجعله يفهم الأسئلة جيدا، وفي الأخير لا يفوتنا أن نذكر أن أغلب الدوائر الرسمية لا تعترف بوجود الظاهرة ولا تعطيها أي أهمية، بدليل عدم وجود إحصائيات رسمية عن عدد الأطفال العاملين في الجزائر، وإن وجدت فهي لا تعكس الواقع الحقيقي لحجم الظاهرة.

---

[1]- Maurice Angers , OPCIT ,P.65

خلاصة الفصل:

إن البحث في العلوم الاجتماعية يطمح ويسعى دائما للوصول إلى دقة العلوم الطبيعية وذلك من خلال تحديد موضوع الدراسة بدقة ووضوح وطرحه بأسلوب علمي موضوعي، من أجل هذا فقد اخترنا موضوع عمل الأطفال، عوامله وانعكاساته الاجتماعية والتربوية نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها بروز عمل الأطفال في الجزائر في الوقت الراهن وانتشار النشاطات الحرة التي يمارسها الأطفال في الأسواق و الشوارع، إضافة إلى أثر الظاهرة على المسار التربوي التعليمي للطفل، كما تم طرح الإشكالية وتحديدها من خلال مجموعة من التساؤلات تدور حول عوامل الظاهرة المدروسة وآثارها الاجتماعية والتربوية، ومنه اندرجت الفرضيات التي تعطينا حدود الموضوع بدقة، إذ أننا وبغرض البحث في عوامل الظاهرة، قمنا بربطها في الفرضية الأولى بتدني المستوى المعيشي للأسرة، وفي الفرضية الثانية ربطناها بالتصدع الأسري والذي نقصد به غياب أحد الوالدين عن الأسرة غيابا دائما، أو سوء واضطراب العلاقات الأسرية، والفرضية الثالثة مفادها أن التسرب المدرسي يؤدي إلى خروج الطفل للعمل، وأخيرا الفرضية الرابعة والتي تدور حول آثار عمل الأطفال على الجانب التربوي والأخلاقي والصحي.

بعد ذلك قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية، والتي تمثلت في مفهوم كل من العمل، الطفل، عمل الأطفال، المستوى المعيشي، التصدع الأسري، التسرب المدرسي، مع تعريف إجرائي لكل مفهوم، كما أن لدراستنا هذه أهمية علمية كبيرة تتجلى في تسليط الضوء على ظاهرة زاد انتشارها في مجتمعنا خاصة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وما لها من انعكاسات قد تهدد الطفل والمجتمع عامة، لذلك فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل تشخيص الظاهرة المدروسة، أي وصفها وتحليلها كميا وكيفيا لمعرفة أهم العوامل المؤدية لها وأهم انعكاساتها، كما استخدمنا استمارة الاستبيان كأهم أداة من أدوات البحث لجمع أكبر كم من المعلومات من العينة المدروسة، تكونت استمارتنا من 50 سؤالا مع أسئلة فرعية، كانت بعض الأسئلة مغلقة والبعض الآخر مفتوحة، وقمنا بتوزيعها على الأطفال العاملين كل في مكان عمله، أغلبهم في الشارع، لذلك فقد واجهتنا صعوبات كبيرة في هذه الدراسة أهمها صعوبة التواصل مع فئة الأطفال العاملين لأن أغلبهم ينشطون في الشارع وهو مكان من الصعب أن نجمع منه المعلومات، كما أن من الصعوبات، قلة الدراسات المحلية وعدم واقعية الإحصائيات الرسمية حول أعداد الأطفال العاملين في الجزائر لأن السلطات لا تعترف بوجود الظاهرة أصلا.

الفصل الثاني

المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة

تمهيد:

إن أهمية موضوع عمل الأطفال جعلتنا نختاره من جملة المواضيع الكثيرة في علم الاجتماع لأنها قد تكون ظاهرة مرضية لا يجب تجاهلها نظرا لآثارها وخطورتها على الطفل والأسرة والمجتمع ككل.

إن الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن ورغم التحولات الإنسانية العالمية ما زالت تحافظ على بعض خصائصها والعلاقات المميزة لها، فهي رغم التعقيدات ما زالت على نمطها الأبوي من حيث الوظيفة وسلم المسؤوليات، وشكل العلاقات السائدة فيها، فالأب مازال إلى حد الآن المسؤول المباشر وصاحب الحق المطلق في الاضطلاع بهذه الوظائف واحتكار هذه المهام وممارسة أشكال السلطة، وإليه تؤول بالأساس مسؤولية ضمان وحدة الأسرة وتماسكها ومراقبة سلوك أفرادها، وضبط طبيعة علاقاتها بالمحيط الاجتماعي، كما يسهر على تنشئة الأبناء بالتعاون مع الأم وتربيتهم ومتابعتهم عبر المراحل التعليمية الأولى من حياتهم، ويتجلى هذا الاهتمام في المرحلة القصيرة التي تسبق مرحلة التمدرس (1-5) سنوات، وهي من أهم مراحل حياة الإنسان إذ ترسم الخطوط العامة لشخصيته، والأساس الذي يعتمد عليه نموه من جميع النواحي في المراحل التالية، ذلك لأن الصلة بين الوالدين والطفل في هذه الفترة تكون من أمتن الصلات، حيث يتم توجيه الأبناء نحو التعلم وتعويدهم على التشرب بأنماط محددة من السلوك الاجتماعي، وعليه فالطفل في هذه المرحلة يحتاج لعناية مركزة نفسيا واجتماعيا وماديا، لتكون تنشئته سوية والأهم في ذلك هو أن يترعرع في كنف والديه معا.

إن التنشئة الاجتماعية هي عملية ديناميكية وتراكمية تختلف من مرحلة لأخرى حسب عمر الفرد، وتهدف إلى إكسابه المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في محيطه وإدخالها في شخصيته وتهيئته ليكون فردا صالحا في وسطه الاجتماعي من خلال تعريفه بواجباته وحقوقه، ومن أجل هذا كانت نظرية التنشئة الاجتماعية كمقاربة نظرية لدراسة ظاهرة عمل الأطفال وما لها من آثار على توجه الطفل مستقبلا إلى السلوك الاجتماعي السوي أو أحيانا غير السوي.

أولا: المقاربة السوسيولوجية في دراسة عمل الأطفال

1: نظرية التنشئة الاجتماعية ودراسة عمل الأطفال

تعتبر عملية التنشئة محل اهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس والانتربولوجيا، باعتبارها عملية هامة ومحددة لشخصية الطفل في الكبر، فقد كرس لها الباحثون جزءا كبيرا من دراساتهم قصد تتبع ما يجري في عالم الطفولة من حيث أصول تنشئة الطفل ومن حيث أنواع مشكلات الطفولة والعوامل المؤثرة في انحرافها، وقد أكد علماء النفس والتربية أن السنوات الأولى من عمر الطفل أخطر وأهم الفترات في تكوين اتجاهاته وميوله، وبما أن الأسرة هي البيئة الطبيعية الأولى التي يعيش فيها الطفل سنواته الأولى فمن المفروض أن تكون أصلح مكان لتربيته، وأن تكون الوسط الأول لتنشئته اجتماعيا، فعلى سبيل المثال فإن معظم الأسر الأحادية الأهل أين يغيب فيها أحد الوالدين، تعاني من مشكلة تنشئة الطفل، كما أن تشتت الوحدة الأسرية الناتجة عن عوامل التصدع الأسري قد يؤدي إلى عدم التكامل في عملية التنشئة الاجتماعية إذ يجد الطفل نفسه محروما من الأب مثلا الأمر الذي يترك بصماته على اتجاهاته المستقبلية، كتحمل عبئ أو مسؤولية هو بغنى عنها، ألا وهي تعويض الغياب الذي يغيب معه الدور الذي كان يقوم به أي الدخل الكافي للأسرة والحماية اللازمة فيخرج الطفل مجبرا إلى سوق العمل وفي سن مبكرة.

وحسب علماء النفس الاجتماعي فإن الطفل ومنذ نعومة أظافره يحب التعامل مع الأشياء، فنجده في عامه الأول يمسك ما تصل إليه يده ويختبره بوضعه في فمه وتدريجيا يتحول هذا السلوك إلى لعب بهذه الأشياء، ثم يتطور إلى أشكال مختلفة من السلوك الذي يتماشى مع مراحل عمره، إلى أن يصل إلى مرحلة ما قبل المدرسة، حيث يزداد حبه للعمل الذي يأخذ ظاهريا شكل اللعب، لكنه في أساسه يزرع فيه حب و تقدير العمل ثم تدريجيا يستوعب الفرق بين اللعب والعمل الجاد، إذ أن اللعب يستطيع تأجيله إلى وقت لاحق أما العمل فهو مجبر على القيام به في وقته.

إن نوع التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل داخل أسرته لها نفوذها أيضا على هذا الاتجاه نحو العمل خاصة وأننا نعرف أن الطفل ميال إلى الاستقلال اقتصاديا عن والديه، فيعبر عن هذا الاستقلال بالقيام بعدة أعمال تعود أحيانا عليه بالفائدة المادية التي تشعره بالثقة بالنفس، وأحيانا أخرى يقوم بأعمال لمساعدة أسرته وهذا ما نلاحظه خاصة في المناطق الريفية أين يساهم الطفل في جني بعض المحاصيل

الزراعية بغرض إثبات وجوده، لكن إن زاد الشيء عن حده انقلب إلى ضده حيث أن بعض الأعمال قد لا تتناسب مع قدرات الطفل الجسمية والعقلية وهنا يأتي قول **ابن خلدون** الذي مفاده أن لا نهجم عليهم في أوائل النشأة بالصعب من الأمور، وإنما يكون التدرج من البسيط إلى الصعب وهذا بحد ذاته أسلوبا من أساليب التنشئة الاجتماعية، فالطفل لا يتصرف بطريقة معينة ما لم يأخذ باعتباره تصورات وأحكام والديه وإخوته وأقربائه، لكي يكسب استحسانهم واعترافهم بسلوكه، وفي هذا الصدد يتساءل جي روشر« هل يجب أن نستنتج من ذلك أن نتيجة التنشئة الاجتماعية هي بالضرورة التماثل أو حتى الامتثال في السلوك والمواقف وأن أي نتيجة أخرى تدل على خلل في التنشئة الاجتماعية وضعفها»[1]

والإجابة تكون بالسلب، ففي موضوعنا مثلا يوجد بعض الوالدين من يجبر ويأمر أطفاله بالعمل وفي سن مبكرة على حساب المدرسة وهم يرون في ذلك أسلوبا جيدا في التنشئة الاجتماعية معتقدين أنه يعلم الطفل الشجاعة وتحمل المسؤولية ومجابهة المخاطر، بالإضافة إلى مساعدة الأسرة ماديا نظرا لظروف قد تمر بها في كثير من الأحيان، ومما يساعد على ذلك طبيعة الطفل في تقليد الوالدين والقيام بأدوارهم حتى وإن كان ذلك معبرا عنه عن طريق اللعب، فقد أشار **ابن خلدون** إلى ذلك بعبارة: « أنظر في الأبناء مع آبائهم، كيف تجدهم متشبهين بهم دائما » [2]

إن هذا النوع من أنواع التنشئة الاجتماعية والذي يتم فيه إجبار الطفل على العمل لا يؤدي بالضرورة إلى التماثل الاجتماعي الذي نقصد به السلوك السوي، فقد يعرض الطفل إلى الانحراف، إذ أن ولوجه سوق العمل وما لسوق العمل من مخاطر على سلوكه وشخصيته، يصادف أشخاصا يكون مجبرا على التعامل معهم، وحسب عبد الغني مغربي فإن الطفل يتكيف بكل سهولة في مكانة فرضت عليه من طرف المجال المحيط به، فلماذا نحكم عليه إذا أظهر للآخرين عداوة أو عدوانية؟، إن ذلك ناتج عن أنه ضحية للعنف والقنوط الذي وجده هناك، ولشخصيته التي أصبحت مهددة بالتشويش والاضطراب، فكيف نريد من الطفل أن يكون مؤدبا وظريفا إذا كان الأشخاص المحيطين به ليسوا كذلك.؟

---

[1]- جي روشر ، (تر: مصطفى دندشلي) ،**مدخل إلى علم الاجتماع العام (الفعل الاجتماعي)** ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1983، ص 170.

[2]- عبد الغني مغربي ، (تر: محمد الشريف بن دالي حسين) ، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1986،ص181

الكثير من الناس يعتقدون أن الطفل والمراهق يقلد بطريقة آلية الأشخاص البالغين، خاصة عن طريق وسائل الإعلام، لكن الحقيقة فإن الشيء الذي يؤثر في الطفل بطريقة واضحة هو الميكرو– إيديولوجيات التي يجدها في المدرسة، المسجد، الجامعة، وقطاع الإعلام دون أن ننسى الأسرة.

لقد تم تناول ظاهرة عمل الأطفال في وسائل الإعلام أكثر من مرة، فعلى سبيل المثال مجلة الثورة الإفريقية التي تتساءل في إحدى دورياتها السابقة: كيف نستطيع أن نترك أبنائنا يعملون ويربحون أموالا بواسطة حمى الأعمال التجارية الحرة التي ينتج عنها سوء في تكوين الشخصية لدى الطفل عند بلوغه؟ كما تضيف: من هم هؤلاء الباعة الصغار لمصابيح اللعب الكهربائية والأكياس البلاستيكية وتذاكر السينما والموز ومواد أخرى؟ ماذا يبحثون؟ ولفائدة من يعملون؟ فبالنسبة للأغلبية هم متمدرسون غادروا مقاعد الدراسة واللعب من أجل تعلم صنعة تجارية.[1]

إن نوع أو نمط التنشئة الاجتماعية يترك آثارا لا تمحى من شخصية الفرد وتحدد مستقبله ومسيرته طول حياته، لهذا فقد خصصنا الأهمية البالغة لنظرية التنشئة الاجتماعية كمقاربة نظرية، فالطفل هو أبو الرجل أي أن مرحلة الطفولة هي الأصل والمنبت ليصبح الإنسان كائنا اجتماعيا، ونتعرض فيما يلي إلى مقاربات لبعض المفكرين حول عملية التنشئة الاجتماعية.

2: نظرية التنشئة الاجتماعية عند جورج هربرت ميد.

يعتبر ميد أحد أقطاب الاتجاه التفاعلي الرمزي حيث يعتمد في تفسيره لعملية التنشئة الاجتماعية على التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وخضوع الفرد لمؤثرات ثقافية واجتماعية، فهو يرى أن التنشئة الاجتماعية تشير إلى مشاعر ومواقف شخصية يستوحيها الفرد من آراء وأحكام ومواقف واتجاهات وتقويم وتصوير المحيطين به والمتفاعلين معه [2]

لقد اهتم ميد بالتنشئة الاجتماعية وأعطى لها نصيبا كبيرا من فكره، فهو يرى أن المجتمع هو حصيلة للعلاقات بين العقل البشري والنفس البشرية، وهو لا يستطيع أن يرى وجودا لأحدهما خارج المجتمع الإنساني، ويرى أن سلوك الفرد هو نتيجة لهذا التفاعل المستمر.[3]

---

[1]-Abdelghani Megherbi , **culture et personnalité Algérienne de Massinissa a nos jours** , ENAL , OPU , Alger , 1986 , p 146.

[2]- معني خليل عمر ، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر** ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1995 ، ص 92.

[3]- معني خليل عمر ، نفس المرجع ص 194.

أما بالنسبة للتنشئة الاجتماعية فقد أوضح الأهمية العملية لها والتي عن طريقها نستبطن العمليات الاجتماعية وتندمج في الشخصية النفسية، فعن طريق التربية ينمي الإنسان طول حياته قدراته وميوله وحاجاته التي تكون مرتبطة بالامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية.[1]

إن العقل عند ميد هو تلك القدرة الإنسانية على استخدام وفهم الرموز والإرشادات ذات المعاني الحضارية والاجتماعية التي تنظم سلوك الفرد داخل مجتمعه وهذه الرموز متعارف عليها من قبل المجتمع ككل، وتلعب دور تسهيل التكيف الاجتماعي للأفراد.[2]

إن الأسرة لا زالت تقوم على التعاون وتقسيم العمل بين أعضائها، إذ تعتبر وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه، وتقوم فيها الأم بأعمال المنزل، وقد تعمل الزوجة والأبناء كوحدة متعاونة من الناحية الاقتصادية ويتم العمل بينهم بشكل متفق عليه حسب ظروف كل مجتمع.[3]

وتتعمق فكرة العمل عند الطفل خاصة عند نشأته في أسرة يعمل فيها الأب وباقي الإخوة الذكور بأعمال مختلفة خاصة اليدوية منها، دون الحصول على مستوى تعليمي مناسب، وبما أن الأب يمثل القدوة التي يحتذي بها الطفل في تشكيل اتجاهاته وتحديد طموحاته المستقبلية، فهو يحاول تقليده بأن ينتهج منهاجه، خاصة إذا كان العمل في الأسرة هو الأساس الأول لمنح المكانة الاجتماعية، نظرا لما يساهم به الفرد العامل من دخل يرفع به مستوى الأسرة المادي.[4]

3: نظرية التنشئة الاجتماعية عند سغموند فرويد:

لقد أولى فرويد أهمية بالغة لمرحلة الطفولة ويرى أنها سنوات حاسمة وأساسية في التكوين النهائي في شخصية الإنسان، وأن النمط السلوكي الذي يربى عليه الطفل له أثر كبير في تحديد نمو الشخصية في الأطوار اللاحقة، ويرجع فرويد جميع الاضطرابات النفسية في مراحل الرشد إلى ضروب التثبيت في مراحل الطفولة الأولى، لأن الطفولة قادرة على تقبل كافة الانطباعات والتأثيرات الخارجية واسترجاعها في مراحل البلوغ والرشد.[5]

---

[1]- غي روشيه ، المرجع السابق ، ص 67.
[2]- معني خليل عمر ، المرجع السابق ، ص 194.
[3]- أماني عبد الفتاح ، **عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية** ، عالم الكتب ، ط.1 ، مصر ، 2001 ، ص 26.
[4]- عادل عازر و آخرون ، **ظاهرة عمالة الأطفال** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، اليونيسيف ، القاهرة ، 1991، ص112.
[5]- محمد سعيد فرج ، **الطفولة و الثقافة و المجتمع** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1983 ، ص 73.

تنقسم هذه المراحل بدورها إلى قسمين أساسيين، المرحلة الأولى تدعى مرحلة الطفولة المبكرة وتشمل العامين الأولين من حياة الطفل، والمرحلة الثانية تشمل الثلاث سنوات الأخيرة حتى سن الخامسة وتدعى مرحلة الحضانة، وكل مرحلة لها سماتها البارزة في تشكيل شخصية الطفل، وتعتبر الأسرة أول وأهم وسط يحتضن الطفل ويقوم بعملية التطبيع الاجتماعي له والذي يتعلم الفرد من خلاله أساليب المجتمع الذي يعيش فيه، ويمر الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية حسب فرويد بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الفمية، والشيء الذي يميزها هو اتصال الطفل بعالمه الخارجي يكون عن طريق الفم، إذ يكون منتميا إلى نسق صغير يتكون منه ومن أمه، وقد سماه فرويد بمرحلة التوحد الأولى حيث أن الطفل وأمه يكونان في مرحلة اختلاط، فيكون الطفل حساسا بحركات أمه ويشعر بلذة جنسية تجاهها، فلا يميز بين دور أمه وأدوار الآخرين مثل دور الأب الذي يخلف دور أمه في تربيته أو دور أي شخص آخر.[1]

وكما أوضح فرويد فإن" الأم تلعب دورا هاما حتى السنة الثالثة في حياة الطفل، وهذه العلاقة هي أساس الاستقرار النفسي للطفل وهي التي تؤدي إلى تخفيف حدة التوترات والإحباط التي يعاني منها الطفل أو اشتعالها وظهور الأعراض المرضية ".[2]

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الشرجية ويتم من خلالها تعليم الطفل مطالب جديدة كتدريبه على تنظيف نفسه بعد التبول، فيستخدم دورين، دوره ودور أمه التي تمنحه الحب وتكافؤه في حالة الأداء الصحيح وتعاقبه في حالة القيام بالعكس، إذ أن الأم هنا تؤدي دورين هامين يتمثل الأول في مشاركتها في النسق الاجتماعي الأكبر من خلال تفاعلها مع بقية أفراد أسرتها وعلاقتها بهم، والدور الثاني يتمثل في علاقتها وتفاعلها مع طفلها في إطار النسق الاجتماعي الأصغر.[3]

المرحلة الثالثة : تسمى المرحلة الأوديبية وتظهر في سن الرابعة إلى الخامسة حيث يكون الطفل فيها عضوا في الأسرة ككل، فيتوحد مع الدور الموجه إليه حسب جنسه البيولوجي، إذ تظهر عقدة أوديب عند الولد عند شعوره بالغيرة تجاه أبيه، حيث يريد الاستحواذ جنسيا على أمه، إلا أن الدافع الجنسي يبقى مكبوتا في اللاشعور، وهذه الفرضية تسمى بعقدة أوديب أما البنت فتتشكل لديها عقدة ألكترا حيث تحب

---

[1]- محمد عاطف غيث ، **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، ص 128.
[2]- محمد سعيد فرج ، المرجع السابق ، ص 118.
[3]- محمد عاطف غيث ، المرجع السابق ، ص 128.

أباها وتحس بالغيرة إزاء أمها وتريد الاستحواذ جنسيا على أبيها، وتكن عداء على أمها التي استحوذت على أبيها.[1]

المرحلة الرابعة: هنا يتحرر الطفل من ضغط الوالدين نتيجة التغيرات السيكولوجية ونتيجة للوصول إلى درجة كاملة من القدرة على تكوين أسرة خاصة، يشترط أن يكون فيها قادرا على تحمل المسؤولية، فيتحول الابن عن أمه بانضمامه إلى جماعة أفراد من سنه والتوحد معهم.

لكن هناك نقد لنظرية فرويد، حيث أنه يفسر كل الأمراض النفسية والعقلية تفسيرا جنسيا متمثلا في الكبت «عقدة أوديب» وقد أسقط من حساباته وأغفل أن للمجتمع قواعد تحكمه ومحرمات يتقيد بها تجعل الارتباط الجنسي من هذا النوع محرما،كما أن فرويد اتخذ من مراحل نموه وطفولته منطلقا لأبحاثه ودراساته النفسية التحليلية ويظهر ذلك من خلال سيرته لذاته.

4: نظرية التغير الاجتماعي ودراسة عمل الأطفال

التغير في ذاته حقيقة وجودية، فضلا على أنه ظاهرة عامة تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال، ونجده أكثر وضوحا من الناحية الاجتماعية، لأن الحياة الاجتماعية في تغير مستمر، إلى درجة أن الكثير من علماء الاجتماع يقولون أنه ليست هناك مجتمعات، بل الموجود هو مجموعة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة في حالة تغير دائم، إنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية، لأنه سبيل بقائها ونموها، فبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار، وعن طريقه تواجه المجتمعات البشرية متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة، والتغير في الوقت الحاضر يعد من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي المعاصر، حيث لم يعد تلقائيا، بل أصبحا تغيرا مقصودا وإراديا يسير وفق خطط مدروسة من أجل تنمية حقيقية هادفة.[2]

والتغير هو التحول والتبدل والانتقال من حالة إلى حالة مختلفة، أي أنه اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة من الزمن، فملاحظة الاختلافات هي بداية معرفة التغير، ولا يمكن أن نسمي كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع بتغيرات اجتماعية، فهناك تغيرات متعددة في المجتمع في جانبه الثقافي والمادي والفكري9 وهناك تغير في الوظائف والأدوار الاجتماعية، وفي الأنظمة والقيم والعادات، وقد ميز

---

[1]- محي الدين عبد العزيز ، **منظور فرويد للشخصية** ، (محاضرة في نظريات تكوين الشخصية) ، بتاريخ 4-5-1997 م.

[2]- يوسف خضور، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2002. 2003، ص11.

جيروشرGuy Rocherالتغير الاجتماعي عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية وحدد له أربع صفات وهي[1]:

1– التغير الاجتماعي ظاهرة عامة، توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم. 2– التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكله ويحدث أثرا عميقا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالأسرة أو النظام الاقتصادي أو السياسي.

3- يكون التغير محددا بالزمن، أي ابتداء من فترة زمنية ويكون منتهيا بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة والوقوف على مدى التغير.

4- أن يتسم التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وذلك من أجل إدراكه والوقوف على أبعاده.

لذلك فالتغير الاجتماعي حسب جي روشرهو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال.

إن المجتمعات التي تتغير بسرعة تتعرض جوانب الحياة كلها فيها إلى اضطرابات عنيفة ويمكن رؤية الطريقة التي يتأثر على أساسها النسق الأسري بتلك التغيرات الجارية في الوسط الاجتماعي بوضوح، بوصفها-الأسرة- تشكل مع بقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع كلا متساندا، إذ أن الأسرة ما هي إلا صورة مصغرة للمجتمع، ومن أهم مظاهر التغير التي قد تحدث لأي أسرة نتيجة لعملية التغير الاجتماعي، تلك التغيرات التي تحدث على مستوى نمط الأسرة والسلطة واتخاذ القرارات والتغير في مظاهر الزواج، وفي الأدوار والمكانة، المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي تحدث في المجتمع.[2]

فالتغير الاجتماعي هو كل تحول ماكروسوسيولوجي أو ميكروسوسيولوجي يجري في زمان ما من تاريخ المجتمع ويؤثر على مختلف بنياته، وإذا نظرنا إلى المجتمع كنسق، فإنه يتشكل من عدة بنيات تسعى جاهدة لتحقيق التوازن والحفاظ عليه، فالمجتمع في حركة دائمة وتغير مستمر، مهما كان هذا التغير وهذه الحركة انتكاسية أو تقدمية.[3]

عرف المجتمع الجزائري مجموعة من التحولات السوسيواقتصادية خلال مراحله التاريخية، لكن أشدها وقعا كانت بعد الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وما صاحبه من تبعات اجتماعية وثقافية،

---

[1]- يوسف خضور، نفس المرجع ، ص 13.

[2]- فضل عبد الله الربيعي، **التغير الاجتماعي، مقدمة في المفهوم والنظرية**، بيت الحكمة، بغداد، 2020 ، ص162.

[3]- فادية عمر الجولاني، **التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997، ص8-10.

من جهة والأزمة الأمنية التي تزامنت مع هذه التغيرات الاقتصادية من جهة أخرى، الأمر الذي خلق نموا حضريا سريعا وديناميكية اجتماعية وديمغرافية قوية نتيجة موجات كبرى للنزوح الريفي والذي أفرز بدوره مشكلات اجتماعية واقتصادية وتربوية مستعصية الحلول في وقتنا الراهن، هجرة من الريف إلى المدينة، بطالة مقنعة بعد تسريح العمال من المؤسسات، أحوال معيشية متردية، من صحة وتعليم وسكن، خاصة بعد نزوح العائلات من المناطق النائية الريفية خوفا من الأوضاع الأمنية المتردية، وبهذه التحولات وتحت رحمة الضغوط الحضرية اختل توازن الأسر واختلت وظائفها وخاصة الوظيفة الاقتصادية، وهنا برزت ظاهرة عمل الأطفال خاصة في قطاع التجارة الحرة، كتعويض لما فقدته الأسرة من توازن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ،فأصبح النسق الحضري بمؤسساته عاجزا في كثير من الأحيان على استيعاب عدد السكان في أنظمته الحضرية وتأطيرهم وإدماجهم، مما يجعلهم-السكان- في حالة من الهامشية، الأمر الذي يدفعهم إلى التمسك أكثر بأنساق العلاقات الاجتماعية الأولية، والانخراط في الأنشطة والممارسات غير المنظمة، فانتشرت التجمعات السكانية العشوائية أو ما يطلق عليه بالسكن الفوضوي أو القصديري، وزادت النشاطات الاقتصادية غير الرسمية (الاقتصاد الموازي)، الأمر الذي جذب الأطفال إلى سوق العمل.

5: الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي

إن التغير الاجتماعي هو كل تحول ماكرو أو ميكروسوسيولوجي يحدث في مجتمع ما، خلال فترة ما يؤثر على مختلف بنياته وأنساقه نتيجة لعدة عوامل متباينة كالعامل الاقتصادي والثقافي والتكنولوجي.

فالدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية محدودة وبالأخص تلك التي تتناول العلاقات الأسرية وبناء الأسرة وتغير وظائفها والمشكلات التي تتعرض لها، وقد قسم مصطفى بوتفنوشت تطور الأسرة الجزائرية إلى مراحل، مرحلة ما قبل الاستعمار، مرحلة الاستعمار، مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث كانت الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار أسرة ريفية يقوم أفرادها بالنشاط الزراعي جماعيا نظرا للعلاقات القرابية و التماسك الموجود في العائلة الواحدة والتي تعيش في أحضانها عدة أسر تحت سقف واحد، أي ما يعرف بالدار الكبيرة القائمة على السلطة الأبوية المطلقة، بينما كانت للمرأة سلطة أقل من سلطة الرجل، إذ كان يتعلق دورها بالدرجة الأولى بالإنجاب ورعاية الأبناء وتدبير شؤون البيت، أما بعد الاستعمار و نتيجة لسياسته الموجهة لتخريب بنية المجتمع، حدثت في المجتمع الجزائري تغيرات مست تلك العلاقات القرابية القوية التي تربط أفرادها، عن طريق فرض نظام الخماسة، أي يصبح الفلاح الجزائري أجيرا عند المستعمر بعد الاستيلاء على أراضيه، هذا ما أدى إلى تفكك أعضاء الدار الكبيرة بسبب الهجرة إلى

مناطق أقل اضطهادا وعنفا، وبالتالي أصبح الفرد يقوم بالعمل المأجور الذي انعكس بالضرورة على الأسرة من حيث البنية الوظيفية.

بعد استرجاع الاستقلال وتحديد المصير انطلقت عمليات البناء والتشييد، فاتسعت العملية التنموية بالبلاد، خاصة بالمدن من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية زادت من زحف اليد العاملة الريفية إلى المدن، وبالتالي إهمال الأراضي الزراعية طلبا للعمل المأجور، ويرى علماء الاجتماع أن تغير الحياة من الريف إلى الحضر له أثر عميق على الأسرة من حيث البناء السلطة والزواج والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالضبط الاجتماعي، ففي المدينة تتوفر المؤسسات الصناعية و التجارية التي تستخدم الفرد على أساس القدرة و الكفاءة فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار صلة القرابة والجنس والسلالة، كما أن إقامة الفرد في مكان معين أصبح متعلقا بمكان فرص العمل، عكس الحال في الريف أين يرتبط بقطعة أرضه و بمجاله الاجتماعي الخاص، "الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية بالنزوع نحو الفردية ومن ثم إلى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة تتعدد أجيالها إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما تقوم على الزوج و الزوجة وأبنائهما الصغار، ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما".[1]

من حيث السلطة في الأسرة الجزائرية في النظام التقليدي، كانت ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد، وكان يتمتع بها كبار السن دون غيرهم، وكان الابن يعتمد دائما على الأب في كل شيء، أما اليوم أصبح الابن نظريا حرا من وصاية أبيه، قادرا على إبداء رأيه الحر، لأنه أصبح ينافس والده اقتصاديا في كثير من الأحيان إذ أصبح للابن في الأسرة مكانة لم يكن يتمتع بها من قبل تسمح له بتنظيم مستقبله لوحده.[2]

أما بالنسبة للأم في الأسرة النووية أصبحت تحتل مكانة اقتصادية أكثر أهمية، حيث أصبحت تعمل في كل الميادين تقريبا، وحتى إن لم تعمل فأصبحت أكثر فأكثر هي المسؤولة عن تسيير ميزانية البيت بكل حرية وتشارك في قرارات الأسرة، "وبصفة عامة مكانة الأم في الأسرة المعاصرة ذات امتيازات أكثر مقارنة بمكانة الأم في الأسرة التقليدية".[3]

إذن فتحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي أصبح واضحا بعد نزوحها إلى الوسط الحضري الذي يختلف عن الوسط الريفي، أي من نموذج اقتصادي واجتماعي استهلاكي تلعب

---

[1]- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص90.

[2]-Mustafa Boutefnouchet**, La famille Algérienne**, SNED, édition et diffusion, Alger,1980, P.223.

[3]- IBID ,P.225.

فيه علاقات القرابة دورا أساسيا ويعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري، وتشير كثير من الدراسات إلى أنه وبعد هذه الحركة بدأت الأسرة الجزائرية في فقدان بنيتها الممتدة، يصل عدد أفرادها على أكثر من 40 فردا لتصبح على شكل أسرة زواجية أو نووية، علما أن هذا الشكل والذي انتشر خاصة في المراكز الحضرية يتميز بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية الجزائرية بين 5 إلى 7 أفراد.[1]

إن التغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية يرجع إلى عوامل اقتصادية واجتماعية مست بنيتها ووظائفها وبالتالي بدأت تفقد الأسرة المعاصرة بشكل واضح أهم الوظائف التي كانت تقوم بها، وفي هذا الشأن يقول وليام اجبرن : " إن مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها".[2]

أهم الوظائف التي تقلصت نذكر منها:

الوظيفة الاقتصادية: حيث كانت العائلة الجزائرية تمتاز باكتفاء اقتصادي ذاتي، إذ تستهلك جزءا مما تنتجه من خيرات وتبدل الباقي مقابل قيمة مالية، أما الأسرة الحالية أصبحت وحدة استهلاكية فقط تعتمد بالدرجة الأولى على ما تنتجه المصانع.

الوظيفة التعليمية: كانت الأسرة تقوم بتعليم الذكور خاصة الزراعة، وتعليم البنات الشؤون المنزلية، وكان يتعلم الأطفال شؤون الدين والشريعة في الزوايا والكتاتيب، كما كان يسند للأسرة مهمة تعليم أفرادها الصلاة والصوم، أما حاليا ظهرت مؤسسات تعليمية أخرى أكثر عصرية تعلم أصول الدين ومختلف التخصصات العلمية، خاصة بعد انتهاج ديمقراطية التعليم و مجانيته.

وظيفة التنشئة: تتمثل في تشكيل الفرد وفق ثقافة معينة حتى يتمكن من مسايرة مجتمعه، فتعتبر الأسرة أول بيئة يتلقى فيها الفرد مختلف الأدوار حسب الجنس، حيث أن البنت تقوم بمساعدة الأم في شؤون البيت من طبخ و تنظيم وعناية بإخوتها لتعدها لدورها كربة بيت مستقبلية بينما يساعد الذكر والده. ونتيجة للتغير الاجتماعي تغيرت أدوار ووظائف كل فرد، فتداخلت وتكاملت.

---

[1]- محمد السويدي، المرجع السابق، ص 89.

[2]- سناء الخولي ، **التغير الاجتماعي و التحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1993، ص211.

وظيفة منح المكانة: المصدر الذي يستمد منه الفرد في الماضي مكانة اجتماعية هو الإشارة إلى اسم العائلة التي ينتمي إليها أي أن المكانة الاجتماعية كانت تورث، أما الأسرة الحالية تجدد مكانة كل فرد وفق الكفاءة والفعالية والمستوى التنظيمي.

وظيفة الحماية: كانت الأسرة تقوم بالحماية الجسدية والنفسية والاقتصادية، إلا أنها بدأت تفقد هذا الدور نتيجة لظهور مؤسسات تحمي الفرد، مثل المؤسسات الصحية، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، الملاجئ إلى غير ذلك من المؤسسات.

وظيفة ترفيهية: كانت الوظيفة الترفيهية تقوم بها الأسرة أو عدة أسر من خلال تبادل الزيارات، لكن فقدت حاليا هذه الوظائف و ظهرت مؤسسات اجتماعية تعمل على تحقيق التكامل و المساعدة بين الأفراد من الناحية الترفيهية وظهور الحدائق العمومية ومراكز التسلية والترفيه.

ثانيا: الاتجاهات النظرية حول عمل الأطفال.

يمكننا تناول ظاهرة عمل الأطفال بناءا على مجموعة من الاتجاهات النظرية، تتناول الظروف المجتمعية المحيطة بالأطفال والتشريعات المتعلقة بعمل الأطفال وفرص التعليم لهؤلاء الأطفال الذين يساهمون في إنقاذ أسرهم اقتصاديا.

1: الاتجاه الاجتماعي

يسعى هذا الاتجاه إلى النظر لعمل الأطفال كإستراتيجية في عملية التنمية الاجتماعية للطفل، أي أن يكون العمل عنصرا أساسيا مؤثرا في نمو الطفل الاجتماعي.

"توصل العديد من الباحثين إلى أن الطفل الإفريقي يختلف عن أي طفل في العالم، حيث أن النمو النفسي لديه يتم بدرجة أسرع من أي طفل آخر، حيث أنه يتعلم السير في سن 7–9 أشهر ويتقنه وفي نفس السن يتم استكمال طعام الطفل من اللبن أيضا ويتم استبداله بطعام البالغين، وفي سن عامين تقريبا يبدأ الطفل في الانفصال عن أمه و تبدأ محاولات ضمه إلى مجتمع القرية الكبيرة "[1]

[1]-G.Rodgars and G.Standing. **Child work ,poverty and underdevelopment** ,Geneva,ILO,1983,P118.

يبدأ الطفل في تحمل المسؤولية بداية من منزله عن طريق امتثاله لأوامر والديه ويساعد في رعاية من هم أصغر منه سنا من إخوته ويعاقب في حالات التقصير وهنا بدايات تحمل المسؤولية وبعد ذلك يبدأ في الخروج من البيت لجلب بعض احتياجات الأسرة وأحيانا المشاركة في بيع بعض المنتجات في السوق، وهذه المهام لا يطلق عليها لفظ عمل وإنما هي نشاطات بقصد المساهمة في انتقال الطفل لمرحلة البالغين، وعلى الرغم من أن هذا النشاط يتطلب من الطفل وقتا كبيرا ومجهودا قد لا يتناسب وتكوينه العضلي إلا أنه مكلف به ويعاقب في حالة عدم الامتثال.

إن الاهتمام بتعليم الطفل للسلوك والنشاط الاقتصادي عن طريق المحاكاة يأتي في المرتبة الأولى ثم يليها تعليمه القراءة والكتابة التي تعتبر نشاطا ثانويا إلى أن يأتي السن الذي يتجه فيه الطفل نهائيا للعمل أي أن التعليم ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة فقط ليتقن السلوك الاقتصادي بشكل متطور، ومنه نستطيع القول أن كل العوامل التربوية في المجتمعات التقليدية تركز على إدماج الطفل في عالم البالغين عن طريق التنشئة الاجتماعية بهدف الاعتماد على الذات خاصة فيما يتعلق بالأعمال الاقتصادية ذات النفع على الطفل في حد ذاته وعلى أسرته ككل.

"إن خروج الطفل إلى مجال الكبار للمشاركة في أداء وظيفة اقتصادية مهما كانت متواضعة يمكن أن يبدأ في الرابعة... وقد يتأخر إلى السابعة أو العاشرة، على أن المشاركة في النشاط الاقتصادي للجماعة لا تعني اعترافا بانتهاء مرحلة الطفولة وبدء مرحلة الشباب، فقد يتأخر الاعتراف بهذا العبور إلى سن أبعد من ذلك."[1]

ومن هنا تكون الوظيفة الاقتصادية ذات أهمية خاصة كدليل على الاستقلالية في الأسر ذات الدخل المتدني سواء في الريف أو الحضر.

يتعرض الاتجاه الاجتماعي إلى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية: هل عمل الأطفال يساوي الاستغلال؟ هل عمل الأطفال يمثل أحد عناصر التربية؟ وهنا يبدو الوجه الإيجابي والوجه السلبي للظاهرة،فإذا كان الاتجاه الاجتماعي قد نظر إلى عمل الأطفال على أنه جزء من العملية التربوية في صالح الطفل وتنمية استقلاليته، فقد نظر إلى العمل من وجهة نظر مغايرة حيث تعرض إلى طبيعة الاستغلال الذي يعاني منه الطفل العامل كسوء المعاملة بالقول أو الفعل والإصابات بالعاهات المستديمة

[1]- محمد الجوهري و آخرون ،**الطفل و التنشئة الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، الإسكندرية ،1991 ،ص 96.

والأمراض المزمنة، وتختلف أساليب الاستغلال باختلاف أنواع الأعمال الممارسة، فهناك أعمال يقوم بها أطفال بمقابل تقديم وجبة طعام أو توفير حماية أو مسكن، كما نجد أعمال بغرض تعلم حرفة أو صنعة أو ما يعرف بالتمهين، دون أجر حيث يتم تكليف الطفل بمهام الكبار ولساعات طويلة.

العمل في النشاطات التجارية أيضا قد نجد فيه ظاهرة الاستغلال، وهو يتسع ليشمل الأغلبية من الأطفال في الطرق والمحلات وقد يكون مسموحا به كما قد يعاقب عليه القانون ويتم التعامل مع ممارسيها كأطفال مشردين، ومن الأعمال الممارسة في قطاع التجارة، الباعة المتجولين والعاملين في الورش الحرفية والصناعية وقد تندرج معها ظاهرة التسول والسرقة.

يتعرض الطفل في هذا النوع من الأعمال للاستغلال من طرف أشخاص آخرين كالتهديد بالحرمان من الأجر أو إجباره على ممارسة أعمال منحرفة أو تعرضه لأساليب من العقاب قاسية أو العمل لساعات طويلة دون الحصول على فترات راحة، كل هذا يحدث بعيدا عن نظر القانون.

يتعرض الطفل إذا لأشكال عديدة من الاستغلال تتنوع بتنوع المجال الذي يعمل فيه، لكن أن يستغل الطفل في بعض الأوقات لا يعني أنه لا يتعلم ولا يستفيد من العمل الذي يؤديه، لأنه لو لم يكن هناك عائد أو دخل،لهرب منه بشتى الطرق.

2:الاتجاه الاقتصادي

إذا كان الطفل يتعرض للعديد من المخاطر في كافة مجالات حياته البدنية والنفسية والاجتماعية سواء كان بصحبة والديه أو بعيدا عنهما، فإن الاستغلال الاقتصادي يمثل أحد المخاطر التي يتعرض لها الطفل وإن لم تكن أسوأها على الإطلاق، حيث يتم عرض قوة عمل الطفل في سوق العمل، وكأن قوة الطفل وقدرته على العمل سلعة قابلة للتداول برغبته أو بلا رغبته وسواء تم توجيهها إلى الأعمال الشرعية أو غير الشرعية التي تعرض الطفل للمطاردة من طرف السلطات الرسمية كالسرقة أو التسول وربما حتى الإجبار على الاشتراك في علاقات جنسية مع الكبار مقابل أجر[1].

وهنا يمكن أن يبدأ تشكل ظاهرة المجرم الصغير بعد مروره على عالم الجريمة والانحراف، وقد تنظر بعض المجتمعات إلى هذه الظاهرة على أنها نوعا من المروءة والشجاعة التي يجب أن يتميز بها أطفالهم من أجل صراع البقاء، وهنا تكمن المشكلة التالية: من الذي يقوم باستغلال الطفل؟ هل تستغل الأسرة

[1]- منال محمد عبد العالي ، **التحليل السوسيولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة** ، جمعية الاجتماعيين ، الإمارات العربية ، 2006، ص 52.

أطفالها؟ أم أصحاب الأعمال هم من يستغلون الأسر؟ أم أن الحالة الاقتصادية هي التي تدفع بالأطفال للعمل؟

من أكثر الأعمال التي يتعرض فيها الطفل للتعسف والاستغلال هي الخدمة في المنازل خاصة بالنسبة للإناث ثم الأطفال العاملين في المصانع والورش أو الباعة المتجولين أو الذين ينشطون في قطاع الفلاحة وما يشكل من أخطار من الميكنة الزراعية المتطورة والمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية.

يتناول هذا الاتجاه أيضا قيمة الأطفال الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه داخل الأسرة، وكيف أنه يمثل يد عاملة تساهم في رفع دخلها، ففي دول العالم الثالث في المناطق الفقيرة يمثل الطفل مصدرا من مصادر الأمن والحماية للوالدين خاصة في حالة الفقر والحصول على المزيد من المال في حالة الأسر غير الفقيرة.[1]

ومن هنا تزداد قيمة الولد الذكر أكثر من الأنثى حيث يأخذ على عاتقه مسألة العمل ليتكفل بذويه ويساهم معهم في زيادة دخلهم فهو وسيلة دفاعية لا غنى عنها في كل الحالات للتخلص من الجوع وتحسين نوعية الطعام وهذا ما يمثل قيمة اقتصادية للطفل، ومن هنا يمكن القول أن لظاهرة عمل الأطفال جذور أساسية في النسق الاقتصادي مرتبطة بالفقر والبطالة وسوق العمل ومستوى الدخل، كما أن لها انعكاسات على العناصر المكونة للنسق الاقتصادي حيث تؤثر على معدلات البطالة وطبيعة تركيب سوق العمل وتترك أثرا على معدلات الدخول في الأسر الفقيرة. [2]

3: الاتجاه التربوي التعليمي

يعد التعليم أهم السبل التي يستقي بها الطفل قيم مجتمعه ويتأقلم معها، لكن ماذا يحدث إذا اضطر إلى الابتعاد عنه أو عدم الالتحاق به من الأساس لظروف قد يمر بها أو أخرى مرتبطة بالوضع التعليمي ككل يتعرض نتيجتها الطفل إلى نسق قيمي آخر يحصل عليه بشكل ذاتي وتلقائي قد يتوافق والمعايير العامة للمجتمع وقد لا يتوافق معها ولا مع طبيعة الطفل وخصائص مرحلته العمرية.

يركز هذا الاتجاه على العلاقة بين العمل والتعليم، فهناك أطفال يضطرون إلى ترك مقاعد الدراسة والانخراط في سوق العمل بسبب عدم قدرتهم على تحمل نفقات التعليم، وهناك فئة أخرى تترك التعليم

---

[1]- منال محمد عبد العالي ، نفس المرجع السابق ، ص 53.

[2]- نفس المرجع ، ص 58.

بسبب مشكلات يعاني منها قطاع التعليم في حد ذاته والتي قد تشكل عامل طرد ونفور لهم ولأسرهم ويصبح العمل عامل جذب، وهنا تكمن العلاقة بين العمل والتسرب المدرسي والذي تتمثل أبرز عوامله الضغوط الاقتصادية أين تعاني الأسرة من تدني المستوى المعيشي الذي لا يسمح بتغطية متطلبات ونفقات العملية التعليمية، الأمر الذي يدفع إلى إجبار العديد من الأسر لأطفالهم بترك مقاعد الدراسة لتوفير ونشاط تجاري سواء كان مشروعا أو غير مشروع.

كما توجد مشكلات متعلقة بالنسق التعليمي في حد ذاته ترتبط بالإمكانات المتاحة مما يؤثر على عدد المقاعد المتاحة للطلاب حيث قد نجد تكدسا واكتظاظا وكثافة المقررات الدراسية وضعف الوسائل التعليمية مما يضعف قدرة الطفل على التحصيل الدراسي، كما يمكن لطبيعة علاقة الطفل بالمعلم أن تشكل عاملا أساسيا في ظاهرة التسرب المدرسي، وحتى المعلم يعاني من ضغوط اقتصادية، هذا مصاريف أخرى متعلقة بالزي وبعض الاشتراكات في مجموعات التقوية أو الدروس الخصوصية الأمر الذي يزيد من أعباء الآباء الذين لا يجدون حلا غير ترك التعليم.

هناك عامل آخر من الواجب عدم إغفاله وهو الموروث الثقافي خاصة في المجتمعات الريفية التقليدية التي تؤمن بأن البنت يكفيها تعلم القدر البسيط من القراءة والكتابة لأن مصيرها الزواج، وبالتالي توجد أولويات أخرى أفضل من استمرارها في الدراسة.

رغم كل الظروف التي ذكرناها سابقا إلا أن هناك فئة من الأطفال تحاول جاهدة الجمع بين العمل والتعليم وهو ما قد يؤدي إلى مشكلات تعليمية أخرى كالتأخر الدراسي وعدم الانتظام في التحصيل الدراسي وسوء التكيف المدرسي وظاهرة التغيب والرسوب المتكرر، نهاية بالتسرب النهائي من المدرسة نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية.

4: الاتجاه القانوني

يتناول هذا الاتجاه ظاهرة عمل الأطفال من الناحية القانونية التشريعية، أي الوضع القانوني لها ودور السلطات الرسمية سواء كان إيجابيا أو سلبيا، رغم أن أغلب النصوص القانونية وفي معظم دول العالم لا تعترف بالظاهرة بل وضعت آليات وسياسات اجتماعية لمحاربتها خاصة عند الفئات العمرية الأقل من 12 سنة، وهناك بعض الدول لا تعترف أصلا بوجود هذه الظاهرة إذ نجد في هذه الحالة أن الطفل العامل محروم من الحماية القانونية لأنه غير معترف بوجوده أصلا.

إن عمل الأطفال يتخذ شكلا غير رسمي وغير قابل للحصر أي من الصعب، إن لم نقل من المستحيل الحصول على إحصائيات رسمية حوله نظرا لطبيعته الموسمية والمؤقتة والمتحركة والمتذبذبة، كما أنه لا توجد قوائم رسمية حوله، فقد نجد مثلا أطفالا يعملون في بعض الورش الصناعية والحرفية دون التصريح بوجودهم من طرف صاحب العمل خاصة مع غياب نظام للتفتيش والرقابة القانونية.

هناك اختلاف بين دول العالم في تحديد السن القانوني للعمل، فحسب الاتفاقية 138 للمنظمة العالمية للشغل فإن السن المقبول للعمل بكل أنواعه الذي بطبيعته أو بالظروف التي ينجز بها قابل بأن يعرض للخطر صحة المراهقين أو أمنهم أو أخلاقهم لا ينبغي أن يقل عن 18 سنة، كما صادقت الجزائر سنة 1992 على ميثاق حقوق الطفل مما ترتب عليه تبعات على مستوى التشريعات حيث يعتبر طفلا كل شخص يقل سنه عن 18 سنة وهو السن القانوني للعمل، وكل من يعمل تحت هذا السن فهو يعد ضمن الأطفال العاملين، ورغم ذلك فإن أغلب دول العالم خاصة الفقيرة منها تتعامل مع الظاهرة على أنها أمرا واقعا لا مفر منه خاصة أن القطاعات التي يعمل فيها الأطفال من الصعب فرض السيطرة عليها وضبطها، ويترك الأطفال يعملون تحت مبدأ دعه يعمل لمساعدة أسرته أو لتعلم صنعة أو حرفة.

5: الاتجاه النفسي

يمكن لهذا الاتجاه الكشف عن الخصائص النفسية للطفل العامل وما الذي يميزه عن الطفل غير العامل وإلى أي حد تشكل هذه الخصائص عوامل للصحة النفسية من عدمها، ومنه يمكن التوصل إلى أن السمات التي يمر بها الطفل العامل تختلف عن مثيلتها التي يمر بها الطفل غير العامل إذ أن المجالات التي يحتك بها تؤثر على شخصية الطفل العامل حاضرا و مستقبلا.[1]

إن نظرة الطفل العامل لمستقبله تختلف عن نظرة الطفل غير العامل، نتيجة الخبرات النفسية التي يتعرض لها الطفل العامل خاصة إذا كانت قاسية ومؤلمة إذ يحاول أن ينتقم في المستقبل ممن سببوا له هذه الآلام النفسية، هذا ما قد يدفع به إلى عدم الاستمرار في مجال العمل والسعي للحصول على الكسب المادي بطرق أسهل تمنع عنه تلك الخبرات النفسية المؤلمة التي تعرض لها.

يمكن لهذا الاتجاه الكشف عن طبيعة الأمراض النفسية التي قد يتعرض لها الطفل العامل من خلال انتقاله من عالم الطفولة إلى عالم الكبار البالغين حيث تحتد المنافسة وتقسو أساليب المعاملة التي تختلف

[1]- منال محمد عبد العالي ، المرجع السابق ، ص67.

عن تلك الموجودة في الأسرة والمدرسة ومنه يجد هذا الطفل نفسه مجبرا على التأقلم والاندماج في هذا الواقع الجديد مما قد يجعله عرضة للعديد من المشكلات والأمراض النفسية، هنا تبرز أهمية هذا الاتجاه حيث يسلط الضوء على عمل الأطفال كظاهرة مرضية تستدعي التشخيص النفسي للتعرف على السلوك السوي والسلوك غير السوي للطفل العامل، وهنا يجب التركيز على مصطلحين مهمين يركز عليهما علماء النفس خاصة فيما يخص دراسة هذه الظاهرة وهما التوافق النفسي للطفل العامل من جهة و تقدير الذات من جهة أخرى وعلاقتهما بظاهرة عمل الأطفال، أي المنظور الإيجابي والمنظور السلبي لها.

من خلال الاتجاهات النظرية السابقة يمكننا ملاحظة أن بعضها يرى أن ظاهرة عمل الأطفال فيها من الإيجابيات تتغلب على سلبياتها إذ يرى أنها عملية تعليمية ضرورية من أجل الانتقال السوي من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الراشدين، في حين يرفض البعض الآخر أصلا وجود الظاهرة والاعتراف بها ويعتبرونها من المشكلات الاجتماعية التي تعيق التطور السليم للطفل من الناحية النفسية والاجتماعية.

تميل وجهة النظر التي تؤيد عمل الأطفال إلى تشجيع النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الطفل، بشرط ضمان الحماية إذ يكتسب الطفل الخبرات ويتعلم الاعتماد على النفس لمواجهة مصاعب الحياة والربح المادي الذي قد يساعد أسرته، أما بالنسبة لمن يعارضون عمل الأطفال فهم في الغالب يركزون على ظاهرة الاستغلال التي يتعرض لها الطفل العامل خاصة في الأعمال التي لا تتوافق مع قدراته الجسدية ونضجه البدني والعقلي وتحول بينه بين نموه النفسي والاجتماعي السوي.

ثالثا: الدراسات السابقة

1 : دراسات محلية حول عمل الأطفال

– دراسة مصطفى خياطي، مرصد حقوق الطفل "ODE" [1]**:** تم إجراء هذه الدراسة سنة 2006 من طرف مرصد حقوق الطفل في الجزائر ولم يكن الهدف منها هو دراسة الظاهرة على مستوى الوطن وإنما تحليلها على مستوى 8 ولايات ووضع مقاربة واقعية لها من أجل تحسيس السلطات بأهميتها ووضع أطر قانونية ونصوص تشريعية للحد منها.

[1]- Mostefa KHIATI ,**Le travail des enfants en Algérie** , Observatoire des Droits de L ,Enfants , édition FOREM,2006 P.P 53- 66.

حاولت هذه الدراسة الإجابة على سؤال وهو: هل حقا توجد في الجزائر أسوء أشكال عمالة الأطفال؟ وهل توجد أعمال يمارسها الأطفال تضر بصحتهم؟ وقد خصت الولايات الوسطى للجزائر وهي العاصمة وبومرداس، تيزي وزو، البويرة، بجاية، تيبازة، البليدة، عين الدفلة. وكان حجم العينة هو 2979 مبحوثا وهذا الرقم هو الأعلى في كل الدراسات والتحقيقات التي تمت في الجزائر إلى اليوم.

وكانت النتائج كالتالي :أعلى نسبة لعمل الأطفال كان في الجزائر العاصمة 26.79 ٪ ، و كانت الفئة العمرية الغالبة هي 13– 16 سنة بحوالي 60 ٪ من المجموع الكلي، كما أن يوجد أقل من 1٪ من الأطفال العاملين لم يدخلوا المدرسة أبدا و ثلثين منهم غادروا المدرسة نهائيا في سن 16 و ثلث منهم يوفقون بين العمل والتعليم. كما توصلت الدراسة إلى أن نصف الأطفال العاملين والذين غادروا مقاعد الدراسة تم طردهم من المدارس والنصف الآخر غادروها بإرادتهم. كما أن ثلث أفراد العينة من الأطفال العاملين لديهم مستوى ابتدائي وأقل من الثلثين لديهم مستوى متوسط، وربع أفراد العينة يعملون في أماكن بعيدة عن مقر سكناهم تقدر بحوالي 2 كلم، إلا العاصمة حيث كانت المسافة 20 كلم نظرا لسهولة التنقل ووفرة وسائل النقل، ثلثي الأطفال في العينة ينشطون في أعمال منتظمة وهم غير متمدرسين، أكثر من نصف المبحوثين صرحوا أن الأب هو الذي يعيل الأسرة ماديا و 8.86 ٪ الأم كانت هي المعيلة للأسرة، أكثر من نصف العينة صرحوا أنهم يعملون من أجل مساعدة أسرهم و أقل من الثلث قالوا بأنهم يعملون من أجل تلبية متطلباتهم الشخصية، ومن جهة أخرى فإن 74.35٪ من المبحوثين صرحوا بأنهم يعطون الأموال التي يجنونها من العمل للوالدين، وبالتحديد نصف هذه النسبة يعطون دخلهم للأب والنصف الآخر للأم، وهذا ما يؤكد أنهم يعملون لمساعدة أسرهم، كما أكدت هذه الدراسة أنه ومهما كان نوع العمل الممارس من طرف الطفل فهناك أنواع من الاستغلال، فثلاث أرباع من العينة صرحوا أنهم لا يتقاضون أجرا كافيا مقابل ما يبذلونه من جهد. وثلثين منهم قالوا أنهم غير راضون عن العمل الممارس، النسبة الأعلى من الأطفال العاملين هم من اختاروا نوع العمل الممارس، كما لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن أكثر من ثلث الأطفال يتعاطون السجائر خاصة في الفئة العمرية من 11 – 13 سنة أما فيما يخص أنواع العمل الممارس فقد تم تقسيمها في هذه الدراسة إلى أقسام :

–نشاطات فلاحية: حيث كانت أعلى نسبة هي الرعي.

–البناء: أعلى نسبة هي مهنة دهان وأعمال الجبس

-قطاع النقل: أعلى نسبة هي مهنة قابض في الحافلات

-قطاع التمهين: أعلى نسبة مساعد حلاق ثم تليها مساعد ميكانيكي

-قطاعات تشكل خطر على الطفل: عامل في مصنع أو مساعد بناء

-تجارة حرة : بائع السجائر، بائع الخبز، بائع الخضر والفواكه

-دراسة كمال بوشرف: عمل الأطفال في الجزائر بين وصمة الفقر وإستراتيجية الأسرة[1].

تم إنجاز هذه الدراسة سنة 2014م تحت إشراف مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتطور وهي دراسة وصفية تشخيصية لظاهرة عمل الأطفال في الجزائر، اقترحت تحليلها في إطار إشكالية الاقتصاد الموازي وربطها بمتغيرين وهما حالة الفقر التي تعاني منها الأسر من جهة واستراتيجيات تقوم بها هذه الأخيرة لمجابهة هذا الفقر، كان حجم العينة هو 2194 مبحوثا ومن النتائج التي توصلت إليها :

-السن عند المبحوثين تراوح بين 6 إلى 17 سنة، 8.2٪ منهم لم يدخلوا المدارس أصلا و 20.3٪ منهم متسربين خاصة في المناطق الريفية.

-انتظام العمل واستقراره له علاقة بالسن، ففي الفئة العمرية من 16 إلى 17 سنة 61.2٪ لديهم عمل منتظم في حين 38.8٪ من الفئة العمرية 6 إلى 15سنة مع معدل عمل من 4 إلى 8 ساعات في اليوم.

-63.97٪ من الأطفال العاملين في فئة 6-15 يعملون وهم متمدرسين.

-بالنسبة لنمط العمل السائد لدى الأطفال في هذه الدراسة هو البائع المتجول التي بلغت 40.30٪ ، وهو النمط الذي لا يتطلب مهارة أو كفاءة معينة والمواد المعروضة للبيع هي في الغالب مواد غذائية تقليدية مصنوعة في البيت أو أشياء موسمية كالأدوات المدرسية أو الألعاب النارية، ثم تأتي بعدها الأعمال في قطاع الفلاحة خاصة في المناطق الريفية كجني المحاصيل أو الغرس أو رعي الأغنام.

-في المناطق الحضرية 45٪ من آباء الأطفال العاملين هم أجراء مقابل 21.4٪ هم عمال مستقلون، أما في المناطق الريفية فنجد العكس أي 22.9٪ من الآباء هم عمال أجراء و 42.2٪ هم عمال مستقلون.

---

[1]- Kamel BOUCHREF , **Les cahiers du CREAD** , Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement , N 107 – 108 , 2014 , pp 149 – 174.

-خروج الطفل للعمل هو في الغالب هو بموافقة من الوالدين إن لم نقل بقرار منهم يدخل في إطار عملية التنشئة الاجتماعية بهدف مساعدة الأسرة ماديا، رغم ذلك فإن عوامل الفقر والعوز ليست وحدها العوامل المؤدية لعمل الأطفال بل هي خيارات أسرية ورغبات الأطفال في حد ذاتهم خاصة الأكبر سنا.

-أغلب الأطفال العاملين هم متمدرسون، ونشاط البيع غير المرخص هو المهيمن عندهم، كعمل مؤقت أو عرضي ونجده يميز الأوساط الحضرية.

2: دراسات أجنبية حول عمل الأطفال

- دراسة أماني عبد الفتاح: عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية.[1]

تم القيام بهذه الدراسة سنة 2001م بمصر وبالضبط بمحافظة المنيا وهي منطقة ريفية وبلغت عينة الدراسة 230 طفلا وطفلة، مع مراعاة مجموعة من الشروط التي يجب توفرها فيهم وهي: السن من 9-15 سنة، أن يكون الطفل دخل المدرسة وتركها، أن يكون الطفل عاملا، لا يشترط نوع معين من الأعمال، أن يكون الطفل قد أمضى 6 أشهر في العمل مع توفر عائد مادي.وقد تمت هذه الدراسة باستخدام تقنية الاستبيان وكانت أهم نتائجها كالتالي :

-الفئة العمرية الغالبة كانت من 14 – 15 سنة بنسبة 63٪، ونسبة الذكور كانت الأعلى 79٪.

-أكثر مرحلة دراسية تسرب فيها الأطفال من المدرسة هي الابتدائية 32٪ ، كما أن أعلى نسبة من عينة الدراسة يعملون في قطاع الزراعة ب 28 ٪، تليها مهنة البيع بالأسواق 23 ٪، بالنسبة لمهنة الأب فأعلى نسبة يعملون في أعمال أخرى، أي أعمال غير محددة إذ بلغت 52٪ ، تليها مهنة الزراعة.

-بالنسبة لدخل الطفل العامل ونصيب الأسرة منه فإن أعلى نسبة من الأطفال صرحوا بأن الأسرة تستفيد من كل الدخل 65٪، تليها نسبة 18٪ تأخذ منهم الأسرة نصف الدخل، وهذا يؤكد أن الأطفال في هذه الدراسة يساهم في تحمل أعباء الأسرة ويتحملون المسؤولية رغم صغر سنهم. أما بالنسبة للأسباب التي تدفع بهم للعمل فكانت أعلى نسبة قد صرحت أن صعوبة الدروس وعدم القدرة على فهمها هو العامل الرئيسي وراء خروجهم للعمل 82٪، يليها حب الأطفال للعمل أكثر من الدراسة.

---

[1]- أماني عبد الفتاح ، **عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية** ، عالم الكتب ، ط1، القاهرة ،2001.

–هناك عادات وقيم اكتسبها الطفل من خلال نزوله إلى سوق العمل، وأعلى نسبة كانت عادة الذهاب إلى العمل كل يوم، و أكبر قيمة اجتماعية تعلمها الأطفال العاملين هي المساعدة في مصروف المنزل، كما يتضح من النتائج أيضا أن أكبر فائدة من العمل هي الحصول على المال، كما توصلت الدراسة إلى أن الأطفال العاملين يعيشون في أسر متماسكة ولا يعانون من أي تفكك أسري.

– لا يوجد أي علاقة بين التفكك الأسري وعمالة الأطفال، إذ أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين يعيشون في أسر مكتملة ومتماسكة لا يغيب فيها أحد الوالدين.

– دراسة الدكتورة علا مصطفى وآخرون: الأطفال العاملون في الحضر.[1]

أنجزت هذه الدراسة بمصر وبالضبط بمدينة السويس سنة 1999م تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهي دراسة تشخيصية من أجل توفير بيانات ومعلومات عن كل ما يحيط بالأطفال العاملين بمدينة السويس من أجل إقامة مركز لحماية ورعاية هؤلاء الأطفال على أساس علمي سليم، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على احتياجات الطفل العامل وأسرته.

حجم العينة كان 100 طفل عامل ذكورا و إناثا أقل من 15 سنة و يعملون في مجالات مختلفة صناعية وخدمية، و تم استخدام المقابلة المقننة كأداة رئيسية في جمع البيانات و ذلك من خلال تصميم استبيان تم تطبيقه عن طريق المقابلة المباشرة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة نجد :

أعلى نسبة من الأطفال العاملين ينتمون إلى الفئة العمرية من 13 – 15 سنة، ومعظمهم من الذكور،والنشاط السائد لديهم هو العمل في ورش السيارات بمختلف أنواعها أعلى نسبة من الأطفال تركوا مقاعد الدراسة قبل إتمام المرحلة الابتدائية، وكان السبب الرئيسي هو الفشل في التعليم صرح معظم الأطفال أن الدافع الرئيسي الذي أدى بهم للخروج لسوق العمل هو الفشل الدراسي ثم الحاجة المادية ثم تعلم صنعة ، لذلك فغالبيتهم كان قرار العمل لديهم نابعا من رغبتهم، كما أوضحت المعطيات أن النسبة الأعلى منهم يساهمون بكل دخلهم في مساعدة الأسرة وإلا فنوع العقاب السائد من طرف أسرهم هو الضرب،بالنسبة لعدد ساعات العمل فكانت أعلى نسبة هي 10 ساعات في اليوم ب 41٪، ومعظمهم

[1]- علا مصطفى و آخرون ، **الأطفال العاملون في الحضر ،دراسة استطلاعية بمدينة السويس**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ،القاهرة ، 1999 م.

يعملون 6 أيام في الأسبوع.كما أوضحت النتائج أن نسبة الأمية لدى الآباء بلغت 74٪ ، و90 ٪ لدى الأمهات.

- دراسة أحمد عبد الله، عمالة الأطفال في صناعة دباغة الجلود :[1]

وهي دراسة تحت إشراف المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 1986م، وكان الهدف منها هو التعرف على دوافع العمل لدى الأطفال العاملين في صناعة دباغة الجلود، وأجريت على 50 طفلا من العاملين في هذه الصناعة، تتراوح أعمارهم ما بين 5 إلى 15 سنة، 48 من الذكور واثنتين من البنات، كما شملت هذه الدراسة عدد 50 ورشة بالإضافة إلى اختيار عينة ضابطة مقابلة لعينة الأطفال العاملين.

تم استخدام في هذه الدراسة استبيان للأطفال العاملين، تم تطبيقه في مواقع عمل الأطفال، كما تم تطبيق استبيان لأرباب الأسر في مناطق سكنهم، للتعرف على الأسباب التي تدفع الأسر إلى تشغيل أبنائهم.

وقد أسفرت الدراسة على أن 90 بالمائة من الأطفال العاملين يلتحقون بالعمل لحاجة الأسرة إلى المال، كما أشارت الدراسة إلى أن 38 بالمائة منهم قد أشاروا إلى أن التحاقهم بالعمل يرجع إلى الفشل الدراسي، حيث كان ذلك هو الدافع وراء عمل أبنائهم، كذلك فقد أشارت الدراسة إلى أن الأطفال يعملون في بيئة شديدة القسوة حيث تصل الخطورة البدنية إلى 74 بالمائة، كما يشكو الأطفال من الروائح الكريهة للجلود، كما لا توجد في الورش أية ملحقات للخدمات الاجتماعية أو الصحية أو الترفيهية.

كما أشارت تلك الدراسة أيضا إلى أن ساعات العمل لدى الأطفال العاملين تبلغ في المتوسط من 7 إلى 9 ساعات يوميا، مقابل من 8 إلى 12 ساعة للبالغين، كما يعمل ثلث الأطفال ساعات عمل إضافية بعد الساعة الثامنة مساءا، كما يعمل أكثر من 70 بالمائة منهم أكثر من 8 ساعات يوميا، يضاف إلى ذلك أن دخول الطفل إلى العمل في سن مبكرة يعرضه للكثير من الإصابات، وأن تلك الإصابات تظهر لدى 25بالمائة من إجمالي إصابات العاملين.

- دراسة سحر رصاص الحايك، الظروف الاجتماعية الخاصة بعمل الأطفال في الوطن العربي: ندوة مكافحة ظاهرة عمل الأطفال في الوطن العربي، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة العمل الدولية :[1]

[1]- ناهد رمزي، **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية**، المجلس العربي للطفولة و التنمية، المجلد 1، القاهرة، 1998، ص134.

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى الاتفاقيات التي ترفع عن الأطفال مخاطر العمل، في سن مبكرة من حياتهم، و قبل أن يستوي عودهم و تتسع مداركهم، للانخراط في سوق العمل.

ولعل أحد الأسباب وراء تلك المشكلة، هو التسرب من المدارس، حيث تبين أن نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الإلزامية نسبة عالية من مجمل الملتحقين مع نهاية الصف العاشر، وتفيد الدراسات و التقارير التربوية والاجتماعية لأسباب التسرب أنها تعود إلى:

1-عدم فهم الطلاب المادة التعليمية بسبب صعوبة المناهج

2-كره الطفل للمدرسة

3-ارتفاع تكاليف التعليم بالنسبة لبعض الأسر

4-جهل بعض الآباء والأمهات لأهمية التعليم لأبنائهم

5-عدم مراقبة الأهل لانتظام أبنائهم على مقاعد الدراسة.

6-الحاجة إلى العمل بسبب انخفاض دخل الأسرة والفقر.

7-رغبة الأطفال في إشباع احتياجاتهم وشراء ما يحتاجونه، دون حسيب ولا رقيب.

8-رغبة الأطفال في تقليد الكبار من ناحية الاستقلالية والاعتماد على الذات.

9-رغبة الأطفال في تعلم حرفة أو مهنة، تعيلهم في المستقبل.

وقد ثبت في الأردن أن ظاهرة عمل الأطفال على الرغم من تزايدها إلا أنها لا تزال بحجم محدود، بالمقارنة مع الدول النامية وهذا يعود إلى عدة أسباب منها"

1-ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الإلزامي.

2-وعي الآباء والأمهات بأهمية تعليم أبنائهم ورعايتهم.

3-انتشار نشاطات الرياضة والشباب لرعاية الأطفال وتوعيتهم.

---

[1]- ناهد رمزي، المرجع السابق ، ص149-150.

وعلى الرغم من ذلك، تؤكد الكاتبة على أنه من الصعب منع عمل الأطفال كليا، بسبب اعتبارات اجتماعية واقتصادية وأسرية.

وفي النهاية خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات من أجل حماية هؤلاء الأطفال:

1-رفع السن الأدنى للتشغيل في المصانع ليصبح 16 سنة بدلا من 13 سنة، وفي هذه السن، يكون الطفل قد أنهى مرحلة التعليم الإلزامي، وهي الصف العاشر، وتوسعت مداركه نسبيا وأصبح جسديا قادرا على العمل، وتتاح له الفرصة للالتحاق بمراكز التدريب المهني.

2-منع الأطفال من العمل في أعمال شاقة،أو التي تشكل خطرا على حياتهم وصحتهم في الحاضر والمستقبل.

3-أن تقوم مؤسسة التدريب المهني بالتأمين على حياة هؤلاء الأطفال تحسبا لما قد يتعرضون له من إصابات، بسبب إقدامهم على أعمال دون سابق خبرة، وبدون إشراف.

- دراسة لمكتب العمل الدولي(BIT):[1]

أجريت هذه الدراسة من قبل مكتب العمل الدولي بتايلاند وبالتحديد بعاصمتها (BANGKOK)،وقد كان موضوع الدراسة هو البحث عن الأسباب الحقيقية التي تدفع الأطفال للعمل ومن أهم نتائجها:

أعلى نسبة من الأطفال يعملون بدافع مساعدة الوالدين ب 32.9 ٪ تليها نسبة 26.3 ٪ صرحوا بأنهم يعملون بموافقة من والديهم، في حين نسبة 23.4 ٪من هؤلاء الأطفال صرحوا بأن الضرورة تجبرهم على العمل نظرا للظروف المعيشية السيئة التي يعيشونها.

بنسبة أقل تأتي فئة منهم صرحت بأنها تعمل لكسب معيشتها ب 7.9 ٪، وفئة أخرى صرحت بأن العمل أحسن من أن تبقى عاطلا ب 6.9 ٪، والنسبة المتبقية وهي 2.6٪ يعملون لأسباب أخرى.

وكنتيجة عامة لهذه الدراسة فإن أهم سبب يدخل الطفل سوق العمل المليء بالمخاطر على صحته النفسية والاجتماعية والجسدية هي الحاجة المادية والفقر الذي تعاني منه أسرته.

3: تعقيب على الدراسات السابقة

[1]- BIT ,**Le travail des enfants** , publier sous la direction d ,Elias Mendelivitch ,Genève, 1980, P8.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة اتضح لنا أن هناك العديد من نقاط الالتقاء والاختلاف بينها، أي أنه توجد جوانب وعوامل مشتركة، بينها من جهة، وبينها وبين دراستنا من جهة أخرى أهمها:

أ-أغلب الدراسات السابقة التي تم عرضها دولية كانت أو محلية واجهت مجموعة من العقبات، منها ما هو نظري ومنها ما هو منهجي، أهمها ندرة الإطار النظري المتوافر حول الظاهرة، كما أنه متنوع ومتباين في حالة الحصول عليه ينبع من خلفيات ثقافية ووجهات نظر متعددة، أما بالنسبة للعقبات المنهجية التي تتعرض لها هذه الدراسات أو أي دراسة بما فيها دراستنا، فهي صعوبة الحصول على عينة من الأطفال العاملين أو أسرهم أو أصحاب الأعمال أنفسهم، وذلك لأن الظاهرة المدروسة مخالفة للقانون والعينة أيضا ومن الصعوبة الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة تعبر عن الظاهرة تعبيرا واقعيا مائة بالمائة.

ب-كل الدراسات السابقة تنظر إلى الظاهرة المدروسة من الجانب السلبي، أي على أن انعكاساتها خطيرة على الطفل والمجتمع عامة ويجب محاربتها بكل الوسائل دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمعات و ثقافاتها التي قد تكون لها نظرة أخرى حول الظاهرة.

ج-تم إغفال الجانب الإيجابي في الدراسات السابقة لأن الطفل العامل قد يكون هو المصدر الوحيد للدخل عند الكثير من الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وهذا العمل قد يخفف من حدة المعاناة التي تعيشها الأسرة، كما قد يكون وسيلة لإنقاذ الطفل من الانحراف ويجعله مسؤولا وقادرا على تحمل المسؤولية مبكرا، عن طريق تعلم حرفة أو صنعة تحميه مستقبلا.

د-إن دراسة ظاهرة عمل الأطفال تأخذ أبعادا متعددة لأنها متشابكة الأطراف بدرجة تجعلها تتداخل في كل أنساق المجتمع تجعل الباحث يحاول السعي في كل اتجاه ليصل لصورة كاملة للظاهرة، ويوجد من الباحثين من يركز على جانب وبعد واحد يكون في صميم الاختصاص وهذا صعب جدا لأن عمل الأطفال قد يكون قد يكون متغيرا مستقلا مؤثرا كما قد يكون متغيرا تابعا متأثرا وهو موضوع متشعب و متداخل يجد الباحث فيه صعوبة كبيرة في أخذ جانب واحد منه.

هـ-تقريبا كل هذه الدراسات تأخذ طابعا إمبريقيا، أي أنها تهتم بالدراسة الواقعية الميدانية والجزء النظري فيها ضئيل جدا، نظرا لندرة المراجع في صميم موضوع عمل الأطفال، لذلك فيركز الباحثون على الجانب الميداني لتكون دراساتهم أكثر قوة وذات نتائج أكثر حداثة.

و–أغلب الدراسات السابقة ركزت على أنماط الأعمال التي تشكل خطورة على الطفل كالعمل في المصانع والورش والحقول وحتى المناجم وأغفلت أنماط كثيرة أخرى من الأعمال يمارسها الأطفال لا تشكل ذلك الحجم من الخطر الذي تصوره أغلب الدراسات، كالعمل في بعض النشاطات البسيطة.

ن–بالنسبة للدراسات الدولية فإن أغلب الباحثين هم من دول متقدمة تابعين لهيئات بحثية يدرسون ويحللون الظاهرة في مجتمعات تنتمي للعالم الثالث، لها خصوصياتها وخلفياتها الثقافية تجهد الباحث في تحليل الظاهرة وتشخيصها والوصول لعواملها وانعكاساتها الحقيقية.

رغم هذا فإننا استفدنا من هذه الدراسات ومن نتائجها وقمنا بالتركيز على العوامل التي تقف وراء الظاهرة والانعكاسات الاجتماعية والتربوية وحتى الصحية دون إغفال خصوصيات كل مجتمع وتقاليده من جهة، وبعض الجوانب الإيجابية لعمل الأطفال الذي لا يرتبط بالاستغلال أو المخاطر التي قد تهدد صحتهم وأخلاقهم ومسارهم التعليمي والتربوي.

خلاصة الفصل:

تعد المقاربة النظرية والدراسات السابقة من أهم العناصر التي يتطرق لها أي باحث في العلوم الاجتماعية لما لها من فائدة وأهمية في الإحاطة بموضوع البحث وصياغة الخطوط العريضة له، بالإضافة إلى أخذ فكرة عنه من خلال ما تعرض له الباحثون الذين سبقونا، لذلك فقد تمت مقاربة موضوعنا إلى نظرية التنشئة الاجتماعية وما لها من أهمية في تحديد مستقبل الطفل واتجاهاته في المجتمع الذي يعيش فيه، فالطفل قد يميل إلى العمل بفطرته أو يكتسب ذلك عن طريق احتكاكه بمجتمعه، وهو معروف بحب الاستقلال ماديا عن أسرته الذي قد يكون بتشجيع من والديه على العمل، خاصة إذا كانوا يرونه نمطا مفضلا من أنماط التنشئة الاجتماعية الذي يرى أن العمل والكسب المادي بالنسبة للطفل هو أفضل الطرق ليصبح مؤهلا في المستقبل لمجابهة مصاعب الحياة.

من جهة أخرى فقد تناولنا نظرية التغير الاجتماعي كمقاربة نظرية أخرى من أجل تفسير ظاهرة عمل الأطفال، فالتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا سواء اقتصادية أو اجتماعي أو ثقافية كان لها دور كبير في تغير نمط الحياة وطرق العيش، وظهور قيم اجتماعية دخيلة وزوال قيم أخرى، فنجد مثلا أن القيمة الاجتماعية للتعليم اليوم قد تأثرت بالتغيرات الاجتماعية، خاصة مع تدني المستوى المعيشي وانهيار القدرة الشرائية ومنه زيادة نسب الفقر.

كما تعرضنا في هذا الفصل إلى بعض الدراسات السابقة حول موضوع عمل الأطفال، منها المحلية ومنها العربية والعالمية، وهذا من أجل أن تكون لنا نظرة على نتائج البحوث السابقة والاستفادة منها ومن طرق البحث التي اعتمدتها، كي نطور من نتائج بحثنا ليكون ثمرة تستفيد منها دراسات لاحقة.

الفصل الثالث

ظاهرة عمل الأطفال عالميا ومحليا

تمهيد:

في كثير من دول العالم خاصة العالم الثالث، نجد أطفالا مستغلين أشد استغلال، يصارعون من أجل البقاء نتيجة الأزمات الصامتة الناتجة عن الفقر والأمراض، فخروج الطفل لسوق العمل هو أحد مظاهر هذا الاستغلال خاصة إذا كان يشكل خطرا على صحته الجسدية والنفسية والاجتماعية، ومن أهم مظاهر عمل الأطفال في العالم نجد نشاطات اقتصادية غير رسمية وأحيانا حتى رسمية في كثير من دول العالم كالعمل في الورش الصناعية والمحال التجارية وفي الشوارع كباعة متجولين لبعض الأشياء البسيطة.

أولا: عمل الأطفال في العالم

1: نبذة تاريخية عن عمل الأطفال في العالم

"إن تاريخ عمل الأطفال من الصعب كتابته وهو معروف منذ أقدم العصور حيث كان الأطفال يشاركون في الأعمال الكبرى من فلاحة وري وتجارة والبنايات الكبرى مثل أهرامات مصر وجدار الصين العظيم، فنجد أن مفهوم الغلمان مثلا يتكرر كثيرا في الثقافة العربية للدلالة على أن الأطفال كانوا يشاركون في الخدمات".[1]

تميزت ظاهرة عمل الأطفال في فترة ما قبل الثورة الصناعية بأوروبا بارتباط الأسرة بالأرض، " فكانت الأسرة تستعين بأبنائها من أجل تحقيق معاشها ".[2]

أما المفهوم العصري لعمل الأطفال فقد ظهر في بريطانيا مع ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في عموم أوروبا الأمر الذي حول من مجرى الظاهرة وغير من طبيعتها لتصبح أكثر كثافة وانتشارا وهذا لارتباطها بعامل التصنيع، فقد كان أرباب العمل يستعينون بالأطفال لسببين رئيسيين :

– أولهما التطور الملحوظ للتصنيع وسرعة انتشاره حتم الأمر على أرباب العمل أن يستعينوا بالأطفال للقيام بمختلف النشاطات والأعمال.

---

[1]- Mostéfa Khiati , OPCIT. P.17.

[2]- مسعد عبد السلام حبيب ، **مشاكل العمل و العمال** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1951، ص 84.

– السبب الثاني هو أن "عمالة الأطفال عمالة رخيصة ولا تشكل عبئا اقتصاديا كبيرا عند التوظيف من حيث الأجور والالتزامات، بينما توفر نفس الإنتاجية التي توفرها عمالة الكبار مقابل أجور أقل بكثير".[1]

ومع حدوث مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى العالمي خلال القرن العشرين، ومع اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزايدت الظاهرة في هذه الأخيرة.

وخلال العقد الماضي أصبحت ظاهرة عمل الأطفال محل اهتمام كثير من دول العالم النامي، الذي شهد إجراءات فاعلة للتقليل من حجمها، كما تبنت الكثير من المشاريع الأسرية الهادفة إلى مساعدة الأسر للتغلب على الفقر الذي يعد أحد المسببات الرئيسية لها، وفي الوقت ذاته بدأت الكثير من دول العالم المتقدم سن القوانين التي تمنع استيراد البضائع والسلع من المصانع التي تستخدم الأطفال في صناعاتها، كما منعت استيراد البضائع المنتجة من طرف الأطفال.

2: حجم الظاهرة عالميا

على الرغم من عدم وجود أرقام مؤكدة عن حجم الظاهرة على المستوى الدولي وصعوبة تحديد ذلك تحديدا دقيقا، إلا أن تقديرات منظمة العمل الدولية (OIT)، تشير إلى أن هناك ما يقارب250 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 – 14 سنة يعملون بدوام يوم كامل يتوزعون على معظم الدول النامية في العالم الثالث في مختلف القارات، وتعد آسيا من أكثر القارات العالمية التي تحتوي على الجزء الأكبر من هذا الرقم، حيث يبلغ حجم عمالة الأطفال بها 152 مليون.[2]

في إفريقيا يصل الرقم إلى 80 مليون طفل عامل، في أمريكا الجنوبية فيبلغ عدد الأطفال العاملين 17.5 مليون طفل.[3]

وتتصدر الهند قائمة الدول الآسيوية من حيث تشغيل الأطفال إذ يبلغ عدد الأطفال العاملين بها 44 مليون طفل، لتكون بذلك أكبر دولة في العالم من حيث عدد الأطفال العاملين، وفي باكستان هناك حوالي 10٪ من القوى العاملة يقعون تحت سن العاشرة من العمر، وفي إفريقيا تتصدر نيجيريا الدول التي تعد مصادر أساسية لعمل الأطفال إذ يبلغ عددهم 12 مليون نسمة ممن هم دون سن الرابع عشر. [4]

---

[1]- إبراهيم خليفة ، **علم الاجتماع و السكان** ، المكتب الجامعي الحديث ، الرياض 1984 ، ص 135.
[2]- عبد الرحمان بن محمد عسيري ، **تشغيل الأطفال و الانحراف** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،ط1. 2014 م ، ص 48.
[3]- نفس المرجع ، ص 48.
[4]- نفس المرجع ، ص 48.

إن هذه الإحصائيات لا يمكننا اعتبارها دقيقة وصحيحة مئة بالمائة لأن الفئة غير المصرح بها من قبل الحكومات هي في ارتفاع كبير جدا كالأطفال الذين يعملون موسميا وظرفيا، و فئة الأطفال العاملين بطريقة خفية و غير رسمية وهم غير مسجلين ضمن قوائم العمال، ففي بعض دول العالم قد نجد أن ثقافتها و تقاليدها، قيمها تفرض مشاركة الأطفال في العمل، وتخصص أعمالا للذكور وأخرى للإناث فيستخدم الذكور في بعض الأعمال التي تشكل مشقة كالحرث، نزع الأعشاب الضارة، البذر والغرس وجمع المحاصيل، أما الإناث فتقمن ببعض النشاطات في بيوت عائلات غنية كالتنظيف والطبخ، الخياطة والاعتناء بالصغار، فالإناث في الغالب لا يعملن في الشارع للمخاطر التي قد تتعرضن لها.

في المجتمعات العربية نجد أن الظاهرة بدأت تشكل منحنى تصاعديا مع التزايد السكاني رغم عدم توفر الإحصائيات الواقعية والدقيقة فيما عدى مصر التي تملك بعض الإحصائيات ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار على مفهوم محدد للطفل العامل، كما أن المسوح المختلفة غير مصممة لتقصي عمل الأطفال ، فالأطفال الذين يعملون لدى ذويهم دون أجر أو الذين يعملون أعمالا هامشية لا يمكن حصرهم أو تحديد أعدادهم لأنهم غير مسجلين في أي قوائم رسمية.

هناك رقم تقريبي لعدد الأطفال العملين في المنطقة العربية تم استقاؤه من بعض الإحصائيات المتوفرة تقدر بحولي 9 ملايين طفل عربي تسربوا من مرحلة التعليم الأساسي واندرجوا في سوق العمل، ومن هنا بدت ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية التي تعاني من أزمات اقتصادية كمصر والسودان واليمن، ولبنان، المغرب، الأردن وفلسطين.[1]

3 : نماذج عن عمل الأطفال في العالم

إن عمل الأطفال ظاهرة منتشرة في أغلب دول العالم لكن بنسب متفاوتة، فهي منتشرة أكثر في دول العالم الثالث أين ينتشر الفقر والأزمات الاقتصادية والنمو السكاني السري، فالهند التي تعتبر ثاني دولة في العالم من حيث الكثافة السكانية بعد الصين، هي من ضمن الدول التي تعرف أكبر انتشار لظاهرة عمل الأطفال، فقد دلت إحصائيات اليونيسيف على أنه " من مجموع 175 مليون طفل هناك ما يقارب ربع

[1]- ناهد رمزي ، **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية** ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ،القاهرة ،1998 ، ص21.

العدد أي 45 مليون يلتحقون بالمدارس، ومن 130 مليون الباقية نجد ما بين 50 إلى 60 مليون طفل هم في ميادين عمل مختلفة دون الذهاب نهائيا إلى المدارس" [1]

إن غالبية الأطفال العاملين في الهند ينتمون إلى الطبقات الأكثر فقرا أو إلى أقليات عشائرية، فهم يعملون في ظروف جد صعبة ما بين 12 إلى 16 ساعة مقابل أجور ضئيلة جدا وكمثال عن ذلك " نجد عملهم لدى مؤسسات خاصة بصناعة السجاد وهذا مقابل أجرة يومية تقدر بثلاثين سنتا فقط، في حين تساهم هذه الصناعة في الاقتصاد الهندي بمبالغ يقدر مجموعها 584 مليون دولار سنويا "[2]

في العالم العربي نجد أن مصر هي الدولة الأكثر كثافة سكانية ويشكل فيها الأطفال مصدرا مهما من مصادر الدخل في الأسرة إذ يشاركون في نشاطات مختلفة كحفر القنوات وحرث الأرض وجني المحاصيل الزراعية، وتزيد أهمية دور الأطفال إذ يتحولون من دور المساعد في بداية الأمر إلى أن يصبحوا عنصرا أساسيا من عناصر العملية الإنتاجية، وفي المجتمع المصري لا يعد هذا العمل شيئا سلبيا أو مشكلة بل يشير إلى القوة والشجاعة وتحمل المسؤولية ولا يحمل أي دلالات للاستغلال.

"وطالما أن كل طفل من أطفال المدارس في ريف مصر يعتبر عمليا من العمال الموسميين في فترة الحصاد فإن عمالة الأطفال في الريف يقصد بها الأطفال الذين يعملون بصفة دائمة في الزراعة ".[3]

المغرب أيضا، يعتبر مثالا آخر عن الدول التي تعرف هذه الظاهرة، إذ تبلغ نسبة الأطفال العاملين 15.1 ٪ من الذكور والإناث، وعلى الرغم من أن التشريع المغربي يحضر عمل الأطفال دون سن الثانية عشر، إلا أن نسبة كبيرة من الأطفال العاملين يقعون في تلك المرحلة العمرية المحظورة، ويعمل الأطفال في مجال صناعة السجاد والنسيج و غزل الخيوط و التطريز وجمع أجزاء الأحذية، حيث يمثل عمل الأطفال في قطاع الصناعات اليدوية نسبة 18 ٪ من مجموع القوى العاملة.[4]

كما أن قطاع الفلاحة في المغرب يضم نسبة كبيرة من الأطفال ذكورا وإناثا، فحسب إحصائيات لبعض الدراسات فإن 73 ٪ من الأطفال في الريف المغربي يعملون في قطاع الزراعة، وأن عملهم يتسم بخطورة خاصة، حيث أنهم يقومون بزراعة البذور ورش الأسمدة والمبيدات الحشرية والعناية بالحيوانات وجمع

---

[1]-Thay Delitraz , **Enfants au travail**,(La situation d,enfants dans le monde), UNICEF, N. 107, 1992, p.p 8-9.

[2]- Liza Krug , **Les enfants d'abord ,(travail des enfants)** , UNICEF , N3 , 1995, P 1.

[3]- أحمد عبد الله ، **الأطفال الكادحون (ظاهرة عمل الأطفال في مصر)**، مركز الجيل للدراسات الشبابية و الاجتماعية ، دار الطباعة المتميزة ، 1995 ، ص. 19.

[4]- ناهد رمزي ، المرجع السابق ، ص 35.

المحاصيل وحمل الصناديق من الحقول إلى الأسواق، منذ الرابعة صباحا، والدافع إلى العمل هو انتشار الأمية والتسرب المدرسي والزيادة السكانية غير المخططة[1]

4: الإطار القانوني الدولي لعمل الأطفال

لقد بدأ الاهتمام بظاهرة عمل الأطفال بعد إنشاء منظمة العمل الدولية OIT، سنة 1919م كما توجد العديد من المنظمات الأخرى تهتم بالظاهرة مثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة UNICEF ومكتب العمل الدولي BIT واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل.

لقد تم تبني الحقوق العالمية للطفل من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1959م في إعلان دعته **إعلان حقوق الطفل** وصنف في عشر مبادئ أساسية : [2]

المبدأ الأول : "... يحق لكل الأطفال التمتع بهذه الحقوق دون أي استثناء أو تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر له أو لأسرته ".

المبدأ الثاني : " يجب أن يكون للطفل حق التمتع بوقاية خاصة وأن تتاح له الفرص والوسائل وفقا لأحكام القانون وغير ذلك لكي ينشأ من النواحي البدنية والروحية والاجتماعية على غرار طبيعي وفي ظروف تتسم بالحرية والكرامة "

المبدأ الثالث : " يجب أن يكون للطفل منذ ولادته الحق أن يعرف باسم وجنسية معينة ".

المبدأ الرابع : " يجب أن يتاح للطفل التمتع بمزايا الأمن الاجتماعي وأن يكون له الحق في أن ينمو وينشأ في وعافية، وتحقيقا لهذا الهدف يجب أن تمنح له الرعاية والوقاية ولأمه أيضا قبل ولادته وبعدها، وينبغي أن يكون للطفل الحق في التغذية الكافية والمأوى والرياضة والعناية الطبية ".

المبدأ الخامس: " يجب توفير العلاج الخاص والتربية والرعاية التي تقتضيها حالة الطفل المصاب بالعجز بسبب إحدى العاهات "

---

[1]- ناهد رمزي ، المرجع السابق ، ص 37.

[2]- جان شازال ، (تر: ميشال أبي الفاضل)، **حقوق الطفل** ، منشورات عويدات، بيروت ، 1983 ، ص13.

المبدأ السادس:" ولكي يكون للطفل شخصية كاملة متناسقة يجب أن يحظى قدر الإمكان بالمحبة والتفاهم... ويجب أن لا يفصل الطفل عن والديه في مستهل حياته إلا في حالات استثنائية وعلى المجتمع والسلطات العامة أن تكفل المعونة الكافية للأطفال المحرومين من رعاية الأسرة، و أولائك الذين ليس لديهم وسائل رغد العيش... "

المبدأ السابع: " للطفل الحق في الحصول على وسائل التعليم الإجباري المجاني، على الأقل في المرحلة الابتدائية، كما يجب أن تتيح له هذه الوسائل ما يرفع له مستوى ثقافته العامة ويمكنه أن ينمي قدراته... على أن تقع أكبر تبعة في هذا الشأن على عاتق والديه، ومن الواجب أن تتاح للطفل فرصة للترفيه عن نفسه باللعب والرياضة..."

المبدأ الثامن: "يجب أن يكون أيضا للطفل المقام الأول للحصول على الوقاية والإغاثة في حالة وقوع الكوارث "

المبدأ التاسع: "يجب ضمان الوقاية للطفل من كافة ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال وينبغي أيضا أن لا يكون معرضا للاتجار به بأي وسيلة من الوسائل ومن الواجب أن لا يبدأ استخدام الطفل قبل بلوغه سنا مناسبة ".

المبدأ العاشر:"يجب أن تتاح للطفل وسائل الوقاية من الأعمال والتدابير التي تبث في نفسه أي نوع من التمييز من الناحيتين العنصرية أو الدينية وأن تتسم تنشئته بروح التفاهم والتسامح والصداقة بين كافة الشعوب... وأن يشعر شعورا قويا بأنه من واجبه أن يكرس كل ما يملكه من طاقة ومواهب لخدمة إخوانه في الإنسانية "

لقد تواصلت الجهود من أجل احترام هذه المبادئ التي تضمن للطفل حقوقا مشروعة، ففي سنة 1990م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا عالميا يتضمن " اتفاقية حقوق الطفل"، التي شاركت فيها 72 دولة، وقد جاءت هذه الاتفاقية كنتيجة للوضعية السيئة التي أصبح عليها الطفل في العالم وقد جعلت هذه الاتفاقية كل المبادئ العشرة لسنة 1959م ملزمة التطبيق من قبل الدول المصادقة عليها ن لكن رغم هذه الجهود الدولية تبقى حقوق الطفل مهضومة ومهملة من قبل الحكومات خاصة العالم الثالث، فعلى سبيل المثال نجد أن ظاهرة استغلال الأطفال في كثير من الميادين مثل الأعمال المتعبة أصبحت منتشرة،

فهناك حسب بعض التقديرات 200 مليون طفل في العالم مستغلون في النشاطات الاقتصادية، وهذا ما دفع بالمنظمة العالمية للشغل لإبرام الاتفاقية 138 التي ركزت على عمل الأطفال،ومن أهم ما جاء فيها:

المادة 1 : على كل عضو معني بهذه الاتفاقية السائرة المفعول أن يباشر في إتباع سياسة وطنية تهدف إلى الإلغاء الفعلي لتشغيل الأطفال والرفع التدريجي للسن الذي يسمح لهم بالشغل أو في عمل في مستوى يسمح للمراهقين ببلوغ كامل نموهم الجسدي والعقلي.

المادة 2الفقرة 3: إن السن الأدنى المخصص للعمل لا ينبغي أن يقل عن السن الذي ينتهي عنده التمدرس الإجباري ولا حتى في سن 15 سنة على أي حال.

المادة 3 الفقرة 1 : إن السن المقبول للعمل بكل أنواعه الذي بطبيعته أو بالظروف التي ينجز فيها قابل بأن يعرض للخطر صحة المراهقين أو أمنهم أو أخلاقهم لا ينبغي أن يقل عن 18 سنة...

لقد وقعت على هذه الاتفاقية 46 دولة فقط منها الجزائر على عكس اتفاقية حقوق الطفل 1990 م التي وقعت عليها 72 دولة، وهذا دليل على أن مضمون الاتفاقية الأخيرة لا يناسب مصالح الكثير من دول العالم التي لا تزال إلى اليوم تهمل كل الحقوق المشروعة للطفل.

ثانيا: عمل الأطفال في الجزائر

1: لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في الجزائر

اختلفت مظاهر عمل الأطفال في الجزائر بحسب ظروف كل مرحلة زمنية ففي الفترة الاستعمارية ارتبطت الظاهرة بالظروف العامة التي سادت البلاد والمتميزة بالضغط الاستعماري ووجود فوارق واسعة بين المعمرين و مختلف فئات المجتمع الجزائري.

"ففي الأرياف نجد من الأطفال من كانوا يساعدون عائلاتهم في النشاطات الفلاحية، أي خدمة قطعة الأرض الصغيرة التي يمتلكونها، أو بالعمل في المساحات الواسعة التي يمتلكها المعمرين".[1]

أما في المدن فلم يكن تقريبا اختلاف في الظروف المحيطة بالعمل الطفولي فالاختلاف الوحيد كان يكمن في نوعية العمل، فالأطفال القاطنين بالمدن ارتبطت أعمالهم بطبيعة المدينة المختلفة عن الريف،

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 ، ص.135.

فانتشرت ظاهرة بيع الجرائد ومسح الأحذية وزجاج السيارات أو نقل مشتريات المعمرين من الأسواق إلى بيوتهم. وهكذا ارتبطت الظاهرة في هذه الفترة بخصائص هذه الأخيرة، غير انه وفي الفترة التي تلت الاستقلال حدثت عدة تغيرات وعلى عدة مستويات، فبدأ التفكير في البرامج الاقتصادية التي تهدف إلى عملية التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي بالإضافة إلى ظهور سياسة التعليم المجاني التي سمحت لفئات واسعة من الأطفال بالدخول إلى المدارس عكس ما كان عليه في فترة الاستعمار حيث لم يكن يلتحق بالمدارس إلا أبناء المستوطنين وفئة قليلة من الجزائريين الذين سمحت لهم الظروف.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال توسعا كبيرا في ظاهرة النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية،ويرجع ذلك إلى قلة النشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية بالإضافة إلى الفقر الذي مس فئات اجتماعية واسعة خاصة الأرياف الأمر الذي جعل من عمل الأبناء الصغار ضرورة حتمية عند أغلب العائلات الريفية خاصة وأن نسبة التمدرس في الأرياف هي اقل من المناطق الحضرية، ومنه جعل هذا خاصية العمل في القطاع الفلاحي هي الغالبة وهذا بين سنة 1966 و1984 م، "حيث كان هناك 7 من 10 أطفال عاملين هم في قطاع الفلاحة سنة1966م وفي سنة 1984م أصبحوا 8 من 10 أطفال".[1]

إذن وفي هذه المرحلة وبتمركز التصنيع بالمدن والمراكز الحضرية الكبرى وما تلاه من انتقال عشوائي للعائلات الريفية صوبها ظهر شكل جديد من أشكال عمل الأطفال وهو المرتبط بالظروف السيئة للعائلات المستقرة بالضواحي، فمن آثار هذه الهجرة على الأسر النازحة نجد لجوء الأطفال إلى ميادين العمل المختلفة كالمتاجرة ببعض المواد الاستهلاكية أو بيع التبغ في شوارع و أزقة المدن وضواحيها.

2: عمل الأطفال في الجزائر اليوم

عرف عمل الأطفال في الجزائر اليوم توسعا كبيرا جدا وذلك تزامنا مع التغيرات السوسيواقتصادية التي حدثت نتيجة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق عبر برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الكثير من الدول ومن بينها الجزائر في مطلع التسعينات وما تبعه من خصخصة للمؤسسات وتصفية أعداد كبيرة منها الأمر الذي أنتج تسريح أعداد كبيرة من العمال من المؤسسات العمومية، إضافة إلى رفع الدولة لدعمها للكثير من المواد الاستهلاكية والذي نتج عنه ارتفاع

[1]- Saib Musette,**Bilan de la demande social d.emploi**, 2em partie: La demande d.emploi des enfants, CREAD, 1988 , P.36.

مذهل للأسعار ومنه انخفاض للمستوى المعيشي إن لم نقل إفقار فئات واسعة من المجتمع الجزائري، إذ أصبحت الكثير من الأسر مصنفة تحت خط الفقر بعد تسريح رب الأسرة من العمل الذي كان يسترزق منه ويعيل أسرته فالكثير من المفكرين الاجتماعيين قد أكدوا أن للفقر آثار سلبية على المجتمع منها انتشار مظاهر الفساد والانحراف وخروج الأطفال للشوارع.

"إن وضع العائلة من الناحية الاقتصادية هو بيت القصيد في إرسال الطفل إلى سوق العمل بدلا من المدرسة وهو ما أكدته مختلف الأبحاث حول هذا الموضوع، فقد تأكدت الأطروحة القائلة بأن الفقراء هم الذين يرسلون أطفالهم إلى سوق العمل بحثا عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات العيش".[1]

كما قد ترتفع نسب السرقة والاعتداء والتسرب المدرسي بسبب عدم القدرة على التكيف في المدارس الأمر الذي يزيد من عدد الأطفال المطلوبين في سوق العمل، كما هو ملاحظ في الجزائر اليوم في أغلب المناطق الحضرية خاصة حيث نلاحظ أعدادا كبيرة من الأطفال أغلبهم تحت سن السادسة عشر، غزو كل الأمكنة من أجل بيع التبغ و السجائر والخضر والفواكه و الألبسة. فمجرد صندوق صغير وبعض علب السجائر كافية لأن يغادر الطفل لمقاعد الدراسة ليتجه إلى عالم البزنسة.

إن عدد الأطفال العاملين في الجزائر يتزايد من يوم لآخر البعض يعمل وهو مازال يدرس والبعض الآخر توقف عن الدراسة نهائيا وتفرغ للحياة العملية إما بتشجيع من المجتمع أو من قبل والديه.

لكن حسب الإحصائيات المصرح بها في المؤسسات الرسمية فإن الظاهرة منعدمة تقريبا، ويمكن تفسير ذلك بمرسوم إجبارية التعليم الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال، كما يمكن إرجاعه إلى نوعية العمل الممارس المتميز بالخفاء أحيانا أي غير مصرح به لا من قبل الأولياء ولا من قبل الأطفال أنفسهم، وذلك لأنها تعتبر مسألة شرف عند العائلات الجزائري.[2]

كما أن هذا العمل الممارس ظرفي و موسمي حيث يعمل الطفل كمساعد للعائلة، وهذه المساعدة لا تعتبر عملا بل تعتبر واجبا بالنسبة للابن أي أن يساعد أسرته في وقت فراغه من المدرسة، أو في العطل المدرسية.

[1]- عبد الله أحمد، المرجع السابق ، ص19.

[2]- Saib Musette , OP.CIT , P34

أصبح عمل الأطفال في الجزائر ظاهرة عادية تقريبا، حيث نلحظه في كل مكان وخاصة في القطاع الموازي، كبائعي السجائر والأشياء المختلفة والمواد الغذائية والخبز على طول الشوارع والطرق والأسواق وحراسا للسيارات أو غسلها... ونجدهم حتى في بعض الورش الحرفية، بحجة التمهينApprentissage، وفي المناطق الريفية نجدهم في الفلاحة أو الرعي.[1]

وكما ذكرنا سابقا ورغم هذا الواقع فلا نجد إحصائيات دقيقة، وإن وجدت فأغلبها عبارة عن تخمينات ونتائج لدراسات أو تحقيقات محدودة جدا، وأمام هذا الواقع فإن مسؤولي قطاع العمل يحاولون التقليص من أهمية وحجم الظاهرة.

حسب إحدى المنظمات العالمية للطفولة في بروكسل وفي دراسة لها فإن عدد الأطفال العاملين في الوطن العربي قارب 4.5 مليون طفل، وفي الجزائر وحدها يوجد ما يقارب 1.8مليون طفل عامل، 1.3 مليون منهم تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 13 سنة أي 70%، و 56% منهم هم إناث، و 15.4% هم يتامى الأب أو الأم، 52.1% منهم يقطنون بمناطق ريفية[2].

وحسب إحصائيات مكتب العمل الدولي فإن عدد الأطفال العاملين في الجزائر هو 1.6 مليون تتراوح أعمارهم بين 10 و 16 سنة، يعملون في المقاهي والمخابز والمطاعم وحسب دراسة أقيمت من طرف CENEAPسنة 2000م فإن عدد الأطفال العاملين في الجزائر هو 12000 طفل.[3]

3 : أشكال عمل الأطفال في الجزائر

أما اليوم ونتيجة للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والمتمثلة في برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية (PAS)، أي انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وما صاحبه من تغيرات جذرية من الناحية الاجتماعية، حيث ظهر تسريح العمال وبأعداد هائلة من المؤسسات الاقتصادية وما رافقه من ارتفاع لنسب البطالة والفقر وخروج أعداد كبيرة من الأطفال لممارسة نشاطات اقتصادية غير رسمية عدة وحتى الكبار منهم وأغلب هذه النشاطات تتمثل في التجارة الحرة أو ما يعرف بالسوق الموازية والحرف اليدوية وظهور ما يسمى بالربح السريع في السوق الموازية.

---

[1] - Mostéfa Khiati , 2006 , P 43.
[2]- IBID , P 43.
[3] -IBID, P.44

يمارس الأطفال العاملون أعمالا تتراوح بين الأعمال البسيطة والهامشية والظرفية أو الموسمية وتتم هذه الأعمال في أغلب الأحيان في ظروف صعبة تحرمهم من الحياة العادية المناسبة لأعمارهم، بسبب نقص خبرتهم وضعف قدراتهم، ولأن هذه الظاهرة تتم في غفلة من القانون فإنها لا تسجل كظاهرة رسمية، ومنه تكون هنالك مظاهر للاستغلال لهذه الفئة واضحة إلى درجة أن بعضهم لا ينال حتى أجرا نظير عمله وهذا في غفلة من القانون وغياب القواعد المنظمة للعمل وافتقاد الرقابة الرسمية لتشغيل الأطفال وعدم وجود هيئات تحميهم من الاستغلال أو الولوج إلى سوق العمل أصلا الذي يعرضهم إلى شتى أنواع المخاطر التربوية والصحية والاجتماعية.

حسب دراسة قام بها مرصد حقوق الطفلODE حول ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر في ثمانية ولايات في وسط البلاد وهي بومرداس، تيزيوزو، البويرة، بجاية و تيبازة و البليدة،عين الدفلة بالإضافة طبعا إلى الجزائر العاصمة، وكان حجم العينة فيها 2979 طفلا عاملا مستجوبا وهي أكبر عينة للدراسة حول هذه الظاهرة في الجزائر إلى يومنا هذا، توزعت أنواع الأعمال التي يمارسها الأطفال كما يلي.[1]

1- أعمال فلاحية: وقد مثلت نسبة 10ب% و كانت أعلى نسبة فيها يعملون رعاة ب 7.21% ثم تليها نسبة 2.1% يعملون في الفلاحة كجني المحاصيل أو الغرس أو السقي وأحيانا حتى في حراسة الحقول ثم البقية يعملون في تربية الحيوانات.

2- أعمال تجارية حرة: وهذه مثلت تقريبا أعلى نسبة في هذه الدراسة 50% حيث كانت تجارة التبغ والسجائر هي السائدة ب13.77%،ثم بيع الخبز ب12.96% ثم يأتي بيع الخضر والفواكه ب8.97% وتأتي نشاطات أخرى عدة بنسب متفاوتة كبيع الملابس والفول السوداني وبيع الحليب والمحاجب والجرائد والهواتف النقالة والحلويات والورود وبيع الزلابية وقلب اللوز خاصة في بعض المواسم كشهر رمضان، وبيع العصافير في الأسواق الأسبوعية.

3- العمل في قطاع النقل: وشكل هذا القطاع 2% في هذه الدراسة حيث نجد الكثير من الأطفال يعملون في حافلات النقل العمومي كقابض**Receveur** بنسبة 2.92%، إضافة إلى مهنة حارس سيارات أو غسيلها.

[1]–Mostéfa Khiati, OP.CIT , P. 65.

4- قطاع التمهين Apprentissage: والذي شكل 8% و كانت أعلى نسبة فيه عند صنف الحلاقة أي مساعد حلاق ب 3.15بالمئة، ومساعد في ميكانيك السيارات ب2.71% بالإضافة إلى نشاطات أخرى كغسيل الملابس أو الخبازة أو مساعد مجوهراتي أو مساعد جزار أو اسكافي.

5- أعمال تشكل خطورة على الطفل: وكانت نسبتها 4% في هذه الدراسة ومثلت أعلى نسبة فيها العمل في قطاع البناء أي مساعد بناء حيث أن هذا القطاع يشكل خطرا جسيما على الطفل نظرا لضعف بنيته الجسدية وقلة خبرته وتعرضه لمخاطر كثيرة كخطر السقوط أو الأحمال الثقيلة أو خطر العمل في الاسمنت على صحته الجسمية، كتعرضه للأمراض الجلدية والتنفسية، هذا إضافة إلى أعمال أخرى قد تشكل مخاطر على الطفل كتعرضه للاستغلال الجنسي أو الصيد في البحار أو جمع البلاستيك في المفرغات أو المنازل.

6- أعمال أخرى: وشكلت 5%، فهنالك أعمال أخرى كثيرة قد يمارسها الأطفال تختلف حسب الظروف والمواسم أو كما يعرف بالعامية **(بريكول Bricolage)**، مثل النوادل ومساعد في المنازل أو قابض في قاعة ألعاب.

كما نجد أيضا في الجزائر نوعا آخر من النشاطات وهي أعمال البادية، هذه الأخيرة التي تعتبر تجمعا معهودا لسكان الصحراء، يدعون بالبدو ونشاطاتهم تعتمد أساسا على التنقل ورعي الأغنام، إذ يستعينون بأبنائهم الصغار في الكثير من النشاطات، فنجد مثلا عند بدو الطوارق أن الابن لدى بلوغه الخامسة من العمر، يدفع مع إخوته لتعلم رعي الأغنام كما أن دخوله سن السادسة يعتبر انتقالا من داخل المخيم إلى حياة أكثر شمولية تتميز بتعلم تفصيل ملابسه والتحكم في صناعة الأشياء من الجلود.[1]

كما هو معروف فإن الجزائر اليوم أصبحت تعرف انتشارا واسعا للفقر والبطالة خاصة في المناطق الريفية، الأمر الذي زاد من حدة النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية وانتشار البيوت القصديرية في المدن الكبرى، كل هذا كان له الأثر العميق على ظاهرة عمل الأطفال وتنوعها، وظهور أنواع جديدة واختفاء أنواع أخرى فمثلا "مسح الأحذية ظاهرة قد اختفت وظهرت مهنة عامل بالمنزل أو رعاية الصغار

[1]- محمد السويدي ، المرجع السابق، ص.89.

بالنسبة للإناث وبيع مختلف المواد بالنسبة للذكور، كما يمكن أن نجدهم أي الذكور في بعض المؤسسات الصناعية الخاصة غير الرسمية".[1]

4 : الإطار القانوني لعمل الأطفال في الجزائر.

للجزائر ترسانة قانونية لمحاربة ظاهرة عمل الأطفال فقد صادقت على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية بخصوص عمل الأطفال منها : [2]

الاتفاقية رقم (6)، 1919م، حول العمل الليلي للأطفال في الصناعة، فقد صادقت عليها الجزائر عشية الاستقلال في 19.10. 1962م.

الاتفاقية رقم (29)، 1930م، حول الأعمال الشاقة، تمت المصادقة عليها في نفس التاريخ من سنة 1962.

الاتفاقية رقم (77)، 1946م، حول المعاينة الطبية للأطفال المراهقين في قطاع الصناعة، تمت المصادقة عليها أيضا في نفس التاريخ 19.10.1962 م.

الاتفاقية رقم (78)، 1946م، حول المعاينة الطبية للأطفال المراهقين في القطاعات الأخرى غير الصناعية، صادقت عليها أيضا في 19.10.1962 م.

الاتفاقية رقم (105) 1957م، حول إلغاء الأعمال الشاقة، فقد تمت المصادقة عليها في 12.6.1969م.

الاتفاقية رقم (111)، 1958م، حول ظاهرة التمييز تم المصادقة عليها في 12.6.1969 م.

الاتفاقية رقم (138)، 1973م، حول الحد الأدنى للسن بالنسبة للحد الأدنى المحدد للعمل وهو 16 سنة، وصادقت عليها في 30.4.1984 م.

الاتفاقية رقم (182)، 1999، حول أسوء أشكال عمل الأطفال (الخطيرة) تمت المصادقة عليها في 09 -02-2001. م

---

[1]– محمد السويدي، المرجع السابق ، ص 176.

[2]- Mostéfa Khiati , OPCIT , P.P 105-106

الجزائر صادقت أيضا على إعلان حقوق الطفل الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1959م والذي ينص على أنه يمنع أن يستخدم الطفل في أي أعمال قبل بلوغه سنا مناسبة، و يمنع في لأي حال من الأحوال تشغيله في أي نشاط يشكل خطورة على صحته أو تربيته أو على نموه الجسمي والعقلي.

أمضت الجزائر إضافة إلى ذلك على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في 20 نوفمبر 1989م والمصادق عليها من طرف المجلس الشعبي الوطني في 19 – 12 – 1992 م، هذه الاتفاقية تنص في مادتها 32 على أن الدول الأعضاء ملزمة بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي وتمنع أي عمل يقوم به الطفل يعيق مساره التربوي أو يهدد صحته ونموه الجسمي والعقلي والاجتماعي.

هذا بالنسب للمواثيق الدولية، وبالنسبة للقارة الإفريقية فقد أمضت الجزائر وطبقت الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهه الذي تبنته الدول الإفريقية في أديس أبابا في جويلية 1990م، والذي ينص في مرسومه التنفيذي لشهر جويلية 2003م والذي يحتوي في مادته 15 على :

1 – الطفل محمي من كل أنواع الاستغلال الاقتصادي ومن ممارسة أي عمل يشكل أي خطر عليه و على مساره التربوي أو على نموه الجسمي والعقلي و الاجتماعي.

2 – الدول المصادقة على هذا الميثاق ملزمة بوضع كل التشريعات والنصوص القانونية والإدارية التي تضمن تطبيق مواد هذا الميثاق، والذي يشمل القطاعين الرسمي وغير الرسمي أو ما يسمى بالقطاع الموازي.

ومن أجل ذلك تبنت الجزائر مجموعة من القوانين تتماشى مع كل الاتفاقيات منها :

القانون رقم 81 – 07 بتاريخ 27 جوان 1981م، والذي نص على ترتيبات خاصة بالتمهين، حيث أسس نظاما للتكوين في حالة خروج الطفل من المدرسة

المادة 12: (المعدلة للمادة 6 ، رقم 90–34 و المكملة للمادة رقم 2000– 01): لا يقبل أي شخص في قطاع التمهين تحت سن الخامسة عشر أو فوق الخامسة و العشرين عند تاريخ إمضاء عقد التمهين.

القانون رقم 90–11، 21 أفريل 1990م: هذا القانون مخصص لعلاقات العمل المحددة كالتالي :

أ– سن القبول في العمل يجب أن يكون أعلى من 16 سنة.

ب– الأعمال الخطيرة والشاقة ممنوعة على القصر.

ج – العمل الليلي ممنوع على الأشخاص الأقل من 19 سنة.

المادة 15: السن الأدنى للقبول في العمل لا يجب في أي حال من الأخوال أن يقل عن 16 سنة، إلا تلك الفئة الموجودة في إطار التمهين والمطابقة للتشريعات والقوانين.

ورغم كل هذه الكم من الاتفاقيات والقوانين لكننا نلاحظ سرعة انتشار ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر وهذا قد يرجع إلى عوامل عدة سنتطرق إليها في الفصل اللاحق.

خلاصة الفصل:

إن ظاهرة عمل الأطفال معروفة منذ القدم مع الحضارات القديمة، وتطورت في عصرنا الحديث خاصة مع الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا و زيادة التصنيع والحاجة إلى اليد العاملة الرخيصة، واليوم نجد أن الظاهرة أخذت مجرى آخر، إذ أصبح الطفل و في كثير من دول العالم خاصة الثالث، مصدرا مهما من مصادر الدخل، حيث وصلت تقديرات مكتب العمل الدولي إلى أن عدد الأطفال العاملين قد بلغ 250 مليون طفل في العالم، في إفريقيا وصل العدد إلى 80 مليون في ميادين عمل مختلفة و كمثال عن ذلك نجد الهند التي تعتبر ثاني أكبر دولة في العالم من ناحية الكثافة السكانية وهي من أكثر دول العالم التي تعرف انتشار هذه الظاهرة، حيث أن مساهمة الأطفال في صناعة السجاد تعد من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الهندي، وفي العالم العربي نجد المجتمع المصري الذي لا يعتبر هذه الظاهرة خاصة في المناطق الريفية، نوعا من الاستغلال، بل تعد جزءا من عملية التنشئة الاجتماعية المستمدة من نظام القيم الاجتماعية، وتقاليد الأسرة الريفية، ونظرا لخطورة الظاهرة، تم تبني حقوق الطفل العالمية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تمنع استغلال الطفل في أي نشاط اقتصادي قبل بلوغه سنا مناسبة، ففي سنة 1990 م تبنت الجمعية العامة الإعلان العالمي الذي تضمن اتفاقية حقوق الطفل والتي طالبت بالرفع التدريجي للسن الذي يسمح للطفل بالعمل، حيث نصت على أن السن الأدنى المخصص للعمل لا ينبغي أن يقل عن السن الذي ينتهي عنده التمدرس الإجباري ولا حتى في سن 15 سنة في أي حال، وقد صادقت الجزائر على ميثاق حقوق الطفل مما ترتب عنه تبعات كثيرة على مستوى حقوق الطفل في التشريعات الجزائرية.

فالجزائر إذن مثلها مثل باقي دول العالم الثالث عرفت ظهور عمل الأطفال في فترة ما قبل الاستقلال، حيث كان الأطفال يعملون في بعض النشاطات الفلاحية، وفي المدن انتشرت ظاهرة مسح الأحذية وبيع الجرائد ومسح زجاج السيارات، أما بعد الاستقلال ومع تطبيق مبدأ التعليم الإجباري، تضافرت الجهود للحد من هذه الظاهرة التي عرفت اليوم توسعا كبيرا نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية والاتجاه نحو اقتصاد السوق الذي أدى إلى تدني المستوى المعيشي للأسر، الأمر الذي يجعلها تعتمد على كل مصادر الدخل حتى ولو تمثلت في الأطفال، فظهر الأطفال العاملون في كثير من القطاعات خاصة التجارة الحرة، والعمل في الورش الحرفية، وجمع بعض المواد التي يتم تحويلها مثل البلاستيك والحديد والنحاس من أجل بيعها.

الفصل الرابع

العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال

تمهيد :

تعد الأسرة المؤسسة الأولى المسؤولة عن رعاية الطفل وتلبية حاجاته المادية، فقد يجد هذا الأخير نفسه في أسرة متكاملة اقتصاديا واجتماعيا تستطيع أن توفر له كل الظروف الملائمة للعيش كاللباس والغذاء والمأوى، أسرة منسجمة متكاملة تغيب فيها الصراعات والنزاعات، كما يمكن أن لا تتوفر هذه الظروف فيجد هذا الطفل نفسه في أسرة فقيرة عاجزة عن تلبية متطلباته الأساسية خاصة في بعض حالات تعطل رب الأسرة عن العمل، أو حالات من التصدع الأسري أين يغيب الأب أصلا عن الأسرة كحالات الطلاق أو الوفاة، الأمر الذي ينعكس على مواقف الطفل و اتجاهاته مستقبلا، ليصبح مصدرا من مصادر الدخل لأسرته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوجد عامل آخر مهم قد يدفع بالطفل إلى سوق العمل والمتمثل في فشله في الدراسة وتركه لمقاعد الدراسة (التسرب المدرسي)، الأمر الذي يمكن أن يؤدي به إلى ولوج سوق العمل في سن مبكرة.

أولا: العوامل الاقتصادية لعمل الأطفال

1: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وآثارها الاجتماعية

عرفت الجزائر مع مطلع التسعينات مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، بهدف استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد بعد الأزمة الاقتصادية وأزمة المديونية، ولم تقتصر هذه التعديلات على المجال الاقتصادي فحسب وإنما اكتست بعدا اجتماعيا.

غالبا ما يعرف التعديل في مذهب المؤسسات المالية الدولية بأنه مرحلة تسبق الانتعاش الاقتصادي، غير أن التجارب الحقيقية للتعديل الهيكلي لا تؤيد هذا الحكم، ومن ثمة يبدوا الغموض المرتبط بمسألة العلاقة الضمنية بين التعديل والنمو علما بأنه لم يثبت بأن التعديل يؤدي بالضرورة إلى الانتعاش.[1]

إذن وكما أشرنا سابقا عرف الاقتصاد الجزائري علامات أزمة خانقة مع منتصف الثمانينات، ومع نهايتها كشفت التحاليل بواسطة المتغيرات التقليدية للاقتصاد الكلي(العجز في المالية العامة والمدفوعات الخارجية والتضخم السريع للكتلة النقدية والتقدير المبالغ فيه لصرف الدينار)، أن الاقتصاد الجزائري يعاني من

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES،**(مشروع تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي)**، الدورة 12 ، 1998 م ، ص.109.

اختلال من عدة نواحي كان من الواجب حلها ومعالجتها، وقد انكشف هذا الخلل جليا إثر انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية سنة 1986م مما أدى إلى الركود الاقتصاد، والذي نتج بدوره عن الإختلالات الشديدة، وزادت من حدته الضغوط الخارجية، فشرعت الجزائر بعد خمس سنوات في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بعد مفاوضات مع صندوق النقد الدولي FMI.

بالرغم من أن الجزائر كانت تهدف من خلال هذه الإصلاحات الاقتصادية إلى الإنعاش الاقتصادي إلا أن آثارها السلبية كانت واضحة من الناحية الاجتماعية، أهمها ظاهرة تسريح العمال من المؤسسات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب البطالة التي أصبحت حقيقة ملموسة منذ سنة 1994م عندما اضطرت المؤسسات للجوء إلى مخططات التعديل الهيكلي، وكان المنفذ الأخير في هذا المجال هو تقليص مناصب العمل عن طريق تسريح العمال أو إحالتهم على التقاعد المسبق.[1]

وبتفشي البطالة، انتشرت أيضا ظاهرة عدم استقرار الشغل حيث كان العمل الدائم هو الغالب بينما أصبح اليوم أقل تنظيما واستقرارا عن طريق صيغ عقود ما قبل التشغيل، كما انتشر ما يسمى بالإقصاء الاجتماعي وإضعاف التلاحم الاجتماعي نتيجة سياسات الإفقار، كل هذا يعد من تبعات التعديل الهيكلي.

يبين التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط CNEAP حول الأسرة أنه في سنة 1998م بلغت نسبة البطالين الذين سبق أن اشتغلوا وشملتهم هذه الإجراءات 45٪ ، وتتمثل الأسباب التي أوردها البطالون محل الدراسة بشأن إحالتهم على البطالة في التسريح بنسبة 10٪، من الحالات، وتقليص العمال 11٪، وغلق الورش 11.4٪، وحل الوحدات 10.0٪ ، أما الذهاب الإرادي وانخفاض مستوى الأجور فيمثلان 12.6، و 11.7 ٪ على التوالي، من أسباب البطالة المصرح بها في هذا التحقيق.[2]

ومن الآثار الاجتماعية التي خلفتها هذه الإصلاحات، إفقار فئات واسعة من المجتمع، بعد انخفاض القدرة الشرائية إذ رفعت الدولة لدعمها للأسعار فارتفعت معظم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية أكثر خطورة كالجريمة والانحراف وتعاطي المخدرات إلى غير ذلك من الأمراض الاجتماعية، وأول من يتأثر بتدهور المستوى المعيشي هو الطفل، غذ أن الفقر قد يؤثر في

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES. **(المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 م)** ، الدورة 13 ، ماي 1999 م ، ص 37.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES،**(مشروع تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي)** ، الدورة 12 ، 1998 ، ص. 106.

كثير من الأحيان على مدة التمدرس، حيث تتجلى الفوارق بين الفقراء والأغنياء، خاصة في الطور الثانوي.

كما يجب الإشارة هنا إلى وجود فرق بين الفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي إذ أن الفقر يفترض عدم المساواة بينما العكس لا يكون دائما صحيحا، حيث أنه يمكن لمجتمع أن يحتوي على فوارق اجتماعية واقتصادية عميقة دون تفشي الفقر في أوساطه بالضرورة، ومما سبق يمكننا القول أن هذه المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات من القرن الماضي أدت إلى عدم استقرار سوق العمل وظهور النشاطات الاقتصادية غير الرسمية أو ما يطلق عليه الاقتصاد الموازي والسوق السوداء،وخروج الأطفال للعمل، وفي غياب سياسات فعالة للشغل وحلول جذرية تسارعت وتيرة انتشار القطاع غير الرسمي، حيث تقتات نسب كبيرة من الشباب وحتى الأطفال المقصيين من المنظومة التربوية.

2: البطالة وأثرها على الأسرة والمجتمع

تعد مشكلة البطالة والفقر نقطة اهتمام عدة دراسات خاصة مع تطور البحوث و النظريات الاجتماعية منذ القرن التاسع عشر في أوروبا، حيث كان الاعتقاد في ذلك الوقت أن سبب الفقر هو كسل الإنسان نفسه و عدم رغبته في العمل خاصة مع المساعدات المالية التي كانت تقدمها الكنيسة للأشخاص الفقراء.

في مجتمعاتنا اليوم أصبحت ظاهرة الفقر نتيجة مباشرة لظاهرة البطالة، ففي الجزائر مست هذه الأخيرة نسبة عالية من المجتمع، وآثارها المباشرة لا تكون لها أهمية إذا كانت مدة التعطل قصيرة، حيث يكون بمقدور العامل أن يأخذ عدته ويعمل حسابه للغد، " أما إذا امتد به العطل لمدة طويلة فقد يفقد ميزة التعود على العمل وإتقانه، كما يكون لها فعل ضار على مواهبه العقلية والفنية وعدم اعتماده على نفسه خصوصا إذا وجد العاطل في التأمين على البطالة وسيلة للعيش".[1]

إن فقدان العديد من العمال لمناصبهم بعد مدة طويلة من العمل كما رأيناه سابقا، ظاهرة تنعكس مباشرة على التوازن النفسي للشخص المسرح و تجره في كثير من الأحيان إلى الانتحار، التصدع الأسري، الأمراض العقلية والجرائم والسرقة، ففي الماضي القريب لم نكن نرى رجالا ونساء وأطفالا يتسولون في

[1]- عبد العزيز هنا ، **البطالة و العمالة الكاملة** ، مكتبة الأنجلومصرية ، مصر ، 1952 ، ص 95.

الشوارع والساحات العامة من أجل العيش، كما أن المصابين بالأمراض العقلية أصبحنا نراهم يتجولون في الشوارع بكل حرية.[1]

تساعد البطالة على ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي، حيث تؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية إلى إصابة غالبية الشباب العاطل بحالات من الإحباط الشديد والمزمن وعدم الثقة بالنفس خاصة لدى الشباب من حملة الشهادات الجامعية مما يؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى التفكير في الهجرة لتحقيق ذواتهم وطموحاتهم.

حتى نبين أكثر، خطورة تعطل الإنسان عن العمل خاصة إذا كان رب أسرة يجب استعراض الفوائد التي تعود عليه وعلى المجتمع من العمل والمتمثلة في الإحساس الطمأنينة والأمان، معرفة وضعيته الاجتماعية بين جماعته وفي مجتمعه، الاطمئنان على سريان مستقبله في مجراه الطبيعي.[2]

إذا فقد الفرد عمله فإنه يفقد إشباعه لهذه الحاجات، فيفقد ثقته بنفسه ويشعر بالدونية و يفقد الطمأنينة والأمان، مما ينعكس على قيمه و اتجاهاته، ومنه على أسرته في بعض أشكال العدوانية، كما يمكن أن يؤدي إلى انزوائه وانطوائه عل نفسه، و أحيانا إلى امتهان بعض النشاطات الإجرامية عسى أن تمكنه من إخفاء فشله في الحياة.

إن مجموع الدراسات حول هذا الموضوع تجمع على تبني سلسلة متعاقبة من ردود الفعل على البطال جراء فقدان عمله وهي: الصدمة الأولى التي يمر بها البطال والتي تتميز بالحركية، حيث يكون مفعما بالتفاؤل والحيوية ويقوم بكل جهوده ليحصل على عمل، ثم تأتي المرحلة الثانية حيث تخفق كل محاولاته، فيأتي التشاؤم فالوحدة ثم الانطواء.[3]

البطالة لها وقعها على الأسرة أيضا والأدوار الاجتماعية فيها، ففي الأسرة التقليدية نجد أن رب الأسرة هو الذي يعيلها اقتصاديا ويستمد سلطته من هذا الدور وتتقوى بارتفاع واستقرار دخله، فيكون محترما وذا مكانة، أما إذا فقد عمله وأصبح بطالا، فسيفقد تدريجيا هذه السلطة سواء على زوجته أو على أولاده وحتى بناته.[4]

---

[1]- CREAD , **Les cahiers du CREAD**, N. 46-47 , Alger , 1998. 1999 ,P.44

[2]- زيدان عبد الباقي ، **علم الاجتماع المهني** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1976 ، ص 322.

[3]- Aldheri (ISA) , **Vécu et devenir des chômeurs de longue durée** , Document , travail , emploi , La documentation Française ,Paris , 1992.

[4]- Enrico Pigliese, **socioéconomique du chômage**, L,harmattan , Paris , 1996 , P.126

3: تدني المستوى المعيشي للأسرة وعلاقته بعمل الأطفال

إن الحالة الاقتصادية للأسرة من الموضوعات التي يهتم بها كل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، ويقصد بها تلك الشروط والأوضاع التي يعيشها الفرد أو الجماعة والتي يتوقف عليها تحديد مقدار السلع التي يتمكن من شرائها، وبالتالي مستوى معيشته ويرى إحسان البقلي أن "المستوى المعيشي المرتفع هو كل ما تسعى الأسرة لتحقيقه، لكن له شرط أساسي في قياسه، وهو مقدار الفائدة الحقيقية التي تجنيها الأسرة ومقدار الرفاهية الفعلية والرقي التي يتوفر لها نتيجة ما تستهلكه من بضائع و خدمات".[1]

فالأسرة تعتمد على عدد من المقومات الأساسية التي تمكنها من القيام بدورها كمؤسسة اجتماعية، فهي تحتاج إلى دخل اقتصادي يوفر لها الأمن والاستقرار، ويضمن لها المأكل والملبس والمسكن، كما يوفر لها الخدمات الصحية و يعينها على تخطي العقبات التي تمر بها، فمن أدوار الأسرة تلبية الحاجات لأفرادها، خاصة الصغار منهم، وهذا الدور لا ينتهي مع دخولهم المدرسة بل يبقى مستمرا إلى أن يصل الطفل مرحلة الرشد، و إذا وقع أي خلل على المستوى المعيشي للأسرة فسوف ينعكس ذلك على أفرادها حيث يؤكد محمود حسن أن فقدان القدرة على الكسب من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية، والتي تؤثر حتما على أفرادها.[2]

إن تدني المستوى المعيشي للأسرة ويقصد به الفقر يؤثر تأثيرا واضحا على الطفل، فمن جهة يخلق لديه صعوبات تربوية متعددة وسوء في التغذية، وعدم القدرة على تلبية حاجاته ومستلزمات الدراسة، ومن جهة أخرى قد يكون الدخل المحدود للأسرة مصدر إحباط بالنسبة للطفل بسبب عجزها، الأمر الذي قد يدفع به لسوق العمل وامتهان بعض النشاطات التجاري أو الحرفية لجني بعض النقود لتعويض العجز.

حسب ميوزات صايب Musette Saib ، باحث في مركز البحوث في الاقتصاد والتطوير CREAD فإن الأطفال العاملين في الجزائر يأتون من عائلات فقيرة، حيث الحاجات الأساسية من صحة وسكن وتعليم وتغذية غير كافية، فالعائلات الفقيرة تجد نفسها مجبرة على استعمال كل طاقاتها البشرية العاملة من أجل تعويض النقص في الدخل وهنا يصبح عمل الابن الصغير عبارة عن شيء مهم، خاصة مع

---

[1]- إحسان البقلي ، **التخطيط و الإدارة في الاقتصاد المنزلي** ، مكتبة الأنجلومصرية ، القاهرة ، 1964 ، ص 65.
[2]- محمود حسن ، **الأسرة و مشكلاتها** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 70.

زيادة توسع المراكز الحضرية التي شجعت على هجرة الأيدي العاملة نحوها لضمان الأمن المادي، فأصبح الأطفال في الشوارع بدلا من المدارس يمارسون بعض النشاطات التجارية.[1]

"إن وضع العائلة من الناحية الاقتصادية هو بيت القصيد في إرسال الطفل لسوق العمل بدلا من المدرسة وهو ما أكدته معظم الأبحاث حول هذا الموضوع، فقد تأكدت الأطروحة القائلة بأن الفقراء هم الذين يرسلون أطفالهم إلى سوق العمل بحثا عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات العيش ".[2]

ففي دراسة عن عمل الأطفال في مدابغ مصر القديمة سنة 1993م، تم استجواب أرباب أسر الأطفال العاملين حول أسباب إرسال أطفالهم إلى العمل، كانت أجوبة 90٪ منهم في احتياج الأسرة للمال.[3]

وكمثال آخر نأخذ التغيرات التي وقعت على الأسرة الانجليزية في عصر الثورة الصناعية، ففي استقصاء تجريبي قام به ماركس على هذه التغيرات التي جاءت نتيجة تأثير المصنع فقد" نقصت الأجور إلى المستوى الذي تحتم التحاق الجميع بالعمل حتى يتمكنون من المعيشة فأصبحت المرأة مضطرة للعمل وحتى الطفل الذي تعتبر عمالته رخيصة أقحم في هذا العمل".[4]

لقد أصبحت ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر وفي إفريقيا عامة مرتبطة بثلاث عوامل رئيسية، أولها ارتفاع مستويات الفقر، ثم الانفجار الديموغرافي، وتراجع نسب التمدرس، فحسب تقرير لمكتب العمل الدولي سنة 1998، فإن الفقر أصبح من الآفات التي تهدد مستقبل الطفل وترمي به في سوق العمل.[5]

إذن فضعف المستوى المعيشي للأسرة له أثره العميق والمباشر عليها وعلى عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها خاصة الصغار إذ تقابل معظم متطلباتهم ورغباتهم بالرفض، فلا يجد أمامه سوى البحث عن أي وسيلة لتحقيق هذه المتطلبات كاللجوء للعمل حتى وإن كان ذلك على حساب المدرسة ، كما فد يعمل الطفل و نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة بغرض مساعدة أسرته التي تشجعه على العمل في كثير من الأحيان، لأنها تحتاج إلى موارد دخل أخرى، وربما تأمره فالحاجة المادية نحرم الكثير من الأسر من المشاركة الاجتماعية الفعالة، حيث تصبح الأسرة غير مهتمة إلا بسد عجزها المادي والبحث عن أي مورد دخل جديد.

---

[1]- Musette Saib.OP.CIT , P.37.

[2]- أحمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 19.

[3]- نفس المرجع ، ص 19.

[4]- سناء الخولي ، **الأسرة والحياة العائلية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1979 ، ص 390.

[5]-(BIT) ,**Travail : Magazine de OIT** , N.23 , Geneve , 1998 , P.9.

في الجزائر اليوم وإذا أخذنا بعين الاعتبار سلم الإحصائيات الرسمية عن ظاهرة عمل الأطفال، فسوف نقول أن الظاهرة غير موجودة، ذلك نتيجة صمت السلطات المعنية من جهة ونوع الأعمال التي يمارسها الأطفال والمتميزة بالمؤقتة وغير الرسمية من جهة أخرى، كما أن هذه الإحصائيات لا تقوم على قواعد متينة، بل تعتمد على تصريحات أرباب الأسر الذين لا يصرحوا بعمل أبنائهم حيث يعتبرونه عيبا، وأحيانا أخرى لا يعتبرونه عملا أصلا، بل هو مجرد مساعدة فقط، وحسب الباحث Saib Musette فإن النسبة الحقيقية لأعداد الأطفال العاملين تقدر بعشرات المرات أعلى من الإحصائيات الرسمية.[1]

ثانيا: العوامل الاجتماعية وعلاقتها بعمل الأطفال.

1: التصدع الأسري.

تعد الأسرة من الجماعات الثابتة نسبيا مقارنة بجماعات أخرى، لذا فلها تأثير كبير على شخصية الفرد خاصة في السنين الأولى من حياته، ومن هنا يمكن القول أن الاستقرار الأسري يساهم بدرجة كبيرة في الاستقرار النفسي والاجتماعي للطفل، فالجو الأسري له انعكاسه على شخصيته، لأن الشخصية السوية هي تعبير على حسن العلاقات الأسرية بين الوالدين أنفسهم، وبين الوالدين والأبناء فيما بينهم مما يدل على وجود الراحة والاطمئنان في الأسرة، أما الطفل الذي يعيش في أسرة مضطربة حيث تسود العلاقات الأسرية السيئة، فنجده يعاني من اضطرابات تعيقه على العيش حياة طبيعية وعلى حياته الدراسية والاجتماعية عامة، فقد يتعرض للتسرب المدرسي ثم الانحراف.

في بعض الأحيان تقتضي بعض ظروف الحياة إحداث تغير في الشكل الطبيعي للأسرة التي تتكون في العادة من أب وأم وأولادهما، هذا التغير يكون بغياب أحد الوالدين نتيجة طلاق أو نزاع أو وفاة أو هجر أو غيابهما الاثنين معا، وهذا ما نقصد به التصدع الأسري في دراستنا، فيجد الطفل نفسه في كثير من الأحيان تحت رعاية زوجة الأب أو زوج الأم أو الجد والجدة.

" فقد دلت كل الدراسات السيكولوجية والاجتماعية كما دل واقع الحياة على أن مثل هذا التكوين غير الطبيعي يستتبعه في غالب الأحوال اضطرابات داخل الأسرة تأخذ صورا وأشكال مختلفة، وأن تأثيرها على الأطفال بصفة خاصة يغلب أن يكون كبيرا " [2]

---

[1]- Musette Saib , OPCIT , P.37.

[2]- مختار حمزة ، **مشكلات الآباء و الأبناء** ، الشركة العربية للطباعة و النشر، القاهرة ، 1959.

إذا حاولنا تقصي أسباب الاضطرابات التي تحدث في الأسرة فسنجدها تحدث بسببين رئيسيين، الأول يرجع إلى سوء الفهم والتقدير للموقف من جانب الوالدين، والثاني يرجع إلى تفاعل عوامل نفسية وتصارع قوى مختلفة لدى الطفل نفسه، إلا أن التقدير السليم من طرف الوالدين يمكن التخفيف من هذا الصراع الذي قد يعانيه الطفل والذي وجد نفسه تحت رحمة زوجة الأب أو زوج الأم، لكن مواقف الحياة تثبت أن زوج الأم نجد يقدر الموقف أكثر من زوجة الأب التي في الغالب تتحيز إلى أبنائها أكثر من أبناء زوجها، كما توجد حالة الفتاة التي تغار من زوجة أبيها لأنها تنافسها في والدها وتعتبرها عدوة لها لأنها أخذت مكان أمها الموجودة في ذاكرتها، ومما يزيد الأمور تعقيدا وجود أقارب الأم المتوفاة، إذ في هذه الحالة يشجعون الأبناء على العصيان وإثارة المشاكل و المتاعب، ومن جهة أخرى فإن زوجة الأب تدرك دورها وصورتها التقليدية الشائعة عنها، فتشعر بالنقص وتعبر عنه بنوع من العدوانية، الأمر الذي ينعكس على الأطفال في شكل اضطرابات انفعالية تجعلهم يهربون ويفرون من الوسط الأسري وربط علاقات في الشارع مع رفاق أغلبهم من رفاق السوء، وإذا أنجبت زوجة الأب طفلا فقد تزداد الأمور سوءا، ومن المعتاد أن نرى في مثل هذه الحالات الأطفال يتأخرون في الشارع ويقضون ساعات طويلة فيه يتعلمون من خلاله نشاطات جديدة كالعمل في بعض النشاطات التجارية لإعادة الاعتبار لأنفسهم ومن أجل الإحساس بالطمأنينة.

إذن فإن الطلاق له وقع كبير على الطفل، " ففي دراسة مبكرة **لوليام جود** سنة 1956 م ودراسة أخرى ل **إفان نادي** سنة 1957م، ناقشا فيها الافتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال يكون سلبا **(...)** فقد وجد مثلا أن غالبية الأمهات أظهرن قلقا واضحا فيما يتصل بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تقع على أطفالهن".[1]

إن الظروف المنزلية الطبيعية والتي يقصد بها الأسرة التي تحتوي على أب وأم حقيقيان وأولادهما المباشرين، والذين يعيشون تحت سقف واحد بطريقة جماعية وفي حالة من التوافق الاجتماعي، إذا اختل فيها هذا التوافق بسبب الكراهية أو سوء الفهم أو الطلاق و بالتالي يخضع الطفل إلى زوجة أبيه أو زوج أمه أو أحد الأقارب تصبح ظروفه الاجتماعية غير طبيعية.[2]

---

[1]- سناء الخولي ، **الزواج و العلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية ، بيروت ،1979 ، ص 287.

[2]- زيدان عبد الباقي، المرجع السابق، ص30.

مما لا شك فيه أن غياب أحد الوالدين غيابا دائما له تأثير واضح على تربية الطفل وتوجيهه،لأن الأسرة المتصدعة تكون في الغالب عاجزة على القيام بمسؤولية تربية الأبناء وإشباع حاجاتهم، حيث ينشأ الطفل في جو من القلق وعدم الشعور بالأمان والثقة، وهذا يؤثر على مستقبله، فحسب محمد جعفر في كتابه الأحداث المنحرفين يرى أن الانفصال أو الطلاق أو الهجرة بين الزوجين تخلق آثارا سلبية على الأبناء فقد يضطرون نتيجة لذلك إلى ترك الدراسة والبحث عن عمل لمساعدة أسرهم.

" فقد أثبتت دراسات عديدة أن 70٪ إلى 90٪ من الأحداث المنحرفين أتوا من بيوت شابها التناقض وعدم الانسجام والاضطراب بين علاقات أفرادها، والدراسة التي قامت بها وحدة بحوث الجريمة والأحداث في جمهورية مصر العربية أثبتت أن أغلب أسر الأحداث الأسوياء أكثر قربا إلى التكامل في نسقها البنائي والوظيفي من أسر الأحداث المشردين ".[1]

إن الوالدين هما المسؤولين عن إشباع حاجات الطفل المادية والتصدع الأسري قد يحول دون ذلك لعدم وجود التكامل والتوازن داخل الأسرة، ففي مثل حالة غياب الأب عن الأسرة بسبب طلاق أو وفاة فسوف تفقد هذه الأخيرة مصدر العيش فيجد الطفل نفسه مجبرا على تعويض هذا الدور بخروجه للعمل عن طريق تخصيص أكبر قدر من وقته في البحث عن أي نشاط يعوض به دخل الأب كبيع بعض المواد الغذائية أو أي أشياء بسيطة لا تكلفه كثيرا ولا تعيقه في التنقل بها من مكان لآخر.

2: القيمة الاجتماعية للعمل

يعمل الوسط الاجتماعي على نقل الأفكار والمعاني المختلفة للظواهر و التي تؤثر بطبيعة الحال على طريقة تفكير الفرد خاصة في مراحل نموه الأولى، حيث يبدأ فهمه لأمور الحياة والعلاقات بين الناس وتفسيره لما يراه حوله من ظواهر متعددة، وينقل المحيط الذي يحيا به الفرد لهذا الأخير المبادئ و القيم التي ينتجها لتقوده في حياته و لتحدد علاقته مع غيره، فيكتسب الفرد من خلال احتكاكه بالجماعات المختلفة كجماعات اللعب والأسرة والمدرسة والعمل قيمه واتجاهاته، فالقيمة عموما صفة ذات أهمية بالغة في حياة الفرد وهذا لتعلقها باعتبارات نفسية، اجتماعية وأخلاقية توجه سلوكه وعمله، لذا"للبيئة المباشرة المحيطة بالأسرة أثر على مستوياتها المختلفة وعلى تحديد بعض نشاطات أفرادها".[2]

---

[1]- علي محمد جعفر ، المرجع السابق ص 62.

[2]- فؤاد البهي السيد ، **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة** ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1968م ، ص326.

هذا يعني أن أعضاء الأسرة خاصة الصغار منهم يتأثرون بكل سهولة بما يجدون حولهم في محيطهم الخارجي، فيتأثرون بجماعة الرفاق ويقلدونهم فيما يفعلونه، وحسب تركي رابح في كتابه أصول التربية والتعليم، فإن الطفل في سن الحداثة أكثر ميلا إلى الاستقلال اقتصاديا عن أسرته، خاصة إذا ارتفع دخله في العمل الذي يمارسه، فقد يتجه الطفل للعمل تقليدا لأقرانه كما قد يفضل عملا دون الآخر وهذا وفقا لما يراه في بيئته الاجتماعية من قيم و اتجاهات.

إن القيمة الاجتماعية للعمل معروفة في كل المجتمعات ومنذ وجود الإنسان فحسب أحمد حسن الشحات" فتختلف طبيعة القيم ومفاهيمها من مجتمع لآخر، وتعتبر الزيادة النسبية للدخل إلى حد كبير مثالا للقيم التي تسود في كافة النظم الأسرية ".[1]

فالعمل باعتباره موردا للرزق يساهم في الحفاظ على حياة الأفراد وتحسين مستواهم المعيشي، أصبح اليوم ونتيجة للتغير الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لا يقتصر على الرجل لوحده وإنما أصبح ينضر للعمل المأجور للمرأة في المدن والمناطق الحضرية عامة كضرورة، خاصة المتعلمات منهم، حيث لم يعد ينظر لعمل المرأة نظرة دونية، لكن هذا لم يمنع من اعتبار عملها مجرد مساهمة في دخل الأسرة، كما أصبحت الكثير من الأسر تشجع أبنائها على العمل خاصة في العطل المدرسية بدافع تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس منذ الصغر أو كما نسمع الكثير من الأمهات تقول: أعلم ابني" القفازة " بالعامية ليكون رجلا، ومنه أصبحنا نرى أطفالا في الشوارع والطرقات والمقاهي والأسواق والورش الحرفية ينشطون بتشجيع من آبائهم وأمهاتهم خاصة مع تدني القدرة الشرائية ومنه انخفاض المستوى المعيشي.

أما في المناطق الريفية فنجد أن عمل الطفل هو نمط من أنماط التنشئة الاجتماعية إذ " من المعروف أن الطفل في الأسرة الريفية، ينظر إليه بأنه أحد الموارد الاقتصادية المهمة للأسرة حيث أن طبيعة حياة الأسرة الريفية لا تعرف تميزا جادا بين العمل والراحة واللعب، فالحياة هي العمل والعمل هو الحياة فالطفل الريفي ينضج في فكره مبكرا فإنه يصبح لزاما عليه أن يبدأ العمل في سن مبكرة ".[2]

---

[1]- أحمد حسن الشحات ، **الصراع القيمي لدى الشباب** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1977م ، ص 80.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر و مشكلات الأسرة و الطفولة المعاصرة من منظور الخدمةالاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 233.

3: التغير الاجتماعي

يعتقد الكثير من الدارسين في ميدان الأسرة أن التغير الاجتماعي والتكنولوجي قد فرض على المجتمع بصفة عامة، والأسرة بصفة خاصة مصيرا لا مفر منه، وهو الانحلال التدريجي من النمط التقليدي أو ما يطلق عليه العائلة الممتدة إلى الأسرة النواة خاصة مع التحولات الاقتصادية، وتحول الحياة تدريجيا من النمط الريفي إلى النمط الحضري وفي خضم تعقد الحياة وظهور مؤسسات اجتماعية حلت محل الأسرة في كثير من أدوارها.

" فقد ركز ماركس في بحوثه الإمبريقة على الأسرة في بريطانيا من حيث تأثرها بالثورة الصناعية، فطالما استطاعت الآلة أن تحل محل الإنسان في أداء العمل فإنه يمكن مضاعفته والإسراع به، كما أن الآلة يمكن أن تديرها المرأة أو الطفل ويترتب عنه أن جميع أفراد الأسرة تقريبا يمكنهم العمل وأيضا ينتج عن ذلك انخفاض قيمة الأجر بحيث يمكن للجميع أن يعيشوا من خلال الأجر مهما كانت ضآلته ".[1]

من هنا يمكن القول أن اتجاه الأطفال للعمل في سن مبكرة قد يكون وظيفيا من حيث زيادة القوة الإنتاجية وقد يكون خللا وظيفيا من ناحية زيادة نسبة التسرب من التعليم وارتفاع نسبة الأمية بين الأطفال.[2]

عرفت الأسرة في المجتمع الجزائري مثلها مثل سائر المجتمعات تغيرات على عدة مستويات، خاصة الوظائف والسلطة، ففي النظام التقليدي كانت ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد وكان يتمتع بها (السلطة) كبار السن دون غيرهم، أما اليوم ومع تغير الحياة من النمط الريفي إلى الحضري أصبحت السلطة مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي إذ تقلصت سلطة الأب، خاصة مع ظهور قيم جديدة في المجتمع، كخروج المرأة للعمل والذي سمح لها بممارسة سلطات أوسع مقارنة بالنظام التقليدي،" فالأب الجزائري من المسيطر والمهيمن داخل الأسرة، أصبح يعنى مكانة أكثر عدالة ومساواة بين أبنائه، من متسلط أصبح ديمقراطي مدفوعا بالتغيرات التي تحدث على المستوى السوسيواقتصادي والسوسيوسياسي والسوسيو ثقافي من جهة، ومن جهة أخرى بالمكانة الجديدة التي أصبح يحتلها الأبناء الراشدين كمواطنين، لا كأبناء تابعين للأسرة التي يحكمها الأب ".[3]

---

[1]- أماني عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 27.

[2]- نفس المرجع ، ص 27.

[3]-Mustafa Boutefnouchet **, La famille Algérienne**, Edition et diffusion, SNED, Alger, 1980, P.222.

إضافة للتغير على مستوى الوظائف والسلطة، حدث تغير على مستوى القيم الاجتماعية مست خاصة الجانب الاقتصادي حيث ساد الربح السريع والتجارة الحرة والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية أو ما يسمى بالاقتصاد الموازي نتيجة انهيار القدرة الشرائية وزيادة نسب الفقر في المجتمع، هذا ما أدى بالأسرة إلى استغلال كل طاقاتها البشرية لمواجهة هذه الظروف، بما فيها خروج الأطفال إلى سوق العمل.

ثالثا: العوامل التربوية وعلاقتها بعمل الأطفال.

1: التسرب المدرسي.

إن انقطاع الطفل عن التعليم، معناه أن يحرم من حق طبيعي وإنساني تكفله له كل القوانين والدساتير والمواثيق الدولية، ومعناه أيضا أن يحرم من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية ليكون محميا من الجهل والأمية، ورغم أن القانون الجزائري يقر بإجبارية التعليم ومجانيته في المراحل الأولى إلا أن ظاهرة التسرب المدرسي مازالت نسبه عالية.

تلعب الإمكانيات الذهنية للطفل والمعاملة التي يتلقاها في المدرسة دورا في نجاحه أو فشله في الدراسة، فضعف مستوى التحصيل الدراسي إذا لم يتدارك بمتابعة كافية من طرف الأسرة ودروس تقوية في المواد التي يضعف فيها تحصيله، ينعكس ذلك على نفسيته، فيصبح متهاونا تؤثر فيه أبسط المواقف، فقد يتكرر غيابه أو ينقطع عنها نهائيا، فتضعف لديه كل رغبة أو حافز للنجاح في الدراسة، فيظهر مله وكسله في مراجعة دروسه مما يعرضه أكثر لتوبيخ المعلم وتعليقات الزملاء، الأمر الذي يجعل من احتمال رسوبه من المدرسة كبيرا ومنه تركه لمقاعد الدراسة، الأمر الذي يجعله مرشحا للحياة المهنية مبكرا.

وكمثال لبعض الأرقام عن التسرب المدرسي في الجزائر فإن نسبته في السنة الدراسية 2001-2002 م للسنوات الستة الأولى للمرحلة الابتدائية عرفت منحنى تصاعدي: 1.09٪، 0.55٪، 0.78٪، 1.22٪، 2.31٪، 4.62 ٪، من مجموع كلي مثل 84047 تلميذ، 39.91٪ منهم إناث.[1]

وإذا أخذنا أمثلة عن بعض الولايات، فقد تم تسجيل نسب عالية للتسرب المدرسي في السنة الأولى أساسي، ففي السنة الدراسية 2001-2002 وصلت هذه النسبة إلى 8.96 ٪ في ولاية تيبازة، و7.19٪

[1]-Mostéfa Khiati , OPCIT , P.88

في الجلفة، و 4.62 ٪ في تلمسان، و 3.70 ٪ في معسكر أما على مستوى الوطن فتوجد نسبة 14.70٪ من الأطفال توقفوا عن الدراسة في المرحلة الابتدائية خاصة في السنة الأولى.[1]

قد يكون للوالدين دور في نجاح ابنهم أو فشله في الدراسة، ففي كثير من الأحيان يكون تشجيعهم لأبنائهم على العمل أكثر من تشجيعهم على الدراسة، فالتلميذ إذا نشأ في أسرة أمية لا تهتم بمواظبته على الدراسة ولا تعتني بأدائه لواجباته ولا تهيأ له جوا صالحا يساعده على استدراك دروسه، سيصبح من التلاميذ المتأخرين دراسيا أو حتى من المتسربين ويقول الباحث Saib Musette في هذا الصدد " الأطفال المطرودين أو الذين غادروا مقاعد الدراسة، لا يجدون أمامهم سوى الدخول إلى سوق العمل".[2]

إذا كان التسرب المدرسي مقترنا بضعف المستوى المعيشي للأسرة، فسوف يتجه الطفل إذا للعمل في الشارع أو في أي مكان آخر بدلا من الدراسة، وقد يشعر أحيانا بأنه قد نجح في حياته خارج المدرسة خاصة إذا كان ذلك بتشجيع من الوالدين، " فقد يحدث هذا للعديد من الأسباب، ضمنها أسباب اقتصادية، كما يحدث في بعض المناطق الريفية، فيدفع بعض الآباء بالأبناء للعمل دون الدراسة من أجل الكسب، وقد ينطلق الطفل للعمل اليدوي ويتقنه بكل مهارة ".[3]

إن التحصيل الدراسي قد يكون ضعيفا كما يمكن أن يكون عاليا، وهذا يتوقف على عوامل عدة قد تكون مرتبطة بالطفل وحالته الاجتماعية والأسرية كما قد يكون مرتبطا بقدراته العقلية والذهنية، " فهناك بعض الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى تأخر التلميذ دراسيا، ففي بعض الأحيان يضطر التلميذ إلى التغيب عن المدرسة حتى يتسنى له أن يعمل لمساعدة أسرته الفقيرة، وبطبيعة الحال فإن هذا التلميذ لن تتوفر له ظروف ملائمة لاستذكار دروسه في المنزل ". [4]

وخلاصة القول فإن الفشل الدراسي يلعب دورا مهما في التحاق الأطفال بالعمل، حيث يصبح ذلك العمل المآل الوحيد للطفل ويمسي من المفضل أن يتعلم حرفة أو صنعة تعينه على الحياة فيلتحق بعمل غير مناسب لمرحلته العمرية أو لإمكاناته الخاصة وقد يتضمن مخاطر كبيرة في ظروف تخلو من المراقبة والإشراف أو الرعاية الصحية

---

[1]–Mostéfa Khiati, OP.CIT , P.88

[2]- Saib Musette, OPCIT , P. 42

[3]- هالة حلمي ، **(طفلي يكره المدرسة ، لماذا؟)** ، مجلة العربي ، العدد 443 ، الكويت ، جانفي 1995م ، ص 203.

[4]- الطيب محمد عبد الطاهر ، **التلميذ في التعليم الأساسي** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1915 ، ص74.

2: تدني القيمة الاجتماعية للتعليم.

ينتشر عمل الأطفال في كثير من الأحيان كنتيجة طبيعية لما يحصل عليه من تأييد اجتماعي حيث ساد نظام من القيم الاجتماعية يتقبل هذه الظاهرة كأمر واقع و طبيعي، وهذا التأييد يأتي من جانب الأسرة و المجتمع، فأسرة الطفل العامل تكون في معظم الأحيان المدعم الأول له بسبب عدم إدراكها للمخاطر التي قد يتعرض لها من جهة ولمشاركته في ميزانيتها، فبالرغم من الأجور المتدنية التي يحصل عليها الأطفال إلا أن مشاركتهم في الإنفاق على الأسرة يعطيهم شعورا بالمكانة والاعتزاز بالنفس وبالفخر مما يمنحهم حالة من الرضا عن العمل، ومن العوامل التي قد تزيد من هذا الرضا، كراهية الطفل للمدرسة والتعليم بصفة عامة وتأييد الأسرة لدوره، وشعوره بأن العمل هو سبيله لمستقبل أفضل ويشبع حاجاته النفسية والاجتماعية.

كما أن للمنظومة الثقافية المهيمنة في مجتمعنا دور في مسار عمل الأطفال إذ أن هناك جملة من القيم الثقافية قد تصب في اتجاه دعم الظاهرة وشرعنتها ، من قبيل رغبة الآباء في إكساب أبنائهم القدرة على تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات أو توريثهم مهنتهم التي توارثوها بدورهم عن آبائهم، من جانب آخر هناك القيم المادية الاستهلاكية التي غزت مجتمعاتنا و أخذت تتبوأ مكانة رفيعة في ظل طغيان قيم الرأسمالية والعولمة، مقوضة دعائم الترابط والتلاحم الاجتماعي.[1]

في الجزائر بعد الاستقلال كان ينظر للتعليم على أنه النهج الأفضل للوصول لأرقى درجات السلم الاجتماعي والحصول على العمل اللائق، هذا خاصة مع الظروف والمعطيات التي كانت سائدة، حيث كانت الجزائر في حاجة ماسة إلى المتعلمين والمتخرجين من مختلف المعاهد لتسيير القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع العلم أن الأمية آنذاك كانت تمس نسبة كبيرة من أفراد المجتمع مما اضطر الحكومة الجزائرية لجلب المتخصصين من دول عربية كالعراق ومصر وفلسطين.

أما اليوم ومع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وبروز العولمة ومخاطرها على القيم الاجتماعية والثقافات المحلية بدأنا نرى ظواهر اجتماعية دخيلة وأفكار غريبة عن مجتمعنا وثقافته كانتشار القيم المادية وثقافة الربح السريع، وبعض الاعتقادات والأفكار الناتجة عن قصر الطموح والأفق المحدود، كالاعتقاد أن العمل أو تعلم حرفة أفضل من الدراسة لدى الأولياء خاصة ذوي المستوى التعليمي الضعيف، إذ أن المستوى

---

[1]- خالد سليمان ، سوسن مرقة ، **(أضواء على ظاهرة عمل الأطفال)** ، عالم الفكر ، العدد 3 ، المجلد 30، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، مارس 2002م ، ص 138.

الثقافي والتعليمي لأفراد الأسرة له دور فعال في توجيه اهتمام الطفل إما للدراسة أو للعمل، لأنه قليل الخبرة ويتأثر بسهولة بما يسود حوله من أفكار واتجاهات وقيم، فإذا نشأ في أسرة لا تعطي اعتبارا إلا للماديات وفي وسط اجتماعي لا يهمه سوى الربح السريع، خاصة مع انتشار وتوسع العمل الحر فإنه سيكتسب حتما هذه الأفكار ويتجه إلى سوق العمل مبكرا.

يحرص الطفل عادة في كل أوجه نشاطه على إرضاء الكبار رغبة منه في الحصول على الثواب والرضا كما يحرص على إرضاء الأقران بما يجلب له السرور ويكسبه حبهم وتقديرهم وترحيبهم به كعضو في جماعتهم لأنه بحاجة إلى أن يشعر أنه موضع تقدير وقبول واعتراف واعتبار من الآخرين، لكي يقوم بدوره الاجتماعي السليم والذي يتناسب مع سنه ومع المعايير الاجتماعية، كما يصبو الطفل إلى الاستقلال والاعتماد على النفس وتحمل بعض المسؤولية... ويحتاج إلى الشعور بالحرية والاستقلال وتسيير أموره بنفسه دون معونة من الآخرين مما يزيد ثقته بنفسه.[1]

قد ينظر بعض الآباء خاصة الفقراء للتعليم على أنه ليس شيئا مهما، ويكونون أقل ميلا في مناقشة أولادهم في النشاطات المدرسية، وكذلك أقل تقييما لإنجازات أبنائهم العلمية ومنه يكون لديهم (الأبناء) ميل إيجابي أقل نحو المدرسة ويكونون أقل تأثيرا بالمدرسة التي قد ينظر إليها كبيئة عدوانية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اتجاهات الآباء في ذلك.[2]

يمكن القول هنا أن تسرب الأبناء من المدرسة قد يرجع بشكل مباشر إلى الخبرات السابقة للوالدين بالعملية التعليمية، حيث يعتقد الكثير منهم بعدم جدوى الاستمرار في التعليم لعدم الاستفادة منه بشكل مباشر بالنسبة لمستقبل الطفل العادي، كما يرى الكثير أن العملية التعليمية مكلفة ماديا وغير مجدية للأبناء، نظرا لسوء معاملة المدرسين، وصعوبة المناهج الدراسية وكثرة الرسوب لذلك يرى العديد من الآباء أن العائد الملموس والسريع يتمثل في احتراف الطفل للعمل اليدوي[3].

هناك نقطة هامة يجب الإشارة إليها وهي المكانة السوسيو اقتصادية المعلم بصفته أول وأهم شخصية يصادفها الطفل في المدرسة، ويقضي معه أوقات طويلة يوميا، فجماعة المعلمين هي أكثر الجماعات المهنية ارتباطا بالطفل بصورة متكررة، حيث يؤدي المعلم دورا نموذجيا للأطفال، فهم يميلون لتقليده

---

[1]- أماني عبد الفتاح ، المرجع السابق، ص 37.
[2]- نفس المرجع ، ص 72.
[3]- علا مصطفى و آخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 151.

ومحاكاته في تصرفاته، لكن في بعض الأحيان قد تختلف الأوضاع في ظل الوضعية الصعبة التي يعيشها المعلم اليوم، والتي تنعكس بلا شك على مكانته في المجتمع، خاصة إذا لاحظ التلاميذ وضعية معلمهم المزرية، الأمر الذي يكون له أثر عميق في المستقبل ينفرهم من التعليم وتهتز مكانة المعلم لديهم، وبالمقابل يلاحظون أشخاصا لا علاقة لهم بالتعليم، ويمارسون ما يطلق عليه اليوم بالأعمال الحرة، يجنون من خلالها أرباحا طائلة، ونتيجة لذلك النجاح المادي، تصبح هذه الفئة هي النموذج الناجح في الحياة والذي يحظى بمكانة اجتماعية، وبالتالي نجد الطفل يحاول محاكاتهم وتقليدهم، ويتخذهم كصورة نمطية ومثل أعلى يقتاد به.

فالمعلم في نظر الطفل هو من يمثل العلم، وقد لا يؤدي هذا الدور في كثير من الأحيان نتيجة لظروف معيشية صعبة " فالمعلم المحبط المثقل بالهموم والذي يعاني من الفقر والعوز ولا يستطيع هو نفسه مصدر إشباع، ولذا يتعين رفع المستوى المادي والعلمي والمهني والتربوي لمعلمينا وتجديد خبراتهم"[1]

3 : العامل الثقافي.

إن الثقافة هي مجموع التقنيات والعلاقات و المعايير والأهداف والعقائد التي تسود جماعة ما، فهي إذن عنصر تنظيم وتوجيه لحياة أفراد هذه الجماعة ومن المعروف أيضا أنها راسخة وهو ما يبرر سلطة العديد من الأنماط الاجتماعية المتوارثة التي اكتسبت قوتها من خلال استمرار اعتقاد الناس بها، والامتناع عن البحث في صحتها ونجاعتها أو عدم جدواها، فالتسليم ببعض الأنماط الثقافية السائدة هو الذي يبرر قبولنا بالعديد من السلوك الذي ليس لنا يد في إنتاجه، لكن لنا يد في بقائه و تطوره.

فبالإضافة إلى العوامل الرئيسة لعمل الأطفال والتي تعرضنا لها سابقا كالفقر والتسرب المدرسي وغيرها، هناك عوامل ترتبط بموروثنا الثقافي الذي قد يعتبر عمل الأطفال في سن مبكرة أو مشاركتهم في أي نشاطات تعود عليهم بالربح سلوكا عاديا ومقبولا ويستحق الثناء، بل وأحيانا ضروري حتى يبني الطفل شخصيته ويكتسب حرفة تفيده في مستقبله، ففي الموروث الثقافي لمجتمعنا عدة أمثال شعبية تشجع على العمل خاصة الحرفة اليدوية: (تروح محنة الوالدين وتبقى صنعة اليدين) ، (تبع حرفة بوك ليغلبوك)، وهي أمثال ضاربة في القدم ولها معانيها وقوتها في الثقافة الاجتماعية التي ترى أن تعلم حرفة منذ الصغر هي

[1]- عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي الأزراطية، مصر، 1984،ص131.

التي تحسم الصراع من أجل البقاء، ومن جهة أخرى فبعض الآباء لديهم اعتقاد أن ما يتعلمه أبناؤهم في المدارس ليست له أدنى علاقة بواقع حياتهم اليومية و مستقبلهم المهني.

هناك اعتقاد يذهب إلى اعتبار عمل الأطفال نوعا من أنواع التنشئة الاجتماعية، رغم أنه لا تنشئة اجتماعية تقوم على حساب الحقوق الطبيعية للطفل في أن يحيا طفولة كاملة يتشبع من خلالها بدفيء الأسرة واللعب، وليست هناك ضمانات ألا يتعرض هذا الطفل لما يعاكس ويعيق الهدف لدفعه لخوض تجربة العمل مع صغر سنه، فعمل الطفل غالبا ما يكون في ظروف مخالفة للجو العائلي إذ لا توجد فيه أي أفضلية للطفل مقارنة بالآخرين، بل يتساوى فيه مع الراشدين، جو يسود فيه قانون البقاء للأقوى، مما يؤدي إلى آثار سلبية تهدده من الناحية الاجتماعية والجسدية والنفسية.

كما يوجد عامل لا يمكن إغفاله وهو تفضيل العديد من المؤسسات والورش الصناعية والحرفية وبعض التجار لليد العاملة الرخيصة المتمثلة في الأطفال، بحجة أنهم لا يطالبون بحقوقهم ويعملون بأجور متدنية وأحيانا لأوقات طويلة ونجدهم غير مسجلين، وهم يمثلون يدا عاملة مطيعة وقليلة التكلفة فلا مطالبة بالعطل ولا عمل نقابي ولا إضرابات، وهذا يزيد من ربح المشغل ويزيد من معاناة الطفل وتضاعف من استغلاله، الأمر الذي يوجهه في الكثير من الحالات إلى الانحراف، انتقاما لما يتعرض له في محيط عمله، فعمل الأطفال إذن ينطوي على عدد من التعاملات والعلاقات وأساليب التنشئة التي يكون لها قسط كبير في تشكيل شخصية الطفل ورسم ملامح مستقبله.

خلاصة الفصل:

توجد مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والتربوية لها علاقة بظاهرة عمل الأطفال، أهمها المستوى المعيشي للأسرة والذي يعد من أهم المؤشرات عن النمو الاقتصادي لأي بلد.

إن لتدني المستوى المعيشي للأسرة تأثير واضح ومباشر على هذه الأخيرة وعلى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، حيث يخلق صعوبات تربوية عدة كعدم القدرة على تلبية مستلزمات الدراسة، وقد يرتبط ضعف المستوى المعيشي للأسرة بتعطل رب الأسرة مثلا عن العمل لأي ظرف من الظروف مما يؤدي إلى فقدان الكثير من الامتيازات، فالبطالة قد تلقي بظلالها على الكثير من الأسر كما عرفته الجزائر خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي عرفتها مطلع التسعينات من القرن الماضي، وما خلفته من انتشار للفقر وضعف القدرة الشرائية وزيادة نسب التسرب المدرسي، حيث يجد الطفل نفسه مرشحا للدخول إلى سوق العمل خاصة إذا ترك مقاعد الدراسة من أجل العمل لمساعدة أسرته ماديا.

توجد ظروف أسرية أخرى قد تكون لها علاقة بتوجه الطفل لسوق العمل، فإذا تعرضت الأسرة إلى تفكك أو تصدع على مستوى العلاقات وما قد ينتج عنه كتغيب أحد الوالدين عنها نتيجة طلاق أو نزاع أو هجر فسوف يكون له تأثير سلبي على الطفل، فقد يفقد الراحة النفسية والمودة التي تعود عليها خاصة إذا دخل فرد جديد إلى هذه الأسرة كزوجة الأب أو زوج الأم، هنا سوف يصبح الطفل في حالة صراع مع هذا الفرد الجديد و مع نفسه وقد تتسع الاضطرابات إلى الحد الذي يؤدي بالطفل للهروب من جو الأسرة إلى جو أكثر أمان وراحة، فقد يجد هذه الراحة في الشارع فيتعلم بعض النشاطات التجارية ويجد فيها تعويضا عن ما يعانيه في أسرته كما تشعره بنوع من الاستقلالية.

الظروف التربوية والتعليمية أيضا قد تكون لها دورها في عمل الأطفال، ففي بعض الحالات يجد الطفل نفسه غير قادر على التكيف مع الوسط المدرسي نتيجة لعدة عوامل متداخلة، ترجع إما للمدرسة نفسها كتنظيم أو للأسرة أو للطفل في حد ذاته، ومنه قد يترك الطفل مقاعد الدراسة في سن مبكرة الأمر الذي يرشحه للحياة العملية لملأ فراغه وإثبات ذاته خاصة إذا كانت أسرته فقيرة، كما يمكن أن تتدخل عوامل ثقافية وقيمية أخرى تشجع على عمل الأطفال كبعض التقاليد والأعراف التي تقدر عمل الطفل وتعتبره نوعا من تحمل المسؤولية الذي يضمن للطفل مستقبله خاصة ما يتعلق بتعلم الحرف اليدوية، في هذه الحالة يكون العمل بتشجيع من الأولياء خاصة إذا كان مستواهم التعليمي ضعيف.

الفصل الخامس

انعكاسات ظاهرة عمل الأطفال

تمهيد:

إن تقويض المقومات الأساسية التي ينبغي لكل طفل أن يتمتع بها من أجل نموه السوي، من شأنه أن يقود الطفل إلى الوقوع فريسة للاضطرابات الاجتماعية والنفسية والجسدية، وتعد ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر التي قد تعمل على زعزعة تلك المقومات، إذ غالبا ما يضطر الطفل العامل إلى معايشة ظروف وأوضاع عملية بالغة الخطورة مليئة بالاستغلال، كالعمل في أماكن تشكل خطورة صحية والتعرض للمواد الكيميائية وحرارة وغبار وضوضاء، ومخاطر التعامل مع الآلات وصولا إلى الاحتكاك بأصناف اجتماعية منحرفة قد تهدد مستقبله.

أولا: الانعكاسات الاجتماعية

يعتبر عمل الأطفال من الناحية الاجتماعية إهدارا للطاقات البشرية . فالأطفال هم ثروة المستقبل ويتوقف مستقبل أي أمة على مدى الإعداد الجيد الذي يحظى به جيل الصغار، إذ إن طفل اليوم هو رجل المستقبل، لذلك فإن هذه الظاهرة هي ثغرة تضعف من كيان المجتمع لأنها تشكل خطرا على التربية والتعليم، كما أنها تشكل إهدارا تربويا وماديا، حيث من المفترض أن نجد هؤلاء الأطفال العاملين خلف مقاعد الدراسة في علاقة مع المعلمين والكتب المدرسية وهذا يكلف الدولة أموالا طائلة قد تضيع هباء، فالطفل الذي قضى في المدرسة فترة تمتد لبضع سنوات، تتحمل الدولة خلالها بمصاريف تعليمه فإن عدم استقراره في التعليم ومغادرته لمقاعد الدراسة من أجل العمل يهدر ما سبق وأنفق على تعليمه.قد يكون لعمل الأطفال آثار على عدة مستويات حيث يجد الطفل نفسه في بيئة جديدة وهي بيئة العمل التي في غالب الأحيان تتمثل في الشارع حيث ينسج علاقات مع أفراد لا خيار له في اختيارهم أو انتقائهم، "فهنالك أنواع معينة من الأعمال تعرض من يمارسها للتعرف على أنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة والمقاهي ومحلات تناول الخمور والمخدرات وتجارة الأرصفة وغيرها، ولا شك أن مثل هذه المهن تتيح المجال للأطفال لتعلم فنون الجريمة والاحتيال خاصة إذا كان هؤلاء الأطفال بعيدين عن رقابة الأسرة". [1]

[1]- علي محمد جعفر ، المرجع السابق ، ص 60.

إن الطفل ينشأ بالشكل السليم في حالة ما إذا راعى المحيطون به قدرته الجسمية وإمكاناته الذهنية، ففي حالة ما إذا توجه إلى سوق العمل نتيجة لأي ظرف من الظروف قد يتسبب ذلك في وقوع خلل في عملية التنشئة الاجتماعية.

ففي دراسة قام بها باحث فرنسي (لويس بيرونLouise Biron)، سنة 1977م في كندا على عينة من الأطفال المتمدرسين وربط في هذه الدراسة بين ظاهرة العمل وظاهرة الانحراف فوجد أن هنالك نسبة كبيرة من المنحرفين يعملون بالمساء خارج أوقات الدراسة أو في نهاية الأسبوع. [1]

هنالك مشكلات اجتماعية عديدة قد تنجم عن ظاهرة عمل الأطفال حيث تؤدي إلى حرمانهم من مواصلة تعليمهم وتحصيلهم العلمي إذ ينصرف الطفل العامل عادة عن الدراسة ويتفرغ وهو في سن مبكرة للعمل كمساعد هامشي لمن هم أكبر منه سنا وبالتالي ينشئ وهو قليل لا لتجربة والتعليم مما يؤدي إلي زيادة نسب الأمية في المجتمع.

كما نجد أن غالبية الأطفال العاملين ينقطعون نهائيا عن الدراسة والتعليم الأمر الذي وكما قلنا سابق يزيد من أعداد الأميين والهامشيين في المجتمع في الأجيال القادمة مما سيؤدي إلى نتائج أمنية واجتماعية غاية في الخطورة.[2]

كما نجد أيضا أن من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تترتب عن عمل الأطفال هي شح أو انعدام فرص العمل المتاحة للكبار ممن هم في سن العمل(البطالة)، حيث نجد في كثير من الأحيان أصحاب العمل يفضلون صغار السن من الأطفال للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق الإشارة إليها مثل انخفاض الأجور والطاعة العمياء وعدم المطالبة بالحقوق، وغير ذلك من العوامل التي تجعل أصحاب العمل لا يرغبون في تشغيل البالغين و يفضلون عليهم الأطفال، مثل هذه الحالة تؤدي إلى تضاعف نسب البطالة في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العديد من الإختلالات الاجتماعية.

كما أن هذه الظاهرة تؤدي إلى ظهور بعض السلوك والعادات الضارة لدى الطفل كتعاطي المخدرات والتدخين واكتساب عدة سلوك أخرى غير سوية كالانحراف الأخلاقي الذي يتعلمه من رفاق السوء.

---

[1]-Maurice Cusson**, Délinquants pour quoi**, Canada,1981, P.187

[2]- عبد الرحمان بن محمد عسيري ، المرجع السابق ، ص 118.

يدرج العديد من الباحثين عمل الأطفال ضمن العوامل الرئيسية المسببة لانحراف الأحداث إذ قد يؤدي ذلك إلى فساد أخلاقهم وانسياقهم لارتكاب الجرائم، نتيجة لظروف العمل من جهة ولطبيعة بعض الأشخاص الذين يتعاملون معهم من جهة أخرى، وتتعمق احتمالات انحراف الطفل العامل وتفجر مكامن الإحباط لديه، خاصة في ظل التفاوت الاجتماعي وتنامي الفجوة بين الفقراء والأغنياء.[1]

فمعدلات الجريمة مثلا تزيد في الدول التي ترتفع فيها معدلات عمل الأطفال، إذ أن هؤلاء الأطفال عادة ما يكونون دون أي وازع ولا رقيب ويختلطون بمن هم أكبر منهم سنا، ونتيجة لذلك يضطر هؤلاء الأطفال إلى الانخراط في بعض شبكات العصابات المنظمة، وغالبا ما يعملون في مجالات السرقة وتجارة المخدرات وحتى في الدعارة أحيانا، وتؤكد هذه الحقيقة العديد من الدراسات، حيث أشارت دراسة لرادابارنين في 1997م عن الأطفال العاملين في اليمن أن أكثر من 32بالمئة من الذين شملهم المسح يتعاطون القات(عشبة مخدرة معروفة في اليمن) بعضهم يتعاطونها إلى 3 مرات يوميا، وبعض المرات مصحوبة بالتدخين من 10 إلى 20 سيجارة يوميا، كما أنهم يعانون من شروط العمل التي ترغمهم للبقاء لمدة طويلة بعيدا عن رقابة عائلاتهم مما يعرضهم للجريمة و شرب الكحول.[2]

من ناحية اجتماعية أخرى فإن وجود هذه الظاهرة الاجتماعية في أي مجتمع سيؤثر سلبا على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تتماشى هذه الظاهرة مع متطلبات سوق العمل من حيث السن والمهارة، لأن التنمية الاقتصادية تعتمد على يد عاملة ذات كفاءة وخبرة، وليس على الأطفال حيث تؤدي إلى ضعف إنتاجية الفرد وعدم قدرته على البحث عن فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى البطالة المقنعة.

بالنسبة للأسرة فقد تجد نفسها في مواجهة قيم جديدة يأتي بها الطفل العامل من الشارع هذه القيم هي في غالب الأحيان مبنية على أسس مادية اكتسبها هذا الطفل من الربح السريع الذي يتلقاه مقابل أعماله ونشاطاته التجارية، كما قد تجد الأسرة نفسها في صراعات ومشاكل،خاصة إذا تسبب هذا العمل في الانحراف.

---

[1]- خالد سليمان ، سوسن مرقة ، (**أضواء على ظاهرة عمل الأطفال**)، عالم الفكر ، العدد 3 ، المجلد 30 ، الكويت ، 2002 ، ص 140.

[2]- عبد الرحمان بن محمد عسيري ، نفس المرجع السابق ، ص 115.

ثانيا : الانعكاسات التربوية :

إن الطفولة مرحلة هشة تتطلب عناية خاصة وفائقة تضمن النمو والتكامل بصفة متوازنة، ومن هنا فإن تقويض المقومات الأساسية التي ينبغي لكل طفل أن يتمتع بها في سبيل نموه السوي،من شأنه أن يقوده للوقوع فريسة للاضطرابات النفسية والتربوية وحتى الجسدية.

تعتبر ظاهرة عمل الأطفال من الانتهاكات الصارخة التي تعمل على زلزلة تلك المقومات،إذ غالبا ما يضطر الطفل العامل إلى معايشة ظروف وأوضاع بالغة الخطورة، ناهيك عن المعاملة القاسية العنيفة التي قد يتلقاها من أرباب العمل الذين يتفنن بعضهم في تعذيب الأطفال وتوجيه الإساءات اللفظية والجسدية إليهم، والتي قد تصل إلى مستوي الاستغلال الجنسي ،تلك الإساءات التي لا تكتفي عادة على ترك بصماتها على الأجساد الغضة للطفل فحسب وإنما تتجاوز ذلك لتوجيه صدمات نفسية بالغة الخطورة لهم قد تؤثر على أمنهم و استقرارهم النفسي،ومن شأن فقدان الإحساس بالأمن لدى الطفل أن يؤثر على ثقته بنفسه ومنه توازنه النفسي والعاطفي في المستقبل.

كما أن ظاهرة عمل الأطفال قد تؤثر على الحياة المدرسية سلبا وذلك بتعرض الطفل لخطر التسرب المدرسي أو الرسوب كأقل ضرر طبعا بعد تذبذب تحصيله الدراسي وضعفه تدريجيا إذ تدفع ظروف العمل غالبا بالطفل إلى إهمال دروسه والعجز على مواجهة المتطلبات المدرسية ما يزيد من قابلية تسربه من المدرسة إن لم يكن قد تسرب منها بالفعل، هروبا من الأساليب والأنماط التدريبية التلقينية القمعية التسلطية في كثير من الأحيان.

وعقب انقطاع الصلة بين الطفل والمدرسة سرعان ما يندمج مع سوق العمل الذي غالبا ما يتمثل في النشاطات المؤقتة في الشوارع خاصة في التجارة، أو في بعض الورش الصناعية في الأحياء الشعبية خاصة في النجارة والحدادة أو بعض الحرف اليدوية الأخرى، هذا إن لم يتخذ من الشارع مقرا دائما له.

وبطبيعة الحال يبذل أصحاب العمل في البداية قصارى جهدهم لجذب الأطفال واستدراجهم لسوق العمل،الأمر الذي يجعل منهم يتشربون بمستوى من القيم والأخلاق لا يتلاءم مع سنهم ولا مع القيم الاجتماعية السائدة، كاكتساب مختلف السلوك الإنحرافي كالسرقة والغش والاعتداء والتدخين وحتى الإدمان على المخدرات أو الانضمام إلى بعض عصابات السطو والسرقة، أو تجعل منهم أعضاء في بعض شبكات الدعارة التي لا تتورع على استغلال الأطفال أبشع استغلال.

الطفل الذي يعمل في الشارع قد يضطر للبقاء فيه ساعات طويلة الشيء الذي يعيقه في متابعة دراسته وقد يؤدي به الأمر حتى إلى التسرب نهائيا من المدرسة، ويجد نفسه من جهة أخرى محروما من اللعب الذي يعتبر نشاطا جد مهم في بناء شخصيته.

إن ظاهرة التسرب المدرسي ترتبط بالكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية إلا أننا هنا نركز على عمل الطفل، رغم إجبارية التعليم في الجزائر، ويعتبر ارتفاع معدل التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الابتدائي من أهم المشكلات التي تزيد من نسب الأمية في المجتمع.

وقد أظهرت بعض الدراسات انخفاض مستوى التعليم بشكل ملحوظ بين أسر الأطفال العاملين حيث تبلغ نسبة أمية الآباء في إحدى هذه الدراسات 63% والأمهات 80.5%، وما يسهم في ذلك انخفاض وعي أسر الأطفال بأهمية التعليم، في انخفاض و تدني قيمة التعليم لديهم، ويؤكد هذا الوضع وجود علاقة عكسية بين عمل الأطفال والحالة التعليمية في أسرهم.((1))

لقد تبين من الكثير من الدراسات أن غالبية الأطفال الذين التحقوا بالعمل في كافة من البلدان العربية أو غير العربية قد انقطعوا عن الدراسة والتعليم، أو لم يلتحقوا أصلا وارتفاع حجم الظاهرة في الوطن العربي يزيد من عدد الأميين والهامشيين في المجتمع في الأجيال القادمة، مما سيؤدي إلى نتائج أمنية واجتماعية غاية في الخطورة.(2)

كما توصلت بحوث كثيرة إلى وجود علاقة عكسية بين عمل الأطفال و مسيرتهم الدراسية لأن حصول الأطفال على الأموال وتداولها يغريهم بالاستمرار في العمل والتخلي عن مقاعد الدراسة في وقت مبكر،كما يفضل بعض الأطفال العمل عن التعليم من الناحية الاقتصادية لأن استمرارهم في التعليم لن يغير شيئا من تصوراتهم المستقبلية، ويمثل هذا الموقف استجابة لحقائق بعينها بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبيئاتهم، ومنها نقص الأعمال المحلية التي تستوعب أعداد كبيرة من العاملين المتعلمين وتدفع لقائها أجورا مجزية.

إن عمل الأطفال له أيضا انعكاسات على الجانب النفسي إذ يحرم الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة من الاستمتاع بفترات طفولتهم وتكون حياتهم جافة، ويعانون كذلك من عدم تقدير النفس واحترامها، وتراودهم هذه الأحاسيس بصورة خاصة عندما يرون أقرانهم الذين أكملوا تعليمهم وهم في مراكز مرموقة

(1)- أماني عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 99.
(2)- عبد الرحمان بن محمد عسيري ، المرجع السابق ، ص 118.

ويستمتعون بثمرات تعليمهم ، ونتيجة لذلك تترسب في نفوس هؤلاء الأطفال مشاعر الحقد والحسد وسائر الأمراض الاجتماعية، وبالتالي ينشئون وهم كارهون لهذا المجتمع، الذي لم ينصفهم ولم يساعدهم على تطوير أنفسهم.

في كثير من الأحيان يتعرض الأطفال أثناء عملهم مبكرا لاعتداءات قد تكون من أصحاب العمل أو من الزبائن الذين قد يتعاملون معهم بقسوة وعنف، مما قد يؤثر في نفسيتهم ويشعرهم بالاضطهاد وأنهم مستهدفون من قبل الآخرين، مما يجعلهم ينشئون وفي أنفسهم مشاعر النقص وتتولد لديهم عقدة الدونية.[1]

ثالثا: الانعكاسات النفسية

إن الطفل العامل رغم ضعفه وحاجته إلى الرعاية والحنان، يجد نفسه بدلا من أن يكون تابعا، يصبح معيلا للكبار من عائلته في العيش، رغم أنه في مرحلة حرجة تتكون فيها البذور الأولى للنمو النفسي، وقد يؤثر العمل في سن مبكرة على التوافق الشخصي والاجتماعي للطفل بما يؤثر بالتالي على تقديره لذاته.[2] فالتوافق النفسي يتحقق من خلال تقبل الطفل وإحساسه بقيمته الشخصية وبحريته في توجيه سلوكه وإحساسه بالانتماء، والطفل العامل لا يختلف عن غيره من الأطفال، فهو يمتلك نفس الدوافع لإشباع حاجاته النفسية مثل الأطفال جميعا، لكن نجده في الغالب يتصف ببعض الصفات السلبية كفقدان الشعور بالأمن، مما قد يستثير لديه نزعات دفاعية غير سوية تؤدي به إلى الإحساس بالاغتراب وربما إلى درجة كراهية الذات، خاصة إذا كان يعامل كسلعة، فيتعطل عن العطاء ويفقد الدافعية للحب والمشاركة والإنجاز.

إن التوافق الاجتماعي الذي يفتقد الطفل العامل لمحدداته يمكن أن يعرضه للعديد من مظاهر اختلال الصحة النفسية، نتيجة افتقاده لأشكال الصداقة التي تتفق مع معاييره العمرية، لذلك يكون أكثر استهدافا للإصابة بالاضطرابات النفسية العديدة منها الاكتئاب والقلق ومشاعر الملل والتوتر والعجز عن التصرف بكفاءة.[3]

---

[1]- عبد الرحمن بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص 119.

[2]-إبراهيم سمير عبد القادر، **التوافق الاجتماعي لدى بعض الأطفال المعوقين بصريا وضعاف البصر**، معهد الدراسات العليا للطفولة، القاهرة، 1993، ص34.

[3]- الضب، نادية رشاد، **عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسي**، دراسة ميدانية على الأطفال العاملين بالورش الصناعية، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس،1993، ص187.

وحسب الكثير من علماء النفس فإن المناخ الذي يجمع الأطفال العاملين يكشف عن بيئة تتميز بالنزعة للعدوانية، وميل إلى الخضوع، وسيادة روح الأنانية والفردية.[1]

كما أن المعاملة السيئة التي يتلقاها الطفل المشغل أو بعض الأشخاص الآخرين قد يكون لها دور كبير في الاضطرابات النفسية والسلوكية له، فتواجده بعيدا عن العائلة وعن المدرسة وأماكن اللعب وتعرضه للضرب و الإهانة أحيانا من طرف المشغل، تساهم في زعزعة التوازن النفسي عنده، وتفقده القدرة على التعامل مع مواقف الحياة، ولا تسمح له بالنمو والتشكل بطريقة طبيعية وسوية، فحسب تقرير عن عمل الأطفال في المغرب مثلا، " فإن الأطفال العاملين تمارس عليهم كل أنواع السب والشتم والضرب والعنف، سواء الجسدي أو النفسي، بحيث سجل بمنطقة مكناس والحاجب تلقي 81% من الأولاد و78% من البنات أشكالا متنوعة من العنف والضرب.[2]

إن الضغط الذي يتعرض له الطفل من طرف المشغل وما يصاحبه من تفنن في الإهانة والتعذيب و الاعتداء الجنسي في كثير من الحالات، يساهم في اضطراب الحالة المزاجية عندهم والتي تنعكس على شكل حالة من القلق والاكتئاب والإجهاد النفسي ومعاداة المجتمع، بالإضافة إلى الكثير من السلوك المنحرف الذي قد يظهر على الطفل كالسرقة والغش والاعتداء وعدم حفظ الأمانة، لإحساسه بانعدام العدالة الاجتماعية بينه وبين غيره من الأطفال العاملين، ويولد في نفسيته نوعا من الإحباط والحرمان والشعور بالدونية، خاصة عند مشاهدته للأطفال المتمدرسين الذين يعكسون طموحاته.

رابعا:الانعكاسات صحية

أشار العديد من الباحثين الاجتماعيين إلى المخاطر الصحية للعمل على الأطفال خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة تكوين الطفل الجسمية والعقلية و النفسية فهو غير مستعد لممارسة أي عمل شاق على حساب نشاطات أخرى كاللعب والتسلية والتعليم.

إن الطفل في الحياة العملية قد يجد نفسه مرغما على العمل في أماكن قذرة تعرضه لمختلف الأمراض، وبما أنه يعمل بطرق غير قانونية فإنه لا يتمتع بأي حماية أو ضمان في حالة إصابته بأي حادث من

---

[1]-بيومي، عواطف عبده، **التوافق الشخصي والاجتماعي لدى الأطفال المحرومين وغير المحرومين من الرعاية الوالدية**، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 1996، ص22

[2]- محمد المناصف وآخرون، **عمل الأطفال في المغرب: تشخيص واقتراح مخططات عمل وطنية وقطاعية**، مكتب العمل الدولي، وزارة التشغيل، 1999، ص37.

حوادث العمل، فمثلا الطفل الذي يعمل بقطاع الفلاحة يتعرض لعدة أخطار كحرارة الشمس أو الرياح أو البرد والأمطار والجليد،وحتى المواد الكيميائية المستخدمة في الفلاحة يمكنها أن تشكل خطرا بالغا على صحته، فقد يتعرض لاستنشاق المبيدات وربما حتى أكلها من خلال بعض المحاصيل.

أما الذي يعمل في الصناعة يتعرض لأخطار أخرى ناتجة عن الآلات المعقدة التي لا يستطيع استخدامها جيدا، مما يعرضه أحيانا حتى للإعاقة الجسدية أو أي إصابة أخرى كفقدان أحد أصابعه أو يديه.

كما أن الضوضاء الشديدة خاصة في بعض ورشات النجارة والحدادة وبعض الورش الميكانيكية تنتج في كثير من الأحيان آثار سلبية على حاسة السمع لدى الطفل، أو ما يسمى بالصمم المبكر بالإضافة إلى عدم التركيز وبعض الآثار على الجهاز العصبي.

تشير زينب يوسف في دراسة لها، عن الجوانب الصحية في عمالة الأطفال، إلى أن هناك مخاطر طبيعية يتعرض لها الطفل العامل تتمثل في الضوضاء والحرارة الشديدة، الناشئة عن العمل في بعض الأماكن التي تستدعي استخدام آلات وأدوات ترفع من درجة حرارة الموقع الذي يعمل به الطفل، هذا إضافة إلى المخاطر الصناعية مثل التعرض للمواد الكيميائية، والمخاطر الميكانيكية الناجمة عن التعامل غير الواعي مع الآلات وعدم استخدام وسائل الوقاية.[1]

كما اهتمت دراسة أخرى كانت بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأطفال والمركز القومي للبحوث الاجتماعية بمصر، بالآثار الصحية لعمل الأطفال، وبعد الكشف الطبي لعينة من الأطفال العاملين خاصة في مصانع النسيج، توصلت إلى أن 21.8٪ من هؤلاء الأطفال قد أصيبوا بمرض البلهارسيا، 22.8٪ منهم أصيبوا بحالات إسهال مزمن، 21.9٪ أصيبوا بأعراض التعنية كحالات مستمرة و مزمنة، 2.8 ٪ يعانون من آثار نزلة شعبية حادة، 1٪ يعانون من حالات لغط بالقلب.[2]

تكمن كذلك مصادر الخطورة الصحية في عمل الأطفال في كون الكثير من الأنشطة الإنتاجية تستعمل آلات معقدة وبعض المواد الكيميائية السامة، تعرض الأطفال لإصابات جسدية مختلفة، كما أنهم عرضة لبعض الأمراض المستعصية والمزمنة بسبب الظروف غير الصحية التي يعملون بها، يضاف إلى ذلك النقص الكبير في الغذاء الذي من شأنه مضاعفة احتمالات إصابتهم الجسدية والمرضية.

---

[1]- ناهد رمزي ، المرجع السابق ، ص 78.

[2]- نفس المرجع ، ص 79.

وحسب دراسة أقيمت في المغرب فإن 59% من الأطفال المشتغلين هم معرضون للانتهاك العضلي والعظمي بسبب تعاملهم أثناء العمل مع آلات وأجهزة وسلع تحتاج لجهد عضلي كبير وأن 23% يرفعون حمولات تتراوح بين 5 إلى 10 كلغ و 36% يرفعون أثقالا تتجاوز أوزانها 10 كلغ و ذلك في عمليات متكررة وتوتر عالي بسبب ضغط الوقت، علما بأنهم يقومون بهذه الأعمال في وضعيات جسمية متعبة بنسبة 49% أو متعبة جدا بنسبة 22%.[1]

وكذلك هنالك أعمال تتطلب وضع الجسم في شكل منحني أو في وضعيات غير مريحة لساعات طويلة قد تتعدى 12 ساعة في اليوم، فقد أشارت الإحصائيات إلى أن 72% من الأطفال العاملين في خدمات المنازل ومعظمهم من الإناث يبدءون عملهم من الساعة السابعة صباحا، وأن 95% منهم لا يتوجهون إلى النوم إلا بعد الساعة 11 مساءا،بالإضافة إلى ساعات العمل الطويلة وانخفاض الأجور فإن بعض هؤلاء الأطفال يتعرضون للإساءة البدنية والتحرش الجنسي من قبل أصحاب الأعمال أو القائمين عليهم.[2]

هناك بعض الأعمال تتطلب التحرك والتنقل من مكان لآخر إذ يضطر 39% من الأطفال العاملين إلى التنقل بشكل دائم لمكان العمل و 20% يتنقلون بمعدل عالي دون أن ننسى الوسط المهني الذي يشتغلون به والذي يفتقر غالبا لأدنى شروط السلامة الصحية خصوصا في مجال أعمال الشوارع كالتجارة بأنواعها.[3]

وفي دراسة قام بها أحمد بدران تعرض خلالها إلى الجوانب الصحية في عمالة الأطفال وجد أن ثلث الأطفال العاملين في عينة الدراسة تقل أعمارهم عن 12 سنة وأن 88% منهم يعملون أكثر من سبعة ساعات يوميا، ومن بينهم 24.1% يعملون أكثر من 12 ساعة يوميا في بيئة عمل متدنية في أغلب الأحيان،كعدم توفر مياه الشرب النقية، وارتفاع درجة الحرارة وسوء التهوية وغياب وسائل الوقاية من مخاطر العمل، كما لا يحصل الأطفال أثناء العمل على تغذية مناسبة ويتناولون في كثير من الأحيان أغذية فاسدة وملوثة، وهو ما يؤثر سلبا على حالتهم الصحية وعلى نموهم السليم، كما تبين أن أغلب هؤلاء الأطفال يستمرون في العمل رغم مرضهم ولا يتلقى أغلبهم علاجا مناسبا، كما أنهم لا يلقون عناية

---

[1]- مبارك بوعلي ، المرجع السابق ، ص 61.
[2]- نفس المرجع ، ص 61.
[3]- نفس المرجع ، ص 61.

كافية في المستشفيات المجانية التي يلجئون إليها غالبا، ولا يتكفل صاحب العمل بعلاجهم كما أثبتت الدراسة أن هؤلاء الأطفال لا يتمتعون بتأمين إصابات العمل لكونهم يعملون دون السن القانونية.[1]

تمثل هذه الظاهرة نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل، وتهيؤ بعض الظروف التي تصيب النسق الأسري،ومنه المجتمع ككل فالانتشار الواسع للظاهرة ما هو إلا دلالة على فشل الأسرة والمجتمع على حد سواء في توفير ظروف مناسبة لنشأة الطفل بشكل سليم، كما أن الظاهرة تعد مؤشرا من مؤشرات التخلف الاجتماعي، وتذهب كثير من الآراء إلى أن ظاهرة الأطفال باعة السجائر و الفول السوداني و الجرائد هي انحرافا اجتماعيا ومظهرا مشوها للعمران والتحضر و بالتالي يعطي صورة سيئة عن شكل المدينة وثقافتها وتقاليدها.

على الرغم من أن ظاهرة عمل الأطفال في المجتمعات العربية قد انتشرت في السنوات الأخيرة مع زيادة ضغوط الحياة ومتطلباتها، إلا أن الوعي بخطورتها وجسامتها غائب، ففي الجزائر أصبحت مشاركة الأطفال في الحياة الاقتصادية غير الرسمية من الظواهر التي انتشرت، حيث نجد الأطفال في الشوارع وفي الورش الحرفية والصناعية يمارسون مختلف النشاطات إما في التجارة أو الصناعة أو الفلاحة وحتى في الخدمات المنزلية، والإحصائيات الرسمية ليست ثابتة بل هي نسبية جدا لان طبيعة الظاهرة تتميز الهجرة على الأسر النازحة نجد لجوء الأطفال إلى ميادين العمل المختلفة كالمتاجرة ببعض المواد الاستهلاكية أو بيع التبغ في شوارع وأزقة المدن وضواحيها،الفقر وانخفاض الدخل والقدرة الشرائية حيث أصبحت الكثير من الأسر أكثر حاجة إلى مساعدة أطفالها في الحصول على قوت يومها، الأمر الذي دفع بالكثير منها إلى الزج بأبنائها للعمل.

خامسا: الجانب الإيجابي لعمل الأطفال

في ضوء التطرق للآثار الناجمة عن عمل الأطفال، لا بد من الإشارة إلى بعض وجهات النظر التي ترى أن للظاهرة جوانب إيجابية نافعة، فهناك من يرى أنها تؤمن دخلا يحمي الأسرة من الجوع و يقيها شر التسول، فالطفل العامل في الغالب يأتي من أسرة فقيرة إن لم نقل تعيش تحت خط الفقر نتيجة للكثير من الظروف كغياب أحد الوالدين مثلا نتيجة طلاق أو هجر أو نزاع، من جهة أو تعطل رب الأسرة عن العمل، هنا تبحث أسرة هذا الطفل عن أي طريقة للكسب الحلال، فلا تجد سوى أبنائها حتى ولو كانوا

[1]- ناهد رمزي ، المرجع السابق ، ص 78.

صغارا في السن، لأنه الحل الوحيد، في مثل هذه الحالة يصبح عمل الأطفال مصدرا مهما من مصادر الدخل وقد يكون الوحيد، و هذا يعتبره الكثير من الباحثين من إيجابيات عمل الأطفال.

تذهب بعض الافتراضات إلى أن لعمل الطفل دور في تنمية قدراته على التعامل مع الآخرين وإكسابه خبرات وسمات شخصية قوية تؤهله لمجابهة تحديات الحياة وصعوبتها، كتعلم حرفة أو صنعة يدوية تفيده مستقبلا وهذا ما أصبح يعتقد به الكثير من الآباء إذ نجدهم يشجعون أبنائهم على العمل بل و يفتخرون بذلك حتى وإن كانت الأسرة مكتفية ماديا أحانا.[1]

وفيما يتعلق بالافتراض الذي يذهب إلى أن لعمل الأطفال فضلا في تزويدهم بمشاعر الرضا الذاتي والإحساس بالتفوق والكفاءة الشخصية، نتيجة إسهامهم في تأمين المتطلبات المعيشية لأسرهم، فإن الطفل هنا يشعر بأن له مكانة ودورا وقيمة في أسرته، وفي مجتمعه عامة خاصة عند مكافئته بعبارات الثناء والمدح، واستشارته في كثير من أمور الأسرة.

في المناطق الريفية ينظر للطفل على أنه أحد الموارد الاقتصادية المهمة للأسرة إذ أن في الريف ليس هناك فرق بين العمل والراحة واللعب، فقد يكون اللعب عملا، كما قد يكون العمل لعبا، والطفل ينضج مبكرا ليكون مرشحا للقيام بدوره في الأسرة مثله مثل الكبار، حيث أنه ليس مسموحا له أن يظل طفلا لمدة طويلة، لذلك فهو لا يمثل أدنى عبئ على من يتولى أمره خاصة من الناحية الاقتصادية.[2]

لخصت أماني عبد الفتاح إيجابيات عمل الأطفال فيما يلي:

* عمل الطفل في سن مبكرة يمده بالإحساس بالرجولة المبكرة، إذ يشعر بالثقة لقدرته على مساعدة أسرته اقتصاديا والإنفاق على نفسه.

* يزيد من قدرة الطفل على حل الكثير من مشاكله، وهذا يساعده على الاعتماد على نفسه أكثر من الاعتماد على الآخرين.

* عمل الطفل في سن مبكرة قد يساعد الأسرة على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها.

---

[1]- خالد سليمان ، سوسن مرقة ، المرجع السابق ، ص 141.
[2]- أماني عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 99.

*عمل الطفل مبكرا يساعده على تعلم عديد من المهن أو الحرف في سن صغيرة مما يزيد من مهاراته وقدراته في الكبر.

* عمل الأطفال يساعد في سد النقص في بعض الحرف التي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية، وذلك بعد هجرة العديد من التخصصات ونقص اليد العاملة منها. [1]

كما أن عمل الأطفال قد يكون عاملا مهما يقضي على ظاهرة أشد خطورة وهي أطفال الشوارع، حيث أن الطفل الذي خرج من المدرسة أو لم يلتحق بها لا مكان له سوى العمل أو الشارع، لذلك فإن توجه الطفل للعمل يكون أقل ضررا من الشارع.

وفي مؤتمر لكلية الحقوق بجامعة عمان تم انعقاده سنة 2010م، حول الحماية القانونية للأسرة بين الواقع والطموح، تم التعرض أيضا لبعض الآثار الإيجابية لعمل الأطفال لإيجابيات، فحسب هذا المؤتمر فإنه على الرغم من الكتابات التي كثرت حول الآثار السلبية التي يحدثها عمل الأطفال في سن مبكرة إلا أن هناك إيجابيات على مستوى الطفل والمجتمع، حيث أن عمل الأطفال- حسب هذا المؤتمر-يكسبهم مهارات وخبرات مهمة تؤهلهم للتعرف على عالم جديد مما يفتح أمامهم مجالا للتعامل مع الغير على اختلاف طباعهم وسماتهم الشخصية وتؤهلهم لكسب عيشهم، كما يساهم عمل الأطفال في إيجاد روح الاعتماد على النفس والاستقلالية لديهم إضافة إلى زيادة الشعور والإحساس بالرضا عما يقدمه هؤلاء الأطفال لأسرهم، مما ينعكس عل شعورهم بالتوافق الشخصي الذي يأتي من خلال الأحاسيس بمشاركة أسرهم بالدخل، كما يسهم العمل و بيئته في تنشئة الطفل وتنمية قدراته وتعليمه حرفة وإكسابه مهارات لا تتوافر في ظل النظام التعليمي القائم، حيث يجد الطفل بالعمل الإحساس بالرجولة المبكرة، ويشعر بالثقة، ومن هنا يكون لعمل الأطفال تأثيرات نفسية بعيدة المدى، تشعر الطفل بإشباع كبير بعد أن ارتبط بعالم الكبار، وهذا يساعده على حل الكثير من مشكلاته، ويعتقد أن مثل هذه الإيجابيات تتوفر في حال عمل الطفل بإشراف العائلة أو جهات تربطها بالعائلة صلات قرابة أو صداقة لتكون حريصة على صحة الطفل الاجتماعية والتربوية و الصحية.[2]

[1]- أماني عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 100.
[2]- مؤتمر كلية الحقوق، **(الحماية القانونية للأسرة بين الواقع و الطموح)**، جامعة عمان الأهلية، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2010م، ص201.

خلاصة الفصل:

إن ظاهرة عمل الأطفال لها آثار وانعكاسات قد تعود على الطفل أو على المجتمع عامة، وحسب الكثير من الدراسات فإن للظاهرة جوانبها السلبية والإيجابية، فالطفل العامل نجده في الغالب يعمل في الشارع أو في الورش الحرفية أو الصناعية وهنا قد يتعرض لمجموعة من الأخطار التي تهدد صحته الجسمية والنفسية والأخلاقية خاصة وأن هذا العمل غير رسمي ودون أي رقابة للسلطات، ففي الشارع قد يخالط الطفل أشخاصا منحرفين أخلاقيا الأمر الذي يتيح له تعلم السلوك المنحرف بداية من التدخين، ثم النصب والاحتيال ثم السرقة والاعتداء إلى تعلم فنون الجريمة، خاصة وأن الشارع يتميز بقانون البقاء للأقوى والقسوة ويجعل الطفل لا يعترف بالقوانين وينشأ على هذا النمط إلى أن يصل لأعلى درجات الانحراف.ومن الناحية التربوية التعليمية فإن عمل الأطفال يمكن أن يشكل تهديدا للمسار التعليمي لهذا الطفل، لأنه قد يشغله عن الدراسة وعن أداء واجباته و يعيقه في الحضور المنتظم إلى المدرسة إلى أن يصل تدريجيا إلى مغادرة مقاعد الدراسة، خاصة إذا اقترن عمله هذا بضعف المستوى المعيشي للأسرة الذي يجعل منه مصدرا مهما من مصادر الدخل، كما هناك تبعات لهذا العمل على الجانب النفسي إذ قد يشكل خللا على عملية التنشئة الاجتماعية السليمة، فقد يتعرض الطفل للاعتداء من طرف صاحب العمل سواء كان ذلك في الشارع أو الورش، كما يمكن أن يعتدي عليه أحد الزبائن أو المارة، فتنتابه مشاعر الظلم و الاضطهاد ليكتسب تدريجيا بعض السلوك العدواني، أو يصبحا منطويا منعزلا على نفسه.

كما قد يشكل عمل الطفل خطرا على صحته الجسمية حيث أن الكثير من أماكن العمل ملوثة قد يتعرض فيها الطفل للتعامل مع بعض المواد الكيميائية أو الغازات و الغبار الأمر الذي يجعله عرضة للكثير من الأمراض الجلدية و التنفسية، وأحيانا يتعامل هذا الطفل مع بعض الآلات خاصة في ورش النجارة و الحدادة، الأمر الذي يهدده بفقد أحد أصابعه أو حتى يده في كثير من الأحيان.إن كثيرا من الباحثين يتحدثون عن الجانب الإيجابي لعمل الأطفال، وهذا قد يرجع للموروث الثقافي لبعض المجتمعات خاصة الريفية منها التي تعتبر عمل الطفل شيء عادي ولا نقاش فيه بل هو نمط من أنماط التنشئة الاجتماعية فيها تجعل من الطفل عضوا نشطا في أسرته، كما أن التغيرات الاجتماعية التي عرفها مجتمعنا والناتجة عن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي أنتجت قيما اجتماعية جديدة تكتسي الطابع المادي وتشجيع الربح السريع على حساب التعليم.

الفصل السادس

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

إن أغلب البحوث في علم الاجتماع تتوج بجانب ميداني يستكشف الباحث من خلاله موضوع دراسته، ويتحقق من فرضياته أو يبحث عن إجابات للتساؤلات التي انطلق منها، وذلك عن طريق وصف مجتمع البحث من جهة، وتحليل بيانات فرضياته التي تحصل عليها من خلال إجراءات ميدانية كان قد حددها مسبقا، كحجم العينة ونوعها، وتحديد مكان إجراء الدراسة ومجالها الزمني.

أولا: مجالات الدراسة

1:المجال المكاني

تم تحديد المنطقة الجغرافية للدراسة بولاية البليدة نظرا للانتشار الواسع لعمل الأطفال فيها من جهة و لكبر المدينة وكثافة سكانها حيث يبلغ عدد سكانها ب مليون نسمة، فالمتجول في شوارعها يلحظ انتشار أعداد متزايدة من الأطفال يمارسون نشاطات تجارية أو خدمية أو حرفية في ورشات النجارة والميكانيكا وفي حظائر السيارات غير الشرعية وفي المقاهي والمطاعم والأسواق، وهذا من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في الميدان، إضافة إلى أنها أصبحت قطبا صناعيا مهما تضم مناطق صناعية كبيرة وقربها للعاصمة الأمر الذي جعلها ملاذا لليد العاملة من عدة ولايات أخرى مجاورة كالمدية، عين الدفلة، تيبازة، بومرداس، الجزائر العاصمة.

تقع ولاية البليدة في شمال الجزائر منطقة الوسط تبعد 48 كلم جنوب غرب العاصمة، تحدها شمالا الجزائر العاصمة وتيبازة، وشرقا ولاية بومرداس، وتحدها غربا ولاية عين الدفلة أما جنوبا ولاية المدية، وتعرف البليدة بسهل متيجة أي الفلاحة خاصة الخضر والفواكه والحمضيات إضافة إلى أنها أصبحت قطبا صناعيا كبيرا. لا يفوتنا أن نذكر أن هذه المنطقة قد عانت من ظاهرة العنف أو ما يطلق عليه العشرية السوداء خلال التسعينات الأمر الذي جعلها تعرف أكبر موجة من النزوح الريفي وما واكبه من مشكلات اجتماعية كزيادة نسب البطالة والفقر والأحياء العشوائية الفوضوية القصديرية وانتشار النشاطات الهامشية و التجارة الحرة أو ما يسمى بالاقتصاد الموازي الذي يعتبر قطاعا جذابا للأطفال نظرا لتوفر فرص العمل التي لا تتطلب أي خبرة أو كفاءة.

2: المجال البشري

يتمثل مجالنا البشري في الأطفال العاملين،لمعرفة العوامل المؤدية بهم للعمل، وتعتبر العينة وحدة إحصائية للمجتمع الكلي تجمع أفرادا يتشابهون في الخصائص والظروف ويتم الحصول عليها بطرق مختلفة، فنوع الدراسة و موضوعها هما اللذان يحددان نوع العينة، وبما أنه يتعذر على الدارس في العلوم الاجتماعية القيام بدراسة شاملة لجميع وحدات المجتمع فإنه يضطر للاكتفاء بعدد محدود من الحالات التي تدخل في البحث." فبدلا أن يدرس كل المجتمع مثلا فإنه يدرس عينة من العينات، والعينات إذن هي الجزء المختار من التجمع أو المجتمع العام قيد الدراسة".[1]

يتطلب اختيار أي نوع من العينات أن تكون ممثلة لمجتمع البحث في نواحيه الديمغرافية والاجتماعية والفكرية، لكن في بحثنا هذا عن الأطفال العاملين في مدينة البليدة ونظرا لعدم توفر قاعدة إحصائية دقيقة ومفصلة تحتوي على التوزيع السكاني لهذه المدينة وفق المتغيرات المطلوبة، وكذا انعدام القوائم التي تخص أفرد العينة من الأطفال العاملين لإجراء دراستنا الميدانية، ومنه وبعد أن تعذر علينا إيجاد هذه القوائم، لم نستطع أن نعتمد على مختلف الطرق المعروفة لاختيار العينات مثل العينات الاحتمالية كالعينة العشوائية البسيطة، المنتظمة أو بالحصص، وحتى نتجاوز هذه المشكلة اخترنا العينة العمدية أو المقصودة، ويرى كل من غيغليون وماتالون أن "طرح مشكلة التمثيل في حد ذاتها، والرغبة في تمثيلية العينة بشكل كامل مهما كلف الأمر، يفرض إلزاما، من الصعب الوفاء به وهو غالبا غير مفيد، يجب أن نستبدل بالفكرة العامة للتمثيل فكرة أكثر اتساعا، فكرة تلاؤم العينة مع الأهداف المقصودة " [2]

وهنا فقد تم اتخاذ وبشكل قصدي وعمدي بعض الخاصيات التي تخدم موضوع بحثنا، حيث اخترنا فئة الأطفال المبحوثين مع أخذ بعين الاعتبار كل من مؤشرات(جنس): الذكور والإناث معا، السن ونوع العمل أو النشاط الممارس، ويعرف إحسان محمد حسن العينة العمدية أو المقصودة بأنها: "العينة المقيدة أو المنتظمة هي النموذج المختار من السكان بطريقة مقصودة أو متعمدة، أي بطريقة لا تعطي جميع وحدات السكان أو مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار، فالباحث يحدد حجم العينة ويطلب من المقابل اختيار وحداتها بالطريقة والأسلوب الذي يلائمه " [3]

---

[1]- فيصل سالم ، توفيق فرج ، **قاموس التحليل الاجتماعي**. دار المثلث للتصميم و الطباعة، ط1، لبنان ،1980، ص 130.

[2]-Rodolf Ghiglione,Ben jamin matalon, **Les enquêtes sociologique , théorie et pratique**. Armand colin , Paris,1978 , P.53.

[3] - إحسان محمد حسن ، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطليعة ، بيروت ، 1981 ، ص 52.

وحسب محمد عبد الغني عوض ومحسن أحمد الخضيري في كتابهما: الأسس العلمية لكتابة رسائل الدكتوراه والماجستير، " فيعتمد اختيار هذه العينة على خبرة الباحث وقدرته على تحديد العينة التي يراها أفضل، وتخضع هذه العينة للرأي الشخصي للباحث، حيث للباحث الحق في اختيار مفردات عينته مفردة مفردة وفقا لما يراه ووفقا للعدد الذي يناسبه.

يعتبر اختيارنا لهذا النوع من العينات ضرورة من الضرورات التي اقتضتها الظروف العلمية والاجتماعية المحيطة بالبحث، وقد استعنا في دراستنا هذه بالطريقة التراكمية والتي تعد نوعا من أنواع العينة العمدية وهذه الطريقة يعتمد فيها الباحث في أول وهلة على مفردة واحدة من مفردات المجتمع المدروس، هذه المفردة تقودنا إلى مفردات أخرى تحمل نفس خصائصها وحسب الباحث موريس أنجرز فنقوم بهذه الطريقة عندما نعرف بعض الأفراد من المجتمع المدروس الذين يرشدوننا إلى آخرين، إذن هم أفراد من مجتمع البحث يساعدوننا على إنشاء العينة، ونستعمل هذه الطريقة عندما يكون المجال غير معروف أو غير محدد، أو غير مغلق، أو عندما ندرس مجال نفوذ " [1]

اتبعنا إذن هذه الطريقة لصعوبة الاتصال بفئة الأطفال العاملين مباشرة خاصة وأن مجال دراستنا غير مغلق وغير محدد وهو الشارع في أغلب الأحيان وقمنا بتحديد حجم العينة حسب قدراتنا حيث بلغ حجمها 90 مفردة قادرة على الإجابة على تساؤلات البحث، حسب المؤشرات التالية: الجنس من الذكور والإناث رغم أن هذه الظاهرة معروفة في مجتمعنا عند الذكور أكثر، السن تراوح في دراستنا بين 6 و17 سنة أي مرحلة التعليم الإجباري وهي السن غير القانونية للعمل في الجزائر، أما نوع العمل، فقد اخترنا كل النشاطات التي يمارسها الأطفال سواء يتقاضى منها أجرا أو لا يتقاضاه، لكن يؤدي عملا منتظما.

3: المجال الزمني

بالنسبة لبحثنا هذا والذي يدخل ضمن إجراءات الحصول على درجة الدكتوراه فقد انطلقنا فيه فعليا بداية من السنة الجامعية 2018-2019، هذا بالنسبة للجانب النظري منه، وبعدها قمنا بإجراء دراسة استطلاعية للميدان للتعرف على خصائص مجتمع البحث خلال السنة الجامعية 2020 – 2021، بعد إعدادنا لإشكالية وتساؤلات وفروض مبدئية واستمارة أولية، هذه الدراسة الاستطلاعية كانت لها فائدة كبيرة

[1]- Maurice Angers , OP .CIT , P 62.

في أخذ خبرة حول ميدان الدراسة وتعديل الكثير من الأمور خاصة في تحديد مشكلة البحث وتعديل بعض أسئلة الاستمارة.

أما الدراسة الميدانية فقد قمنا بإنجازها بداية من سنة 2022 إلى 2023، واستغرق تطبيق الاستمارة النهائية الوقت الأكبر، خاصة مع تطبيقها عن طريق المقابلة نظرا لطبيعة موضوع الدراسة الذي وجدنا من خلاله صعوبات كبيرة في الاتصال بمجتمع البحث.

ثانيا: تحليل البيانات العامة حول العينة

سنتعرض في هذا المبحث إلى وصف عينة دراستنا من خلال مجموعة من المتغيرات وهي السن، الجنس، موقع السكن، المستوى التعليمي، عدد الإخوة، المستوى التعليمي للوالدين، وهي متغيرات قد تعطينا نظرة وصفية عن مجتمع البحث.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	70	%77.77
أنثى	20	%22.22
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم(1) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا هم من الذكور وقدرت ب 77.77٪، في حين مثلت نسبة الإناث 22.22٪ فقط.

ويمكن أن نفسر ذلك بطبيعة النشاطات الممارسة والتي كان أغلبها في الشارع وما يمثله من أخطار على الإناث مقارنة بالذكور كما أننا حاولنا أن يكون للإناث تمثيلا في العينة قدر المستطاع لكن من المعروف في مجتمعنا أن نسبة الأطفال من الإناث العاملات عادة ما تكون قليلة نظرا للعامل الثقافي الذي يفضل ألا تعمل الفتيات إلا في شروط و مهن معينة، كما أن خصوصيات المجتمع تجعله يتجنب إرسال الإناث إلى الشارع للعمل.

جدول رقم(2): توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية
]10-6]	13	%14.44
]14-10]	27	%30
14 فما فوق	50	%55.55
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن أعلى نسبة من العينة أعمارهم فوق سن 14 سنة ب 55.55٪، تليها نسبة 30٪ أعمارهم تتراوح بين 10 و14 سنة، في حين تحصلنا على نسبة 14.44٪ ينتمون إلى الفئة العمرية من 6 إلى 10 سنوات.

ويرجع ذلك إلى أن الطفل فوق 14 سنة هو المؤهل جسديا ونفسيا لممارسة العمل أكثر من الفئات العمرية الأصغر، التي نجدها غير مؤهلة لممارسة أنواع معينة من العمل التي تتطلب نضجا ووعيا، خاصة العمل في الورش الحرفية كالنجارة مثلا، فالطفل تحت 14 سنة لا يتم قبوله من طرف أصحاب العمل في الغالب، نظرا لعدم قدرته على أداء أي مهمة في الورشة، كما أن الطفل في هذا السن يصبح أكثر قابلية للتأثر بما يحيط به في المجتمع الخارجي أكثر من أي سن أخرى كما أن هذا السن يمثل الدخول إلى مرحلة المراهقة و المتميزة بإيقاظ الدوافع المهنية و الرغبة في تغيير العالم من حوله و تحقيق المعارف المكتسبة، إضافة إلى أن ظاهرة التسرب المدرسي تمس هذه الفئة أكثر من الفئات الأخرى الأصغر سنا مما يرشحهم للدخول إلى سوق العمل.

جدول رقم (3) : توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن.

موقع السكن	التكرار	النسبة المئوية
منطقة حضرية	33	%36.66
منطقة شبه حضرية	29	%32.22
منطقة ريفية	20	%22.22
منطقة شبه ريفية	8	%8.88
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه وبعد تقسيمنا لأفراد العينة حسب نوع المنطقة التي يقع فيها السكن وجدنا أن أعلى نسبة يقيمون في مناطق حضرية وهي 36.66٪، تليها نسبة 32.22٪ يقيمون في مناطق شبه حضرية، ثم نسبة 22.22٪ مناطق ريفية، وأخيرا نسبة 8.88٪ مناطق شبه ريفية. وقد قمنا بهذا التصنيف بناءا على مجموعة من المؤشرات منها الكثافة السكانية، توفر أهم المرافق الحيوية، النشاطات الاقتصادية السائدة (تجارة، صناعة، فلاحة، خدمات)، إضافة إلى توزع السكنات أو تجمعها.

ومنه فإن المناطق الحضرية احتلت المرتبة الأولى لأنها الأكثر توفرا لفرص العمل حيث توجد الأسواق والمقاهي والورش الحرفية والمطاعم...الخ ونفس الشيء بالنسبة للمناطق شبه الحضرية، إذن فعمل الأطفال في دراستنا هذه يغلب عليه الطابع الحضري، فلو جمعنا عدد الأطفال الذين يقيمون في مناطق حضرية مع الذين يقيمون في مناطق شبه حضرية سنجد نسبة مئوية هي الأعلى، حولي 69% ، والطفل نظرا لسنه فهو يمارس عمله غالبا بالقرب من مقر إقامته، أما بالنسبة للمناطق الريفية أو شبه الريفية فالنشاط الغالب هو الفلاحة وما يرتبط بها كجني بعض المحاصيل أو الرعي، وفي دراستنا هذه بولاية البليدة توجد مجموعة من المناطق الريفية تحيط بها في الأطراف خاصة ويطلق عليها اسم " الأحواش" أو المزارع يغلب فيها نشاط الفلاحة وغرس الأشجار المثمرة كالبرتقال خاصة والرعي، وتكون المدارس في هذه المناطق بعيدة نوعا ما عن السكن.

جدول رقم(4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	22	%24.44
متوسط	56	%62.22
ثانوي	12	%13.33
المجموع	**90**	**%100**

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينتنا مستواهم التعليمي متوسط حيث مثلت 62.22٪، تليها نسبة 24.44٪ مستواهم التعليمي ابتدائي، وأخيرا نسبة 13.33٪ كان مستواهم التعليمي ثانوي. ويمكن تفسير ذلك بأن طور المتوسط هو الطور الذي يتعرض فيه الأطفال أكثر للتسرب المدرسي، خاصة بعد اجتياز امتحان شهادة التعليم المتوسط حيث تتجه هذه الفئة للحياة العملية، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (11) الذي يوضح سن بدأ العمل حيث كانت أعلى نسبة من العينة صرحوا أنهم بدأوا العمل بين 10 إلى 14 سنة من العمر، وهو طور التعليم المتوسط. كما أن الجدول رقم (43) الذي يوضح نسبة التسرب المدرسي حيث كانت حوالي 44٪ وهي نسبة جد عالية.

توجد فئة من الأطفال العاملين لم يدخلوا المدرسة أصلا وهم يعتبرون أميين ولا يعرفون القراءة والكتابة، لكن هذه الفئة غير موجودة في دراستنا لأنها نادرة، ويرجع ذلك إلى إجبارية التعليم ومجانيته في الجزائر.

جدول رقم (5) : توزيع أفراد العينة حسب عدد الإخوة.

عدد الإخوة	التكرار	النسبة المئوية
دون إخوة	1	%1.11
1	3	%3.33
2	10	%11.11
3	26	%28.88
4	22	%24.44
5	11	%12.22
6	9	%10
7	2	%2.22
8	4	%4.44
10	2	%2.22
المجموع	**90**	**٪100**

قمنا في دراستنا أيضا بتسليط الضوء على متغير عدد الإخوة في أسر الأطفال العاملين لما له من أهمية في معرفة الظروف التي يعيشها أفراد عينتنا ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا صرحوا بأن لديهم 3 إخوة مثلت 28.88٪، تليها نسبة 24.44٪ لديهم 4 إخوة، ثم نسبة 12.22٪ لديهم 5 إخوة، ونسبة 11.11٪ صرحوا بأن لديهم أخوين، في حين وجدنا نسبة 10٪ لديهم 6 إخوة، ثم 4.44٪ لديهم 8 إخوة، وتليها نسبة 3.33٪لديهم أخ واحد فقط، وأخيرا نسبة 2.22٪ لديهم 7 إخوة و10 إخوة بنسبة متساوية. وعدد الإخوة هو من المؤشرات المهمة في موضوعنا هذا حول المستوى المعيشي للأسرة خاصة إذا عرفنا عدد العاملين وعدد المستهلكين.

نستنتج من هذه المعطيات أن النسبة الأعلى من المبحوثين يعيشون في أسر يتراوح عدد الأبناء فيها بين 3 إلى 4 أبناء، وهذا لا يعتبر عدد كبيرا مقارنة بما كانت عليه الأسرة الجزائرية في الماضي، وقد يرجع هذا إلى التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وتوسع المدن الذي شجع النزوح الريفي، ومنه تغير نمط العيش للتأقلم مع المجتمع الحضري، الذي بدأ يتخلى تدريجيا على نمط العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية حيث تقلص عدد أفرادها نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية.

جدول رقم(6): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للأب.

المستوى التعليمي للأب	التكرار	النسبة المئوية
أمي	28	%31.11
يعرف القراءة والكتابة	6	%6.66
ابتدائي	12	%13.33
متوسط	26	%28.88
ثانوي	16	%17.77
جامعي	2	%2.22
المجموع	**90**	**%100**

يعتبر المستوى التعليمي للوالدين من المؤشرات التي تتوقف عليها الكثير من الاتجاهات والمواقف التي تتكون لدى الطفل، حيث أنه وكما هو معروف فإن الرصيد الثقافي للوالدين له بصماته على طرق وأنماط التربية والتنشئة الاجتماعية للطفل، لهذا أعطينا أهمية لهذا المتغير في هذه الدراسة، فمن خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن أعلى نسبة من أطفال عينتنا كان والدهم أمي حيث قدرت ب31.11٪، ثم تليها نسبة 28.88٪ منهم المستوى التعليمي لوالدهم متوسط وبعدها نسبة 17.77٪ من ذوي المستوى الثانوي، تليها نسبة 13.33% مستوى آبائهم ابتدائي ونسبة 6.66٪ منهم يعرفون القراءة و الكتابة دون الدخول إلى المدارس، وأخيرا نسبة 2.22٪ مستوى آبائهم جامعي.

مما سبق نستنتج أن أعلى نسبة من آباء عينتنا مستواهم التعليمي أمي وهذا نستطيع تفسيره سوسيولوجيا بارتباط عمل الأطفال بمتغيرات أخرى كالمستوى المعيشي ودرجة الوعي لدى الآباء بآثار الظاهرة على الطفل من الناحية الاجتماعية والتربوية والنفسية. فالأب الأمي في الغالب نجد أن مستواه المعيشي سيكون ضعيفا أو متوسطا من جهة كما نجده لا يعرف الانعكاسات الخطيرة على ابنه إذا توجه إلى سوق العمل في سن مبكرة، خاصة إذا كان هذا العمل في الشارع دون رقيب، الأمر الذي قد يكون محفزا لهذا الطفل للولوج إلى سوق العمل والبقاء لساعات طويلة دون محاسبة، كما أن الأب الأمي في كثير من الأحيان قد نجده لا يدرك قيمة التمدرس والتعليم، وقد توصلت الكثير من الدراسات أن الأسر التي تتصف بالجهل والأمية لا تحرص على تعليم أبنائها، لأن فائدة التعليم غير معروفة لديهم، ويعتقد هؤلاء أن إرسال أبنائهم

في هذه السن المبكرة لتعلم حرف بدائية ومهن هامشية يمثل ضمانا لمستقبلهم، خاصة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية اليوم.[1]

جدول رقم(7): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم.

المستوى التعليمي للأم	التكرار	النسبة المئوية
أمية	20	%22.22
تعرف القراءة والكتابة	3	%3.33
ابتدائي	10	%11.11
متوسط	26	%28.88
ثانوي	23	%25.55
جامعي	8	%8.88
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من الجدول رقم(7) أن أعلى نسبة من أفراد عينة دراستنا كان فيها المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط 28.88٪، تليها نسبة 25.55٪ مستواهن التعليمي ثانوي، ثم نسبة 22.22٪ هن أميات وتأتي بعدها نسبة 11.11٪ لهن مستوى ابتدائي، ونسبة 8.8٪ من المستوى الجامعي وأخيرا نسبة 3.33٪ تعرفن القراءة والكتابة دون الدخول للمدارس.

وهنا نلاحظ أن نتائج الآباء لا تشبه نتائج الأمهات من ناحية متغير المستوى التعليمي حيث كان هذا الأخير مرتفعا عند الأمهات نوعا ما مقارنة بالآباء مع أنه ليس مستوى عالي، وحتى نسبة الأمية عند الأمهات كانت عالية وهو ما يدل على التقارب بين المستوى التعليمي للآباء والأمهات، وقد يدل ذلك على أنه توجد بين المستوى التعليمي للأم والمستوى التعليمي للأب، من أجل حدوث توافق اجتماعي بينهما، لأن التقارب في المستوى التعليمي و الثقافي بين الزوج و الزوجة قد تكون له علاقة بالتوافق الاجتماعي بينهما.

من خلال ما سبق من معطيات حول تحليل البيانات العامة للعينة يمكننا تلخيصها فيما يلي:

بالنسبة لمتغير الجنس في عينة دراستنا فقد كانت نسبة الذكور أعلى بكثير من نسبة الإناث، إذ مثلت 77.77%، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية، بالنسبة لمتغير السن فقد كانت

[1]- عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص37.

الفئة العمرية الأكثر تمثيلا هي من 14 سنة فما فوق، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المرحلة العمرية يكون فيها الطفل أكثر نضجا جسديا وعقليا واجتماعيا للدخول إلى سوق العمل، ومؤهلا لممارسة عدة أنواع من النشاطات تجارية كانت أو حرفية الخ، بالنسبة لموقع السكن فقد كانت أعلى نسبة من الأطفال العاملين تقطن بالمناطق الحضرية أو شبه الحضرية، وقد يرجع ذلك لطبيعة دراستنا التي تمت في مناطق حضرية أو قريبة منها من جهة، ومن جهة أخرى توفر الشروط المناسبة لممارسة نشاطات التجارة الحرة، خاصة وأن أعلى نسبة في دراستنا يمارسون التجارة الحرة، بالنسبة للمستوى التعليمي لأفراد العينة فكان معظمهم ذوي المستوى التعليمي المتوسط، وهو ما يتوافق مع السن الذي ذكرناه سابقا، كما أنها المرحلة التي تعرف أعلى نسبة للتسرب المدرسي بعد اجتياز امتحان التعليم المتوسط، كما أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين كانت أسرهم صغيرة من ناحية الحجم، وكانت أعلى نسبة من آبائهم أميين، وأعلى نسبة من أمهاتهم مستواهم التعليمي متوسط، هذا يعني أن المستوى التعليمي للوالدين كان ضعيفا، وهو الأمر الذي يمكن أن تكون له علاقة بتوجه الأطفال لسوق العمل.

ثالثا: بيانات وصفية حول ظاهرة عمل الأطفال.

جدول رقم(8): توزيع العينة حسب نوع العمل الممارس

نوع العمل الممارس	التكرار	النسبة المئوية
تجارة حرة	40	%44.44
عمل في ورشة حرفية	8	%8.88
البناء	2	%2.22
مقهى/مطعم	3	%3.33
تعلم حرفة	1	%1.11
الفلاحة	4	%4.44
حمال	4	%4.44
بيع المحاجب	7	%7.77
بيع الخبز	13	%14.44
بيع الحلويات	1	%1.11
في محل	1	%1.11
نجار	1	%1.11
جمع البلاستيك وبقايا الحديد	5	%5.55
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن أعلى نسبة من أفراد العينة يمارسون التجارة الحرة بنسبة 44.44٪، تليها نسبة 14.44٪ يمارسون نشاط بيع الخبز، ثم نسبة 8.88٪ يعملون في ورش حرفية، تليها نسبة 7.77٪ يمارسون نشاط بيع (المحاجب)، ونسبة 5.55٪ يعملون في جمع البلاستيك وبيعه، ونسبة 4.44٪ ينشطون في الفلاحة أو حمالين بنسبة متساوية، ونسبة 3.33٪ و2.22٪ يعملون في المقاهي والمطاعم، والبناء بالترتيب، وأخيرا نسبة 1.11٪ يعملون في بيع الحلويات أو في محال تجارية أو في النجارة.

وإذا جمعنا نشاطات بيع الخبز و(المحاجب) والحلويات والبلاستيك مع نشاط التجارة الحرة سنجد نسبة 73.31٪ وهي النشاطات الحرة أي تجارة موازية يمارسها الأطفال في الشوارع والطرقات وهي الأسهل

بالنسبة لسن الطفل حيث لا تتطلب منه جهدا كبيرا لا وقتا طويلا ولا كفاءة، كما أن المناطق الحضرية هي في الغالب تستقطب الأطفال للنشاطات الحرة من أجل الربح السريع خاصة بالنسبة للأطفال غير المتسربين من المدارس حيث يعملون خارج أوقات الدراسة أو في العطل المدرسية أو في بعض المواسم مثل شهر رمضان أو المولد النبوي الشريف أو الدخول المدرسي.

إذن أصبحت التجارة الحرة و غير الرسمية تميز شوارع المدن خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية التسعينات من القرن الماضي، تزامنا مع غلق المؤسسات العمومية و تسريح العمال وارتفاع نسب البطالة، الأمر الذي زاد من نسب الفقر حيث أصبحت الأسر تبحث على كل البدائل للتصدي لانهيار القدرة الشرائية، فكانت أحسن الحلول هو التجارة الحرة دون أي قيود.إن طبيعة العمل الذي يمارسه الطفل من المؤشرات التي تدل إن كان العمل يشكل خطورة على الطفل، فعلى سبيل المثال، الأطفال الذين يعملون في جمع القمامة وبقايا البلاستيك والحديد والخردة، تزيد من مخاطر إصابتهم بالأمراض الجلدية والجروح و العجز من خلال حمل الأشياء الثقيلة، واحتمال وجود طفيليات في القمامة مما يعرض أجسادهم الصغيرة لمعظم أنواع الأمراض.

وفي دراستنا هذه كانت النسبة المئوية للأعمال التي قد تشكل مثل هذه الأخطار على الطفل بسيطة جدا، فبالنسبة للأطفال الذين يعملون في جمع البلاستيك و بقايا الجديد، والذين يعملون كحمالين في الأسواق،والذين يعملون في قطاع البناء، فلم يمثلوا إلا نسبة ضئيلة جدا.

جدول رقم(9): علاقة نوع العمل بموقع السكن

نوع العمل / موقع السكن	تجارة حرة	ورشة حرفية	مقهى،مطعم محل	حمال	جمع بقايا البلاستيك والحديد	فلاحة	بناء	المجموع
منطقة حضرية	23 **%69.69**	3 **%9.09**	4 **%12.12**	2 **%6.06**	_ _	_ _	1 **%3.03**	33 **%100**
منطقة شبه حضرية	18 **%62.06**	4 **%13.79**	_ _	_ _	4 **%13.79**	2 **%6.89**	1 **%3.44**	29 **%100**
منطقة ريفية	12 **%60**	3 **%15**	_ _	2 **%10**	1 **%5**	2 **%10**	_ _	20 **%100**
منطقة شبه ريفية	8 **%100**	_ _	_ _	_ _	_ _	_ _	_ _	8 **%100**
المجموع	61 **%67.77**	10 **%11.11**	4 **%4.44**	4 **%4.44**	5 **%5.55**	4 **%4.44**	2 **%2.22**	90 **%100**

بعد ربطنا لمتغير نوع العمل بموقع السكن من أجل معرفة إن كان نوع العمل يتأثر بموقع السكن، تحصلنا على النتائج التالية:

أعلى نسبة من الأطفال العاملين الذين يقطنون في مناطق حضرية ينشطون في التجارة الحرة 69.69%، ثم 12.12% منهم يعملون في مقاهي أو مطاعم أو محلات تجارية، تليها نسبة 9.09% منهم يعملون في ورش صناعية أو حرفية، وأخيرا نسبة 3.03% منهم يعملون في البناء.

في المقابل وجدنا أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين الذين يسكنون في مناطق شبه حضرية وهي 62.06% أيضا ينشطون في التجارة الحرة، تليها نسبة 13.79% منهم يعملون في ورش حرفية أو في جمع بقايا البلاستيك والحديد بنسبة متساوية، ثم نسبة 6.89% منهم يعملون في الفلاحة، وأخيرا نسبة 3.44% منهم يعملون في البناء كمساعدين.

بالنسبة للأطفال الذين يقطنون بمناطق ريفية فقد كانت النتائج متشابهة، إذ كانت أعلى نسبة منهم يعملون في التجارة الحرة أيضا بنسبة 60%، تليها نسبة15% يعملون في الورش الحرفية، ثم نسبة 10% منهم يعملون إما في الفلاحة أو حمالين في الأسواق بالتساوي، وأخيرا نسبة 5% منهم يعملون في جمع البلاستيك وبقايا الحديد ويعيدون بيعه.

وأخيرا، الأطفال الذين يقطنون في مناطق شبه ريفية، فوجدنا أن جميعهم يعملون في التجارة.

من خلال هذه الأرقام نستنتج أن موقع السكن لم يكن له أي تأثير على نوع العمل الممارس من طرف الأطفال، حيث وجدنا أن أعلى النسب و في كل من المناطق، حضرية أو شبه حضرية أو ريفية أو شبه ريفية يعملون في التجارة الحرة، هذا القطاع الذي استقطب كل الأطفال ومن كل المناطق لأن هذا القطاع وكما ذكرنا سابقا هو الذي أصبح يجذب أغلب الفئات الاجتماعية، وحتى كبار السن خاصة مع انتشار قيم الربح السريع الاقتصاد الموازي.

جدول رقم(10): علاقة نوع العمل بالسن

نوع العمل / السن	تجارة حرة	ورشة حرفية	مقهى، مطعم، محل	حمال	جمع البلاستيك والحديد	فلاحة	بناء	المجموع
]10-6]	11 **%84.61**	–	–	–	2 **%15.38**	–	–	13 **%100**
]14-10]	21 **%77.77**	2 **%7.40**	1 **%3.70**	1 **%3.70**	1 **%3.70**	1 **%3.70**	1 **%3.70**	27 **%100**
أكثر من14	29 **%58**	8 **%16**	4 **%8**	3 **%6**	2 **%4**	3 **%6**	1 **%2**	50 **%100**
المجموع	61 **%67.77**	10 **%11.11**	4 **%4.44**	4 **%4.44**	5 **%5.55**	4 **%4.44**	2 **%2.22**	90 **%100**

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة يشتغلون في التجارة الحرة ب67.77%، تليها نسبة 11.11%يعملون في ورش حرفية كالنجارة والحدادة، ثم نسبة 5.55% يعملون في جمع البلاستيك وبقايا الحديد، ثم نسبة 4.44% لكل من الذين يعملون في المقاهي و المطاعم، أو يعملون حمالين في الأسواق، أو في الفلاحة بنفس النسبة، وأخيرا نسبة 2.22% المتبقية يعملون في قطاع البناء.

وبعد أن ربطنا متغير نوع العمل بالسن تحصلنا على النتائج التالية:

أعلى نسبة من الأطفال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من [6-10[سنوات، يعملون في التجارة الحرة وهي 84.61%، في حين نجد 15.38% منهم يعملون في جمع بقايا البلاستيك و الحديد.

بالنسبة للفئة العمرية من 10إلى 14سنة فإن أعلى نسبة أيضا منهم يعملون في التجارة الحرة، 77.77%، مقابل 7.40% منهم يعملون في ورش حرفية، و3.70% موزعة بالتساوي على من يعمل حمالا في الأسواق أو في جمع البلاستيك والحديد، أو الفلاحة أو البناء.

أما بالنسبة للأطفال الذين يبلغون أكثر من 14 سنة من العمر، فوجدنا نفس النتيجة، أي أن أعلى نسبة منهم يعملون في قطاع التجارة الحرة إذ بلغت 58% ، مقابل 16% منهم يعملون في الورش، تليها نسبة 8 منهم يعملون في المقاهي و المطاعم أو المحلات، ثم نسبة 6 %منهم يعملون في الفلاحة، تليها نسبة 4 %منهم يعملون في جمع البلاستيك و بقايا الحديد، وأخيرا نسبة 2% منهم يعملون في البناء.

من خلا معطيات هذا الجدول نستنتج أن نوع العمل في دراستنا لا علاقة له بسن الطفل و الدليل على ذلك أننا وجدنا أن قطاع التجارة الحرة كان له نصيب الأسد في عمل الأطفال وفي كل الفئات العمرية، أي أن السن لم يكن له أي تأثير على اختيار الطفل لنوع معين من الأعمال، فالنسبة الأعلى من الأطفال و من كل الأعمار تفضل هذا النوع من النشاط نظرا لبساطته وسهولته ولا يتطلب انضباطا أو أوقات طويلة أو كفاءة معينة، وللتذكير فقد تم دمج كل من نشاطات بيع الخبز وبيع المحاجب و العمل في بيع الخضر والفواكه مع نشاط التجارة الحرة، إذن فمتغير السن لا يؤثر على نوع العمل في دراستنا هذه.

جدول رقم(11): توزيع أفراد العينة حسب أوقات العمل.

أوقات العمل	التكرار	النسبة المئوية
يوميا	41	%45.55
يوميا بعد ساعات الدراسة	25	%27.77
خلال عطلة نهاية الأسبوع	2	%2.22
خلال عطل الدراسة	18	%20
خلال شهر رمضان	4	%4.44
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن 45.55٪ من المبحوثين يعملون يوميا وهي أعلى نسبة، تليها نسبة 27.77٪ صرحوا بأنهم يعملون يوميا بعد ساعات الدراسة، ثم نسبة 20٪ يعملون خلال العطل المدرسية، ونسبة 4.44٪ يعملون في شهر رمضان وأخيرا نسبة 2.22٪ يعملون خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وقد فصلنا بين فئة الذين يعملون يوميا و فئة الذين يعملون يوميا بعد ساعات الدراسة لأن الفئة الأولى أغلبهم متسربين من المدرسة فهم غير مقيدين بوقت معين. أما الفئة الثانية فهم يزاولون الدراسة ويعملون يوميا لكن بعد خروجهم من المدرسة مساءا، وإذا جمعنا النسبتين سنجد 73.32٪ و هي نسبة عالية يمكن تفسيرها بحاجة الطفل الماسة للعمل أو لحبه له أو بتشجيع من والديه أو جماعة الرفاق.

جدول رقم(12): توزيع المبحوثين حسب عدد ساعات العمل

عدد ساعات العمل (سا)	التكرار	النسبة المئوية
]3-1[	15	%16.66
]5-3]	29	%32.22
]7-5]	25	%27.77
7 فما فوق	21	%23.33
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن أعلى نسبة من عينة دراستنا يعملون من 3 إلى 5 ساعات في اليوم ب32.22٪، تليها نسبة 27.77٪ يعملون من 5 إلى 7 ساعات في اليوم ثم نسبة 23.33٪ يعملون فوق 7 ساعات في اليوم، وأخير نسبة 16.66٪ يعملون من ساعة إلى 3 ساعات في اليوم. ويمكن تفسير هذه النتيجة بطبيعة النشاط الممارس من طرف الأطفال والذي تحصلنا عليه في الجدول رقم 8 وهو التجارة الحرة المتمثل في بيع مختلف الأشياء البسيطة، فبمجرد أن ينتهي الطفل من بيع ما لديه يعود إلى بيته خاصة الإناث منهم. وتحصلنا أيضا على نسبة عالية من المبحوثين يعملون من 5 إلى 7 ساعات في اليوم وهي مدة طويلة نوعا ما حيث يستغرق الطفل وقتا لبيع سلعته،خاصة إذا كان متسربا من المدرسة.

هناك عدة مؤشرات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد ما إذا كان للعمل تأثير سلبي على الأطفال، أو يؤدي إلى الضرر بهم جسديا أو نفسيا، أو يقودهم إلى الانحراف، ومن هذه المؤشرات عدد ساعات العمل، حيث أن عدد ساعات العمل إن كانت طويلة تؤدي إلى الإرهاق الذي يمكن أن يتسبب في وقوع الحوادث، ويضعف النمو الفكري.[1]

ففي دراسة إمبريقية قام بها أحمد بدران تعرض فيها إلى الجوانب الصحية في عمل الأطفال توصل إلى أن ثلث الأطفال العاملين في عينة دراسته تقل أعمارهم عن 12 عاما، وأن 88 بالمائة منهم يعملون أكثر من سبع ساعات يوميا، ومن بينهم 24.1 بالمائة يعملون أكثر من 13 ساعة يوميا، في بيئة عمل متدنية في أكثر الأحيان، كعدم توفر مياه الشرب النقية، وارتفاع درجة الحرارة ونقص التهوية، وغياب وسائل الوقاية من حوادث العمل، كما لا يحصل الأطفال على تغذية مناسبة، ويتعرضون لتناول أغذية فاسدة أو

[1]- عبد الرحمن بن محمد عسيري ، المرجع السابق، ص80.

ملوثة وهو ما يؤثر سلبا على حالتهم الصحية وعلى نموهم الجيد، كما تبين أن أغلب الأطفال يستمرون في العمل أثناء مرضهم ولا يتلقى أغلبهم علاجا مناسبا، كما أنهم لا يلقون رعاية كافية في المستشفيات المجانية التي يلجئون إليها غالبا، ولا يتكفل صاحب العمل بالعلاج إلا بالنسبة إلى حوالي 75 بالمائة منهم، كما أثبتت الدراسة أن الأطفال لا يتمتعون بتأمين إصابات العمل لكونهم يعملون دون السن القاانونية.[1]

جدول رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب السن عند بدأ العمل.

السن عند بدأ العمل	التكرار	النسبة المئوية
]10-6]	27	%30
]14-10]	47	%52.22
14 فما فوق	16	%17.77
المجموع	**90**	**%100**

حددت المادة 2 من اتفاقية العمل الدولية رقم(138) الحد الأدنى لسن الاستخدام، حيث أقرت بالفقرة الثانية من المادة بأنه لا يجوز أن يقل عن سن إنهاء الدراسة الإلزامية، ولا يجوز في أي حال أن يقل عن 15 سنة، إلا أنه وفي ظل وجود ظروف خاصة وضمن ضوابط معينة، ورد بالاتفاقية حد أدنى لسن العمل يصل في بعض الأحوال إلى 13 سنة، ولكن يشترط في هذه الحالة أن لا يكون العمل ضارا بصحة الأطفال ونموهم وأن لا يعطلهم عن المواظبة في مدارسهم واشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب المهني، أما الاتفاقية العربية لعمل الأطفال فقد حددت سن الثالثة عشر كحد أدنى لتشغيل الأطفال في الأعمال الخفيفة، ولم تجز تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن15 سنة في الأعمال الصناعية.[2]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة في عينة الدراسة تراوح سنهم عند بدء العمل بين 10 و 14 سنة، حيث مثلت 52.22٪ ، تليها نسبة 30٪ كان سنهم بين 6 و 10 سنوات عندما بدءوا العمل، في حين وجدنا نسبة 17.77٪ دخلوا سوق العمل فوق 14 سنة.

إن المرحلة العمرية من 10 إلى 14 سنة هي التي ينتقل فيها الطفل إلى الطور المتوسط من التعليم، حيث ينمو جسديا وعقليا ونفسيا و يصبح مؤهلا للعمل تدريجيا خاصة إذا تسرب من المدرسة، بعد اجتياز

[1]- ناهد رمزي، المرجع السابق، ص78

[2]- المجلس العربي للطفولة والتنمية، الاتفاقية العربية رقم(18) لعام 1996 بشأن تشغيل الأحداث، 2013، ص5.

امتحان شهادة التعليم المتوسط أين نلاحظ نسبة كبيرة من الأطفال يغادرون مقاعد الدراسة ولا يجدون أمامهم سوى الحياة العملية إما بضغط من الوالدين أو تقليدا لجماعة الرفاق أو حبا للعمل.

في حالة الأسر الفقيرة، نجد الآباء يبحثون عن أي وسيلة لسد العجز المادي حتى ولو كان ذلك بتشجيع أطفالهم على العمل في سن مبكرة، فبمجرد أن يصل الطفل إلى سن العاشرة، خاصة إذا كان ذكرا يبدأ في تعلم بعض النشاطات التي تعود عليه بالربح، كبيع بعض الأشياء البسيطة كالحلويات أو الخبز أو المحاجب كما رأينا سابقا، وإذا تلقى الثناء والمباركة من طرف الوالدين سوف يطور نشاطه هذا تدريجيا إلى نشاطات أكثر ربحا، ويصبح مصدرا مهما من مصادر الدخل لدى أسرته.

جدول رقم (14) : توزيع أفراد العينة حسب احتمال تقاضي أجر من العمل.

تقاضي الأجر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	84	%93.3
لا	6	%6.66
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة صرحوا بأنهم يتقاضون أجرة من عملهم ب 93.33 % مقابل 6.66 % لا يتقاضون أجرا من عملهم.

إن المحفز الأساسي لأي طفل لممارسة أي نشاط هو ذلك الأجر المادي الذي يتلقاه، المتمثل في المال وهذا شيء منطقي، والملاحظ من دراستنا هذه أن أعلى نسبة من المبحوثين يعملون بسبب تدني المستوى المعيشي للأسرة من أجل تلبية حاجاتهم ومساعدة أسرهم ماديا، لذلك من النادر أن نجد أطفلا يعملون دون أجر وإن وجدنا فهم في الغالب ينشطون في إطار أسرهم كمساعدين للوالد أو لأحد الإخوة أو في بعض المناطق الريفية في مواسم جني المحاصيل كالزيتون أو المشمش أو الخضر وربما حتى الرعي.

فالأسر الفقيرة تبحث عن موارد الدخل، وتجده – من خلال دراستنا هذه– في أطفالها الذين يعملون من أجل ذلك الدخل، حتى وإن كان بسيطا، لأن الطفل بحاجة للغذاء والملبس والألعاب والأدوات المدرسية، وحتى التسلية، كل هذا لا يتم توفيره من طرف الأسرة إلا إذا خرج الطفل للعمل.

جدول رقم (15) : توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الأجرة.

طبيعة الأجرة	التكرار	النسبة المئوية
يوميا	60	%66.66
أسبوعيا	20	%22.22
شهريا	3	%3.33
تدبدب	1	%1.11
بدون إجابة	6	%6.66
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (15) أن أعلى نسبة من المبحوثين صرحوا بأنهم يتقاضون أجرهم يوميا حيث مثلت 66.66٪، تليها نسبة 22.22٪ يتقاضون أجرهم أسبوعيا، ونسبة 6.66٪ لم يصرحوا لنا عن طبيعة أجرتهم، وهذا يعني أنهم لا يتقاضون أجرا وهو ما وضحه الجدول رقم (12)،ثم نسبة 3.33 % يتقاضون أجرهم شهريا وفي الأخير وجدنا نسبة 1.11 ٪ ليس لهم وقت معين للحصول عل أجر من عملهم.

من خلال ما سبق نستنتج أن أعلى نسبة يتقاضون أجرهم يوميا ويمكن تفسير هذا بطبيعة النشاطات الممارسة من طرف الأطفال العاملين و هي النشاطات الحرة في الشوارع والأسواق خاصة بيع بعض المواد البسيطة مقابل بعض النقود يتحصل عليها يوميا، وهذا ما يميز العمل غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي الذي لا تحكمه أي قوانين و يكون فيه الشخص حرا دون أي قيود ، يعمل في أي وقت و في أي مكان و يقبض أجره يوميا.

أما بالنسبة للأطفال الذين يقبضون أجرهم أسبوعيا فنجد أغلبهم يعملون في بعض الورش الحرفية كالنجارة أو الحدادة و بطريقة غير رسمية أيضا وهذا النظام يفرضه صاحب العمل.

جدول رقم(16): توزيع أفراد العينة حسب مقدار الدخل في اليوم (الأطفال الذين يتقاضون أجرهم يوميا).

الأجر في اليوم (الأطفال الذين يتقاضون أجرهم يوميا) دج	التكرار	النسبة المئوية
[150 -1000]	23	**% 38.33**
[1000- 2000]	16	**%26.66**
[2000 - 4000]	01	**%01.66**
[4000 - 6000]	01	**%01.66**
غير محدد	19	**%31.66**
المجموع	**60**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) والذي أخذنا فيه الأطفال الذين يتقاضون أجرهم يوميا، أن أعلى نسبة فيهم صرحوا أنهم يحصلون على أجر يتراوح بين 150 إلى1000 دج في اليوم ب 38.33%، تليها نسبة 31.66% منهم قالوا أن أجرهم غير محدد، أي غير محصور في قيمة معينة، ثم نسبة 26.66% يتقاضون بين 1000 و 2000 دج في اليوم، وأخيرا نسبة 01.66 %منهم تنقسم إلى فئتين: بين 2000 - 4000 دج و فئة 4000- 6000 دج بالتساوي وهي نسبة منعدمة تقريبا.

نستنتج من هذه الأرقام أن أعلى نسبة في عينتنا يتقاضون بين 150 دج إلى 1000 دج في اليوم و نسبة كبيرة منهم أيضا لم يحددوا قيمة دخلهم ربما لأنه متذبذب أو لم يريدوا التصريح به، وهذا الأجر الذي قد يصل إلى 1000 دج في اليوم يعتبر معقولا إلى حد ما مقارنة بسن الطفل وإمكاناته وطبيعة عمله غير الرسمية و البسيطة والمتمثل في الغالب في النشاطات الحرة دون التقيد بوقت معين أو مكان محدد ولا أي تخصص أو كفاءة، فبمجرد أن ينتهي الطفل من بيع سلعته، يكون هنا قد أتم عمله ويعود إلى حياته العادية في الغالب.

جدول رقم(17): توزيع أفراد العينة حسب مقدار الدخل في الأسبوع (الأطفال الذين يتقاضون أجرهم أسبوعيا).

الأجر في الأسبوع (الأطفال الذين يتقاضون أجرهم أسبوعيا) دج	التكرار	النسبة المئوية
[150 – 2000]	2	**%10**
[2000 –4000]	4	**%20**
[4000 –6000]	5	**%25**
[6000 فما فوق	9	**%45**
المجموع	**20**	**%100**

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العين(فقط الذين يتقاضون أجرهم أسبوعيا) كان أجرهم فوق 6000 دج في الأسبوع ب 45%، تليها نسبة 25% منهم يتقاضون بين 4000 و 6000 دج في الأسبوع ، ثم نسبة 20 %قالوا بأن دخلهم محصور بين 2000 و 4000 دج، وأخيرا نسبة 10 %يحصلون على أجر من 150 إلى 2000 دج في الأسبوع.

نستنتج من هذه المعطيات أن معظم أفراد عينتنا كان دخلهم من 6000 دج فما فوق في الأسبوع وهو مبلغ مقبول قد يساعد الطفل وأسرته على تلبية متطلبات الحياة، وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن عمل الأطفال هو نشاط غير رسمي ولا يتطلب المؤهلات المعروفة في سوق العمل الرسمي فالطفل يمارس نشاطه في أي وقت بلا قيود خاصة التجارة الحرة التي مثلت أعلى نسبة من أنماط العمل الممارس في دراستنا هذه.

أما فيما يخص الأطفال الذين يتقاضون أجرهم شهريا فلم تمثل نسبتهم سوى 3.33 %، والذين أجرهم متذبذب فكانت نسبتهم 1.11%، و 6.66 % يعملون بدون أج، فالأجر الشهري يميز المؤسسات الرسمية والمصانع والشركات والإدارات، وفي الجزائر لا نجد الأطفال في المصانع والشركات لأن القوانين والتشريعات لا تسمح بذلك، لكن نجد الأطفال في الكثير من الورش الحرفية خاصة ورش النجارة أو الحدادة أين يتقاضى الطفل لأجرته أسبوعيا.

جدول رقم(18): توزيع أفراد العينة حسب احتمال الرضا عن الأجر

الرضا عن الأجرة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	53	%58.88
لا	31	%34.44
بدون أجر	6	%6.66
المجموع	**90**	**%100**

من الجدول أعلاه (18) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم راضون على الأجر الذي يتقاضونه من النشاط الذي يمارسونه 58.88%، وتليها نسبة 34.44 % صرحوا أنهم غير راضين بهذا الأجر، أي يرون أنه قليل أما النسبة المتبقية وهي 6.66 % فهم لا يتقاضون أجرا من العمل.

ويمكن تفسير ذلك من خلال دراستنا الميدانية بأن أعلى نسبة من مجتمع بحثنا يتقاضون أجرا جيدا حسب تقديرهم طبعا، فالذين يعملون يوميا مثلا فأعلى نسبة منهم صرحوا بأن أجرهم يصل إلى 1000 دج في اليوم الواحد، والذين يحصلوا على أجرهم أسبوعيا فأعلى نسبة منهم يتقاضون 7000 دج. ويمكن اعتبار هذه المبالغ كافية مقارنة بسن الطفل ونوع النشاط الممارس الذي لا يتطلب مؤهلات أو إمكانيات ولا وقتا طويلا، فالنشاطات الحرة نجدها في الغالب بسيطة حيث أن الطفل بمجرد بيع سلعته وقبض تلك النقود مقابلها، يعني أنه أنهى مهمته ويعود إلى حياته العادية، ما يجعله راضي إلى حد ما عن أجره.

إن مؤشر الرضا عن مقدار الدخل الذي يتقاضاه الطفل من المؤشرات التي تدل على عدم وجود أي استغلال للطفل العامل، لأن رضاه و قناعته بقيمة الأجر خير دليل على ذلك.

جدول رقم(19): توزيع أفراد العينة حسب العوامل المؤدية للعمل :

العوامل المؤدية للعمل	التكرار	النسبة المئوية
الفقر	22	%24.44
أجر الوالد غير كاف	11	%12.22
كره الدراسة	10	%11.11
حب العمل	16	%17.77
ضغط من الوالدين	17	%18.88
تقليد أحد ما	4	%04.44
الفراغ	1	%01.11
غياب الأب	5	%05.55
مرض المعيل	1	%01.11
أساعد أخي	2	%02.22
لاشيء	1	%01.11
المجموع	**90**	**%100**

من الجدول رقم (19) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا وهي 24.44% قد صرحوا بأن الفقر هو العامل الذي أدى بهم للخروج إلى سوق العمل، تليها نسبة 18.88 % صرحوا بأنهم يعملون بضغط من الوالدين، ثم نسبة 17.77% منهم قالوا بأن حب العمل هو العامل الذي أدى بهم إلى ولوج هذا الميدان، تأتي بعدها نسبة 12.22% صرحوا أنهم يعملون لأن أجر الوالد غير كافي،تليها نسبة 11.11% منهم كان العامل المؤدي بهم للعمل هو كره الدراسة، وتأتي عوامل أخرى بنسب ضعيفة كغياب الأب عن الأسرة غيابا دائما، وتقليد أحد الرفاق، وعامل مساعدة أحد الإخوة حيث أن الطفل هنا يعمل فقط من أجل مساعدة أخ له أو والده مثلا دون تقاضي أي أجر، أو عامل الفراغ الذي قد يعاني منه الطفل.

ونستنتج من هذه المعطيات أن عامل الفقر كان هو العامل الرئيسي وراء الظاهرة المدروسة حيث شكل أعلى نسبة في دراستنا هذه، وإذا جمعناه مع عامل أجر الوالد غير كافي وعامل الضغط من الوالدين إضافة إلى عامل غياب الأب، كلها تصب في تدني المستوى المعيشي للأسر، سنجد نسبة 61% وهي

نسبة عالية تدل على أن العامل الرئيسي وراء ظاهرة عمل الأطفال في دراستنا هذه هو تدني المستوى المعيشي للأسرة.

فبضعف المستوى المعيشي للأسرة ، تصبح عاجزة عن تلبية أبسط الأشياء لأبنائها، وعن توفير الاستقرار المادي، فلا يجد الطفل هنا من حل سوى العمل، فالأسرة تعتمد على عدد من المقومات الأساسية التي تمكنها من القيام بدورها كمؤسسة اجتماعية، فهي تحتاج إلى دخل اقتصادي يوفر لها الأمن و الاستقرار ويضمن لها المأكل و الملبس و المسكن، كما يوفر لها الخدمات الصحية ويعينها على تخطي العقبات التي تمر بها، لذلك تجد هذه الأسرة في الطفل حلا مناسبا قد تعتمد عليه في مثل هذه الظروف الصعبة.

خلاصة الفصل :

لقد تضمن هذا الفصل أهم الإجراءات المنهجية والتقنية للدراسة الميدانية والمتمثلة في مجالات الدراسة، المكاني والزمني والبشري، بما فيها نوع العينة من مجتمع بحثنا، كما تعرضنا إلى أهم البيانات العامة لهذه العينة أي قمنا بوصف عام لمجتمع البحث، إذ استخدمنا متغيرات السن والجنس، فكانت أعلى نسبة من الأطفال العاملين من الذكور مقابل نسبة ضعيفة من الإناث، وكانت الفئة العمرية الأعلى هي فئة من 14 سنة فما فوق، بالنسبة لمتغير موقع السكن فكانت أعلى نسبة من عينتنا يقطنون بمناطق حضرية ثم تليها بنسبة متقاربة المناطق شبه الحضرية، وهي مناطق قريبة من المناطق الحضرية، وقد يرجع ذلك لطبيعة دراستنا التي تمت في مناطق حضرية أو قريبة منها من جهة، ومن جهة أخرى توفر الشروط المناسبة لممارسة نشاطات التجارة الحرة، خاصة وأن أعلى نسبة في دراستنا يمارسون التجارة الحرة، بالنسبة للمستوى التعليمي لأفراد العينة فكان معظمهم ذوي المستوى التعليمي المتوسط، وهو ما يتوافق مع السن الذي ذكرناه سابقا، كما أنها المرحلة التي تعرف أعلى نسبة للتسرب المدرسي بعد اجتياز امتحان التعليم المتوسط، كما أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين كانت أسرهم صغيرة من ناحية الحجم، و كانت أعلى نسبة من آبائهم أميين، وأعلى نسبة من أمهاتهم مستواهم التعليمي متوسط، هذا يعني أن المستوى التعليمي للوالدين كان ضعيفا، وهو الأمر الذي يمكن أن تكون له علاقة بتوجه الأطفال لسوق العمل.

تعرضنا أيضا إلى أهم خصائص الظاهرة المدروسة، كأنماط العمل الممارس حيث كانت أعلى نسبة في دراستنا من الأطفال يعملون في التجارة الحرة، يعملون يوميا في الغالب من 3 إلى 5 ساعات في اليوم، وأغلبهم بدءوا العمل في سن من 10 إلى 14 سنة، و أعلى نسبة منهم يتقاضون أجرا من عملهم هذا، ويتقاضونه يوميا في الغالب، كما كانت أعلى نسبة من الأطفال العاملين في دراستنا راضون عن هذا الأجر الذي يتقاضونه سواء كان يوميا أو أسبوعيا أو شهريا، وبعد طرحنا لسؤال عام حول أهم العوامل المؤدية بهم للعمل، فصرح أغلب المبحوثين بأنهم يعملون بدافع الفقر لمساعدة أسرهم ماديا.

الفصل السابع

تحليل نتائج الفرضيات

تمهيد:

من العوامل المتسببة في عمل الأطفال، الفقر، فقد ورد في تقرير لمكتب العمل الدولي أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة في البلاد النامية، الفقر والتخلف الاقتصادي، فحينما يكون الأطفال مضطرين للعمل ليعيلوا أنفسهم أو عائلاتهم، تصبح الضرورة الاقتصادية أقوى من أي قانون يرمي إلى إبعادهم عن العمل، كما أن البيئة الأسرية المتصدعة والمتمثلة في غياب أحد الوالدين أو كلاهما عن الأسرة، خاصة إذا كان الغائب هو المعيل للأسرة، فسينعكس على الأطفال مباشرة إما من الناحية النفسية أو الاجتماعية.

أولا : تحليل بيانات الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى: يؤدي تدني المستوى المعيشي للأسرة إلى ظاهرة عمل الأطفال.من خلال هذا المبحث تعرضنا لمجموعة من المتغيرات التي قد تدل على المستوى المعيشي للأسرة، وعلاقتها بتوجه الطفل إلى سوق العمل، إضافة إلى مؤشرات أخرى حاولنا معرفتها كتلبية حاجات الطفل داخل أسرته، وطريقة تصرفه في دخله من العمل، وأهم العوامل التي دفعت به للعمل، وهو ما سنتعرض له لاحقا.

جدول رقم(20): توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأب.

مهنة الأب	التكرار	النسبة المئوية
موظف	6	%06,66
تاجر	5	%05,55
عامل بسيط	19	%21,11
بناء	12	%13,33
فلاح	3	%03,33
صاحب ورشة	1	%01,11
متقاعد	13	%14,44
بطال	15	%16,66
متوفى	9	%10,00
سائق حافلة	2	%02,22
غائب	2	%02,22
اسكافي	3	%03,33
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (20) أن أعلى نسبة من عينتنا كانت مهنة الأب لديهم هي (عامل بسيط) مثلت 21.11% تليها نسبة 16.66% كان والدهم بطالا ،ثم نسبة 14.44% منهم كان والدهم متقاعدا، ونسبة 13.33% يعمل والدهم في البناء، تليها نسبة 10% والدهم متوفى ثم بعدها نسبة 06.66% مهنة والدهم موظف، تليها نسبة 05.55% والدهم تاجر،وتتوزع باقي النسب وبأرقام ضعيفة بين مهن الإسكافي أو فلاح أو سائق حافلة أو صاحب ورشة أو غائبا غيابا دائما عن الأسرة لظروف معينة كالسجن أو الهجر.

نستنتج هنا أن أعلى نسبة من الآباء في عينتنا هذه هم عمال بسطاء أو بطالين، هذا ما يعكس مستواهم المعيشي الضعيف، وإذا أضفنا إليهم نسبة 10% والدهم متوفى مع الذين والدهم غائبا ستصبح النسبة حوالي 50% من ذوي المستوى المعيشي المتدني، حيث تعد مهنة الوالد من المؤشرات الرئيسة التي تعكس المستوى المعيشي للأسرة، فدخل العامل البسيط ليس نفسه دخل الإطار أو التاجر أو صاحب الورشة، إذ أن العامل البسيط غالبا يتقاضى أجرا ضعيفا إن لم نقل متدنيا لا يكفيه في إعالة أسرته ماديا، ونفس الشيء بالنسبة لحالات الإسكافي أو البطال أو المتوفى أو الغائب غيابا دائما عن الأسرة، حيث نجد أن المستوى المعيشي في هذه الحالات أيضا ضعيفا في الغالب، الأمر الذي قد يكون من العوامل المؤدية إلى إرسال الأبناء الصغار إلى سوق العمل.

جدول رقم(21): توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأم.

مهنة الأم	التكرار	النسبة المئوية
ماكثة بالبيت	73	%81.11
موظفة	2	%02.22
تاجرة	1	%01.11
عاملة بسيطة	5	%05.55
متقاعدة	4	%04.44
صنع الحلويات	2	%02.22
غائبة	1	%01.11
متوفاة	1	%1.11
خياطة	1	%1.11
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينتنا و هي 81.11% أمهاتهم ماكثات بالبيت، تليها نسبة 05.55% أمهاتهم عاملة بسيطة، ثم نسبة 04.44 % أمهاتهم متقاعدة، أما باقي أفراد العينة فتتوزع أمهاتهم في نسب ضعيفة بين من هي موظفة أو تصنع الحلويات في البيت لبيعها أو تمتهن الخياطة، أو غائبة ومتوفاة.

نستنتج من هذه المعطيات أن أعلى نسبة من أطفال عينتنا أمهاتهم ماكثات بالبيت، أي ليس لديهن أي دخل يساهمن به في ميزانية الأسرة وهذا يرجع إلى طبيعة المجتمع وخصوصياته، فدور المرأة ووظائفها في الغالب داخل بيتها أين تهتم بشؤونه وتعيل الأطفال، عكس الرجل الذي نجده في الغالب يعمل في الخارج ولا يتدخل في شؤون البيت، رغم الكثير من التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع في عصرنا

جدول رقم (22) : توزيع أفراد العينة حسب احتمال مشاركة أحد أفراد الأسرة في الدخل.

مشاركة أحد الأفراد في الدخل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%27.77
لا	65	%72.22
المجموع	**90**	**%100**

إن مشاركة أحد أفراد الأسرة في الدخل قد يكون من العوامل التي تنقص من العبء المادي لها خاصة إذا كانت أسرة فقيرة، فتوجد بعض الأسر من تعتمد إضافة إلى دخل الأب، دخل آخر من أحد الأبناء أو الجد، الجدة، الخال، أو العم.

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (22) أن أعلى نسبة من المبحوثين في دراستنا صرحوا بأنه لا يوجد أفراد آخرون يشاركون في ميزانية الأسرة عدى الوالد 72.22%، تليها نسبة 27.77 % منهم قالوا بأنه يوجد أفراد آخرون يشاركون في هذه الميزانية (دخل الأسرة).

يعتبر هذا المتغير أيضا من المؤشرات التي يمكن أن تعكس المستوى المعيشي للأسرة، حيث أنه كلما كان عدد المشاركين في ميزانية الأسرة كبيرا، دل ذلك على تحسن المستوى المعيشي والعكس صحيح. ومعطياتنا هنا تقول أن العائل الوحيد للأسرة هو الأب الذي يتحمل كل الأعباء والمصاريف، وكنا قد رأينا سابقا أن أعلى نسبة من المبحوثين آباؤهم عمال بسطاء أو بطالين، مما يدل على تدني الأوضاع

المعيشية، وهذا ما يصب في تحقق الفرضية الأولى المتعلقة بعلاقة ضعف المستوى المعيشي وعمل الأطفال.

جدول رقم(23): توزيع أفراد العينة(الذين صرحوا بنعم يوجد شخص آخر يشارك في الدخل) حسب صفة هذا الشخص.

المشاركون في الدخل	التكرار	النسبة المئوية
أحد الإخوة	18	%72
الجد/الجدة	2	%8
العم/الخال	5	%20
المجموع	**25**	**%100**

من خلال معطيات الجدول رقم (23) والذي يبين فقط فئة الأسر التي يشارك في ميزانيتها أحد الأفراد الآخرين غير الأب والتي مثلت نسبتها 27.77%، وجدنا أن أعلى نسبة صرحوا أن من يساهم في دخل الأسرة مع الأب هو أحد الإخوة ب 72%، تليها نسبة 20% قالوا العم أو الخال، وأخيرا نسبة 8% قالوا الجد أو الجدة.

نستنتج هنا أن الأسر التي يصل أبنائها إلى السن القانوني للعمل تستفيد من هذا الامتياز في تغطية حاجياتها المادية اعتمادا على مشاركتهم في الميزانية للتخفيف من تكاليف المعيشة وغلائها ومساعدة الأب من جهة أخرى في الحفاظ على البناء المادي للأسرة، فالابن الراشد في الأسرة الجزائرية مازال يعول عليه في المساهمة في ميزانية الأسرة مع والده قبل الزواج، وأحيانا حتى بعد الزواج رغم كل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها مجتمعنا، وهذا خاصة في الأسر ذات الدخل المحدود أو الفقيرة.

جدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب احتمال وجود دخل آخر عدى دخل الأب.

وجود دخل آخر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	9	%10
لا	81	%90
المجموع	**90**	**%100**

من أجل التأكد من المستوى المعيشي لأسر الأطفال العاملين في دراستنا طرحنا سؤالا حول وجود دخل آخر عدى دخل الأب يساهم في تغطية حاجات الأسرة، فكانت النتائج كالتالي:

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا لا يوجد دخل آخر في أسرهم عدى دخل الوالد ب 90% و 10% المتبقية صرحوا بوجود دخل آخر عدى دخل الأب.

نستنتج من ذلك أن الأطفال العاملين في دراستنا هذه يعيشون في أسر بدخل واحد فقط وهو دخل الوالد والذي يعمل في الغالب عاملا بسيطا يتقاضى أجرا متدنيا لا يكفيه لتلبية حاجات أسرته الأساسية، وهذا متغير آخر يمكن اعتباره أحد المؤشرات على تدني المستوى المعيشي في أسر الأطفال العاملين، حيث تجد هذه الأخيرة نفسها مضطرة للاعتماد على دخل الطفل العامل حتى ولو كان ضئيلا.

جدول رقم(25): توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية
منزل واسع	8	%8,88
شقة	18	%20
منزل بسيط طابق واحد	44	%48,88
منزل قصديري	20	%22,22
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم(25) نلاحظ أن النسبة الأعلى من عينتنا يقيمون في منزل بسيط بطابق واحد، حيث بلغت 48.88 %، تليها نسبة 22.22% صرحوا بأنهم يقيمون بمنزل قصديري، ثم نسبة 20% مقيمون بشقق في عمارات وأخيرا نسبة 08.88% المتبقية فقالوا أنهم يسكنون في منزل واسع أو ما يعرف (فيلا).

وقد اعتمدنا هذا التصنيف بناءا على بعض المعايير منها المواد التي بني بها المسكن ونوع السقف وعدد الطوابق والغرف، فالمنزل البسيط هو منزل بطابق واحد فقط وعدد الغرف فيه قليل ولا يتوفر على شروط الحياة الراقية، والمنزل القصديري هو كل منزل سقفه من قصدير أو مواد أخرى تشبهه ولا يتوفر على أبسط شروط الحياة، أما المنزل الواسع أو (الفيلا) فهو مسكن يحوي أكثر من طابق وربما حتى طابق واحد لكن مبني بطريقة حديثة وفيه كل المرافق الضرورية للعيش الكريم. فنوع السكن هو أيضا من أهم

المؤشرات التي تدل على درجة الرخاء أو الفقر التي يعيشها الطفل حيث كانت النسبة الأعلى من الأطفال العاملين في دراستنا هذه يقيمون في منزل بسيط وبعدها مباشرة نسبة كبيرة منهم يقيمون في منزل قصديري، حيث انتشرت في الآونة الأخيرة الأحياء القصديرية أو ما يعرف عندنا بالفوضوية، ومن أهم العوامل التي ساعدت وأدت إلى توسعها الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر مع بداية التسعينات و نزوح أغلب الأسر التي كانت تقيم في مناطق نائية و ريفية إلى المدن وإنشاء بنايات هشة بالقصدير بطرق فوضوية تنعدم فيها أبسط شروط الحياة، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى الناتجة عن المعاناة وانعدام الأمن والفقر في هذه الأحياء، حيث يتوفر الميدان الخصب لممارسة الأطفال للنشاطات التجارية خاصة لسد العجز الحاصل في أسرهم.

جدول رقم(26): توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في المسكن.

عدد غرف المسكن	التكرار	النسبة المئوية
1	1	%1,11
2	24	%26,66
3	36	%40
4	22	%24,44
5	5	%5,55
6	2	%02.22
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من الجدول رقم (26) أن النسبة الأعلى من عينتنا يقيمون في بيوت تحتوي على 3 غرف ب 40%، تليها نسبة 26.66 % فيها غرفتين فقط ثم نسبة 24.44% فيها 4 غرف ثم 2.22% تحتوي مساكنهم على 6 غرف و أخيرا نسبة 1.11 % لديهم غرفة واحدة فقط.

إن عدد الغرف في المسكن له دلالة في تحديد مدى الراحة التي يعيشها الفرد من جهة و تصنيفه إن كان واسعا أو ضيقا من جهة أخرى، ومن نتائجنا فإن أعلى نسبة من أطفال عينتنا يعيشون في بيوت تحتوي على 3 غرف وهي بيوت مقبولة إلى حد ما مقارنة بمن يعيشون في غرفة واحدة أو غرفتين حيث تنقص الراحة النفسية وتزيد المشاكل الاجتماعية نتيجة ذلك.

جدول رقم(27): توزيع أفراد العينة حسب احتمال تلبية الأسرة لحاجات الطفل.

تلبية الأسرة لحاجات الطفل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%18,88
لا	47	%52.22
أحيانا	26	%28,88
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (27) أن أعلى نسبة من مبحوثينا صرحوا بأن أسرهم لا تلبي لهم حاجاتهم ب 52.22 %تليها نسبة 28.88% منهم قالوا بأن أسرهم تلبي لهم حاجاتهم أحيانا، وأخيرا نسبة 18.88 %قالوا بأنها تلبي لهم حاجاتهم.

ومن هذا الجدول نستنتج العلاقة الوطيدة بين المستوى المعيشي ودرجة الرفاهية التي تعيشها الأسر ودرجة تلبية مطالب أبنائها، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا، كانت قادرة على سد كل حاجات أفرادها، وكلما كان هذا المستوى متدني، نقصت رعايتها و تلبيتها لمطالبهم، وربما يصل الأمر في بعض الأحيان إلى درجة تسرب الأطفال من المدرسة نتيجة لعدم القدرة على الحصول على الأدوات المدرسية والملابس اللائقة لحياة مدرسية مستقرة.

يجمع علماء الاجتماع وعلماء النفس على أن الطفل يحتاج إلى اللعب والترفيه نظرا لأهميتهما في تكوين شخصيته، واعتباره مخرجا وعلاجا لمواقف الإحباط في الحياة، واللعب هو منهاج تدريب الطفل على العمليات الاجتماعية مثل التعاون، التنافس، الصراع، التكيف، الحب والكره، وقد يمثل نشاطا دفاعيا تعويضيا خاصة إذا استغرق الطفل فيه، ومع العلم أن وسائل اللعب في وقتنا الحاضر قد تطورت كثيرا مع تطور التكنولوجيا، فقد أصبح لها الدور الأكبر في تنمية الذكاء والفكر لدى الطفل، وحتى تستطيع الأسرة اقتناء هذه الألعاب فإنه يجب أن تتوفر على دخل كافي يرفع من مستواها المعيشي لكي توفر لأبنائها الصغار طفولة سعيدة، وفي دراستنا هذه فإن معظم أفراد عينتنا يعيشون ظروفا صعبة لا تسمح لأسرهم بتلبية حاجاتهم الضرورية حيث يحتاج الطفل إلى المأكل الجيد من أجل النمو السليم و الملبس و العلاج و التسلية الخ... وهذا ما يدفعه إلى تلبية حاجاته بنفسه بممارسة أي نشاط يعود عليه بربح بعض النقود، لأن المستوى المعيشي لأسرته لا يسمح لها بتلبية كل ما يحتاجه.

جدول رقم(28): توزيع أفراد العينة (الذين لا تلبي لهم أسرهم لحاجاتهم) حسب السبب في ذلك.

السبب في عدم تلبية الأسرة لحاجات الطفل	التكرار	النسبة المئوية
لا تستطيع	24	%52.17
الفقر	21	%45.65
المال غير كاف والأسرة لا تحسن التصرف	1	%2.17
المجموع	**46**	**%100**

من خلال الجدول رقم(28) نلاحظ أن النسبة الأعلى وهي 52.17%من عينتنا (الذين صرحوا أن أسرهم لا تلبي حاجاتهم)، برروا عدم تلبية حاجاتهم بأن الأسرة لا تستطيع ذلك، تليها نسبة 45.65%أرجعوا ذلك للفقر، ونسبة2.17% المتبقية صرحوا بأن المال غير كافي والأسرة لا تحسن التصرف فيه.

إن هذه المعطيات تؤكد لنا مرة أخرى دور وأهمية المستوى المعيشي للأسرة في تلبية مطالب أطفالها وحاجاتهم وتؤكد لنا أن النسبة الأعلى من مبحوثينا يعيشون حالة الفقر، إذ يعتبر الشخص فقيرا إذا كان محروما من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية كالغذاء واللباس والتعليم والعلاج والترفيه...

ونستنتج إذن من هذه النتائج أن كل التبريرات التي صرح بها الأطفال العاملون تبين تدني المستوى المعيشي للأسر التي ينتمون إليها الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تلبية ما يحتاجونه وهذا ما أكدته النتائج السابقة.

جدول رقم(29): توزيع أفراد العينة (الذين صرحوا بأن أسرهم تلبي لهم حاجاتهم) حسب نوع الحاجات التي يتم تلبيتها.

الحاجات التي تلبيها الأسرة للطفل	التكرارات	النسبة المئوية
اللباس	8	%47,05
الأدوات المدرسية	2	%11,76
السياحة	7	%41,17
المجموع	**17**	**%100%**

من خلال نتائج هذا الجدول (29) نلاحظ أن أعلى نسبة من أطفال عينتنا وهي 47.05 صرحوا أن أسرتهم تضمن لهم اللباس فقط، تليها نسبة 41.17 قالوا بأنها تستطيع توفير السياحة والترفيه، ثم نسبة 11.76 منهم قالوا بأنها تستطيع تلبية الأدوات المدرسية.

يعتبر هذا المؤشر نسبيا إلى حد ما، لكن رغم ذلك فقد صرح معظم المبحوثين بأن أسرهم لا تستطيع تلبية كل حاجاتهم إلا اللباس وهذا أدنى ما يمكن أن يحتاجه الطفل، مما يثبت ما ذكرناه سابقا حول تدني مستوى المعيشة للأطفال العاملين في دراستنا هذه، لأن الطفل لا يحتاج إلى اللباس فقط، بل هو بحاجة إلى رعاية خاصة يتوفر فيها الغذاء الصحي والدراسة و العلاج، اللباس، الراحة النفسية والاجتماعية والترفيه، حاجات لا تستطيع الأسر الفقيرة توفيرها لأبنائها، ومن أجل ذلك يلجأ الطفل للعمل لتغطية وتلبية حاجاته، ويوجد من الأطفال العاملين من يعمل حتى من أجل شراء الملابس، خاصة في الأعياد أو الدخول المدرسي أو بعض المناسبات الأخرى.

جدول رقم(30): توزيع أفراد العينة حسب احتمال العمل لتعويض الحرمان من المصروف.

العمل لتعويض الحرمان من المصروف	التكرار	النسبة المئوية
نعم	61	%67.77
لا	29	%32.22
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (30) و الذي طرحنا من خلاله سؤالا: هل تعمل من أجل تعويض حرمانك من المصروف؟ فإن أعلى نسبة من المبحوثين أجابوا بنعم بنسبة 67.77 %، مقابل32.22% قالوا أنهم لا يعملون من أجل حرمانهم من المصروف.

نستنتج من هذا أن معظم الأطفال في عينتنا محرومون من المصاريف اليومية التي قد يحتاجها أي طفل خاصة المتمدرس، لأن المستوى المعيشي لا يسمح لأسرهم بذلك، مما جعلهم يصرحوا بأنهم يعملون من أجل الحصول على المصاريف اليومية، أي من أجل المال لشراء بعض الأشياء التي يشتهونها كالألعاب مثلا أو بعض الملابس العصرية أو الذهاب في رحلات مع الأصدقاء، وهذا مؤشر آخر على أنخروج الطفل لسوق العمل كان نتيجة الفقر، الذي يحرمه من أبسط حقوقه في حياة لائقة.

جدول رقم(31): توزيع أفراد العينة حسب كيفية التصرف في الدخل من العمل.

كيفية التصرف في الدخل	التكرار	النسبة المئوية
تستفيد منه لوحدك	24	%26.66
تقتطع جزءا دون علم الوالدين	6	%6.66
تعطيه طوعا للوالدين	29	%32.22
تعطيه مكرها للوالدين	16	%17.77
جزء لك وجزء للوالدين	9	%10
ليس لديك دخل	6	%6.66
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا صرحوا أنهم يعطون أجرة عملهم للوالدين طوعا ب 32.22% ثم تليها نسبة 26.66 %صرحوا بأنهم يستفيدون منه لوحدهم، ثم نسبة

17.77% قالوا بأنهم يعطونه للوالدين بالإجبار، و 10% قالوا بأنهم يتقاسمون ما يتقاضونه من مال مع والديهم بالتراضي، ثم نسبة 6.66% يقتطعون جزءا من دخلهم دون علم من الوالدين وأخيرا النسبة المتبقية وهي 6.66 % ليس لديهم دخل من عملهم.

في الكثير من الحالات يؤدي عمل الأطفال دورا حيويا في إعالة الأسر ذات الدخل الضئيل، وعندئذ يكون أجر الطفل بمثابة المصدر الوحيد أو الأساسي للدخل الذي يكفل إعالة الوالدين أو أحدهما ويوفر الاحتياجات الأساسية التي يعجز الكبار عن توفيرها.[1]

مما سبق نستنتج أن النسبة الأعلى من الأطفال في هذه الدراسة يساعدون أسرهم من خلال ذلك الأجر الذي يتقاضونه وبرضاهم دون أي ضغط لأنهم يعيشون ظروفا اقتصادية صعبة جعلتهم مقتنعين بضرورة المساهمة في قضاء حاجات الأسرة المادية، كالغذاء و الملبس وتكاليف العلاج الخ...، ومرة أخرى نتأكد أن تدني المستوى المعيشي للأسرة هو عامل رئيسي لظاهرة عمل الأطفال وهو ما يتوافق مع الفرضية الأولى التي تؤكد كل المؤشرات على تحققها.

جدول رقم(32): توزيع أفراد العينة حسب احتمال أن يكون عدم قدرة الأسرة على تلبية حاجات الطفل دافعا للعمل.

هل عدم قدرة الأسرة على تلبية الحاجات دافع للعمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	53	%58.88
لا	37	%41.11
المجموع	90	%100

لكي نتأكد مرة أخرى من أن المستوى المعيشي هو عمل أساسي لخروج الطفل للعمل، طرحنا سؤالا على المبحوثين حول إمكانية أن يكون عدم قدرة الأسرة على تلبية حاجات الطفل، هو دافع للعمل وجدنا من خلال الجدول رقم (32) أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا 58.88% قالوا أن عدم قدرة الأسرة على تلبية حاجاتهم الأساسية أدى بهم للعمل، مقابل 41.11% قالوا بأن هذا العامل لا يعد دافعا لولوجهم ميدان العمل

[1]- أماني عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص79.

نستنتج من هنا أن معظم الأسر التي ينتمي إليها أفراد عينتنا (الأطفال العاملين) غير قادرة على تلبية حاجات أبنائها الأساسية خاصة المتمدرسين منهم حيث تزيد حاجاتهم ومتطلبات دراستهم من أدوات وملابس، الأمر الذي شكل لديهم دافعا ومحفزا لممارسة أي نشاط يعود عليهم ببعض النقود لتغطية تلك المستلزمات، وهذا مؤشر آخر يعكس المستوى المعيشي المتدني للعينة، فالأسرة الفقيرة تبحث عن أي مصدر للمال ولو تطلب منها الاستعانة باليد العاملة الرخيصة والمتمثلة في أطفالها.

وكاستنتاج عام حول تحليل بيانات الفرضية الأولى التي ترجع عمل الأطفال إلى تدني المستوى المعيشي للأسرة، فإنها تحققت وكل نتائج الجداول تدل على ذلك.

"وبالتالي فإن تدهور الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة يدفع أفرادها إلى الاهتمام بالبحث عن عمل لرفع دخلها وتحسين مستواها المعيشي، أكثر من اهتمامها بالمدرسة ومواصلة الدراسة التي تتطلب تكاليف تزيد من مشاكلهم المادية".[1]

يؤكد نادر الفرجاني على أن محددات عمل الأطفال تتلخص في سببين: أولهما الفقر الذي يدفع بالأسرة إلى تشغيل أطفالها للمساهمة في الوفاء باحتياجاتها، والثاني قصور نظام التعليم الأساسي حيث أن بعض الأسر الفقيرة لا تستطيع تعليم أولادها.[2]

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن أسر الأطفال العاملين لها بعض الخصائص والسمات المتقاربة التي تساعدهم على قبول عمل أطفالهم، كما تضاربت الآراء على أن أسر الأطفال العاملين عادة ما يعانون من انخفاض في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، وعادة ما ينتمون إلى الطبقات الفقيرة، التي تعتمد – إلى حد كبير– على دخل عمل أطفالها في المساهمة في حل العديد من المشاكل وخاصة الاقتصادية منها، إضافة إلى أن هذه الأسر ليس لديها القدرة الكافية لرعاية أطفالها، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل من جهة، وإلى التقاليد السائدة من جهة أخرى، ويتضح عدم الرعاية في كثير من المجالات، منها عدم الإشراف الجيد على تلقين الطفل العادات السلوكية السليمة، عدم القدرة على توفير قدر كافي من الغذاء والتعليم والكساء والعلاج، مما يعرض الطفل للعديد من الأضرار الصحية والاجتماعية، كعدم الاهتمام بإعداد الطفل لمستقبله، وعدم الاهتمام بمظهره وآداب سلوكه، كما لا تمانع

---

[1]- Louse Pednault, **Votre enfant et l'école, pour résoudre les difficultés de votre enfant en milieu scolaire**, Les éditions de l,homme, Canada, 1983, P.96.

[2]- علا مصطفى و آخرون، المرجع السابق، ص 82.

في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة، فعمل الطفل بالنسبة لهم لا يمثل ضررا أو قلقا على الطفل، بل يعتبر سلوكا طبيعيا... و لا يعاني الآباء ولا يشعرون بالذنب أو بالضيق نتيجة خروج الطفل للعمل.[1]

ثانيا : تحليل بيانات الفرضية الثانية

الفرضية الثانية : يلعب التصدع الأسري دورا في خروج الطفل إلى سوق العمل.

يعتبر المنزل المكان الذي يقضي فيه الطفل السنوات الحاسمة من حياته، لأنها ستطبع سلوكه وأخلاقه في المستقبل، وأي إهمال أو ضعف سواء في توازن الأسرة أو في العلاقات بين أفرادها يؤثر حتما على اتجاه الطفل و نموه الاجتماعي فيما بعد، و من بين حالات عدم الاستقرار هذه، التصدع الأسري والذي ينقسم إلى قسمين: التصدع المادي للأسرة والذي يعني غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب، والثاني هو التصدع المعنوي والذي يعني تصدع العلاقات الأسرية واضطرابها وانتشار الكراهية وسوء التفاهم، الأمر الذي يجعل الطفل في حالة نفور من هذا الجو الذي لا يجد فيه سعادته، وأحيانا لا يجد حتى من يهتم به مما قد يفتح له المجال واسعا للخروج إلى الشارع بحثا عن أي نشاط أو عمل ينسى به صراعه النفسي ومشاكله الأسرية.

إذن فالتصدع الأسري بصفة عامة هو ذلك الخلل الذي يطرأ على العلاقات الأسرية والذي يكون ناتجا عن عوامل كثيرة منها الطلاق، الوفاة، النزاع، الهجرة...الخ، و لا شك أن غياب أحد الوالدين أو كلاهما عن الأسرة له تأثير واضح على تربية الابن وتوجهاته، لأن الأسرة المتصدعة عاجزة عن القيام بمسؤولية تربية الطفل وإشباع حاجاته و رغباته وبذلك يجد نفسه يتخبط في مشاكل تؤثر على مجرى حياته في المستقبل وتظهر نتائجها في سن البلوغ والمراهقة، كما قد يقصد بالتصدع الأسري ذلك الخلل والاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، وسوء التفاهم الذي يحصل بين الوالدين وانعكاسه على شخصية الأولاد، وجهل الوالدين بأساليب التربية السليمة، فالخلافات العائلية تمنع التطور الطبيعي لشخصية الطفل، ليجد نفسه مضطرا للبحث عن جماعة أخرى غير أسرته يشعر فيها بالأمان والحنان كجماعة الرفاق التي قد لا يكون حرا في اختيارها مما يزيد من احتمالات وقوعه في جماعة رفاق السوء، احتمالات دخوله إلى الحياة المهنية في سن مبكرة تكون أخطارها عليه أكثر من فوائدها.

---

[1]- علا مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص129.

إذن تسعى بعض الآراء للربط بين عمل الأطفال وبعض الخصائص التي تميز أسرهم، فهناك من يقول أن الظاهرة تعد نتاجا لبيئة أسرية متصدعة وغير مواتية [1]، مثل تفكك الأسرة وتصدعها، وهجر رب الأسرة أو غيابه غيابا دائما بسبب الطلاق أو النزاع أو الخيانة أو الوفاة، بهذا الغياب تصبح هذه الأسرة مهددة ماديا و معنويا، خاصة إذا كان هو المعيل الوحيد لها، ومن خلال النتائج الآتية سوف نتحقق من فرضيتنا التي تربط عمل الأطفال بتصدع الأسرة ماديا و معنويا.

جدول رقم(33): توزيع أفراد العينة حسب احتمال غياب أحد الوالدين بصفة دائمة.

غياب أحد الوالدين بصفة دائمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%21.11
لا	71	%78.88
المجموع	**90**	**%100**

إن أول المؤشرات التي تدل على التصدع الأسري هو غياب أحد الوالدين غيابا دائما عن الأسرة لأي سبب من الأسباب، إما طلاق أو نزاع أو هجر أو وفاة، ومن خلال الجدول رقم (33) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا و هي 78.88 ٪ليس لديهم غياب لأحد الوالدين في أسرهم غيابا دائما مقابل 21.11٪ المتبقية صرحوا بأن هناك غياب.

نستنتج من ذلك أن جل أفراد عينة دراستنا يعيشون في أسر مكتملة لا يغيب فيها لا أب و لا أم لأن غياب أحد الوالدين عن الأسرة غيابا دائما يعد نوعا من أنواع التصدع الأسري الذي يمكن أن يكون عاملا من العوامل المشجعة للطفل على العمل لتعويض دور الأب، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأطفال في دراستنا لا يعملون بسبب غياب أحد الوالدين عن الأسرة بل يبقى عامل المستوى المعيشي للأسرة هو بيت القصيد.

[1]- عادل عازر وآخرون، **ظاهرة عمالة الأطفال**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1991، ص88.

جدول رقم(34): توزيع أفراد العينة (وجود غياب لأحد الوالدين) حسب سبب الغياب.

سبب الغياب	التكرار	النسبة المئوية
وفاة	11	%57.89
طلاق	4	%21.05
سجن	4	%21.05
المجموع	**19**	**%100**

رغم أن نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر متصدعة هي نسبة ضعيفة جدا إلا أننا أردنا تسليط الضوء عليها و معرفة سبب الغياب لأحد الوالدين، وهذا من خلال الجدول رقم (34) حيث نلاحظ أن النسبة الأعلى منهم صرحوا أن سبب الغياب هو الوفاة ب 57.89 %، تليها نسبة 21.5 % كان سبب الغياب هو إما طلاق أو سجن بالتساوي.

نستنتج من هذه المعطيات أنه ورغم انخفاض نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر يغيب فيها أحد الوالدين إلا أن الملفت هو العدد الكبير منهم من فقد أحد والديه نتيجة الوفاة وهذا يعد نوعا من أنواع التصدع الذي ينعكس مباشرة على الطفل، خاصة إذا كان المتوفى هو الأب فيضطر الطفل هنا لتعويضه ، ليصبح مصدرا للدخل بطريقة تدريجية.

إذن فعلى نقيض فرضيتنا والدراسات التي تربط عمل الأطفال بالتصدع الأسري، فقد أظهرت دراستنا حقائق عكسية، إذ تبين أن أسر عينة البحث من الأطفال العاملين تتميز بالاستقرار و التكامل وهو ما سنراه لاحقا.

جدول رقم(35): توزيع أفراد العينة (وجود غياب لأحد الوالدين) حسب الشخص الغائب

من الغائب	التكرار	النسبة المئوية
الأب	16	%84.21
الأم	2	%10.52
الأب والأم معا	1	%5.26
المجموع	**19**	**%100,0**

يعد غياب الأب عن الأسرة نوعا من أنواع التصدع الأسري حيث يغيب معه دوره وهو إعالة الأسرة ماديا إضافة إلى حمايتها و رعايتها، لتجد الأم نفسها مضطرة لتعويض هذا الدور إما بالخروج للعمل أو تشجيع أطفالها على دخول سوق العمل في سن مبكرة.

من خلال الجدول رقم (35) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا (أين يغيب أحد الوالدين) الغائب هو الأب 84.21 %، تليها نسبة 10.52 % الأم هي الغائبة، و 5.2 %هناك غياب للأب والأم معا.

نستنتج هنا أن غياب الأب هو السائد في دراستنا هذه، وهذا يعني أن عمل الأطفال لا ينتشر بين الأسر المفككة والمتصدعة فقط، بل ينتشر أيضا بين الأسر المتماسكة، وأن التصدع الأسري ليس هو الدافع الأساسي لاتجاه الطفل إلى العمل، وهي نفس النتيجة التي توصلت لها أماني عبد الفتاح في دراستها: عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية (أنظر الدراسات السابقة).

جدول رقم(36): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الوالدين.(حالة عدم وجود غياب لأحدهما)

طبيعة العلاقة بين الوالدين	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	32	%45.07
عادية	25	%35.21
مضطربة	11	%15.49
سيئة	3	%4.22
المجموع	**71**	**%100**

إن الأسرة هي اتحاد بين اثنين رجل وامرأة وأولادهما، و معنى هذا الاتحاد هو شبكة العلاقات القوية بين هذه العناصر عن طريق الاتحاد والترابط الأسري، يصبح جو الأسرة مجالا نفسيا مريحا للأبناء، يتم من خلاله الإشباع العاطفي لهم، وعندئذ تنجح الأسرة في أداء وظائفها المختلفة، و لو نظرنا إلى النوع الأول من العلاقات الأسرية وهي علاقة الزوجة بالزوج لوجدنا أنها أهم نوع، لما لها من تأثير بالغ على الأطفال، ومن خلال الجدول رقم (36) نلاحظ أن أعلى نسبة في عينتنا و هي 45.07 % كانت طبيعة العلاقات بين والديهم جيدة، تليها نسبة 35.21 % منهم صرحوا أنها عادية، ونعني بالعلاقات العادية تلك العلاقات الطبيعية التي تربط الزوجين والتي تكون في أغلب الأحيان علاقات تفاهم واتفاق على

أساليب التربية وطرق التنشئة الاجتماعية للأبناء دون صراع أو نزاع، ونادرا ما تتخللها بعض المشاكل العادية و المناوشات الناتجة عن أمور الحياة و ظروفها. ثم بعدها نجد نسبة 15.49 كانت العلاقات مضطربة بين والديهم، ونقصد بالعلاقات المضطربة تلك التي يشوبها بعض الصراع والنزاع بين الوالدين الناتج عن تناقض أساليب التنشئة الاجتماعية أو عن ندرة الدخل، أو قلته أو تعرض رب الأسرة للتعطل عن العمل، وأخيرا نسبة 4.22 % قالوا أن العلاقات بين والديهم سيئة.

إن طبيعة العلاقة بين الوالدين تعد مؤشرا على درجة الاستقرار النفسي و الاجتماعي للطفل في أسرته فكلما كانت هذه العلاقات طبيعية ومبنية على المحبة والاحترام والثقة زادت راحة الطفل وثقته بنفسه، ومن دراستنا كانت أعلى نسبة من الأطفال يعيشون في أسر طبيعة العلاقة بين الوالدين فيها جيدة، أي علاقات طيبة منسجمة خالية من النزاعات، هذا يعني غياب التصدع الأسري فيها رغم أن أطفالها يعملون، ومنه نستطيع القول أن التصدع الأسري لا علاقة له بعمل الأطفال.

جدول رقم(37): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطفل و والده.(حالة عدم وجود غياب لأحدهما)

طبيعة علاقة الطفل بوالده	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	28	%39.43
عادية	37	%52.11
مضطربة	3	%4.22
سيئة	3	%4.22
المجموع	**71**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(37)** أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا من الأطفال الذين يعيشون دون غياب لأحد الوالدين صرحوا أن طبيعة علاقاتهم بالأب عادية ب 52.11 %، ثم بعدها تأتي نسبة 39.43 %منهم قالوا أن طبيعة هذه العلاقة جيدة، وأخيرا وبنسبة متساوية الأطفال الذين قالوا أن علاقتهم مع الوالد مضطربة أو سيئة قدرت 4.22 %.

نستنتج من هذا الجدول أن النسبة الأعلى من المبحوثين علاقاتهم مع الأب عادية وجيدة أي لا توجد نزاعات أو صراعات بينهما، هذا ما كنا لاحظناه أيضا في الجدول السابق رقم (48) في طبيعة العلاقة

بين الوالدين، الأمر الذي يؤكد لنا أن التصدع الأسري لم تكن له علاقة بخروج الطفل للعمل، لأن طبيعة العلاقة بين الطفل ووالده نستطيع اعتبارها من المؤشرات التي قد تعكس بداية التصدع الأسري.

جدول رقم(38): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطفل و والدته.(حالة عدم وجود غياب للأم)

علاقتك مع والدتك	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	62	%71.26
عادية	15	%17.24
مضطربة	3	%3.44
سيئة	7	%8.04
المجموع	**87**	**%100**

إن علاقة الأم بأبنائها الصغار لها أكبر أثر في تماسك شخصيتهم أو اضطرابها، فالطفل يعتمد على أمه منذ ميلاده اعتمادا كليا طوال السنوات الأولى لإشباع حاجاته النفسية و البيولوجية، فوظيفة الأم لا تقتصر على الإنجاب فقط أو تقديم الطعام وحده، بل هي تمنح الابن أشياء أهم بكثير.

فتزوده الحب والاطمئنان و الراحة من أجل التكيف والتوافق الإيجابي داخل الجماعة، " إن الوالدين هما مصدر العطف ومبعث الاطمئنان، فإذا فقد أحدهما بوفاة أو بسبب الطلاق أو لأي سبب آخر، فإن من شأنه أن يؤثر على نمو الطفل نتيجة لما يتبع ذلك من تغير في المعاملة والحرمان من العطف".[1]

نلاحظ من الجدول رقم **(38)** أن أعلى نسبة من المبحوثين (حالة عدم غياب الأم) صرحوا أن العلاقة مع أمهاتهم جيدة و قدرت ب 71.26 %، تليها نسبة 17.24 % منهم علاقتهم مع والدتهم عادية، ثم نسبة 8.04 % كانت هذه العلاقة سيئة، وفي الأخير نسبة 3.44 % المتبقية كانت العلاقة مضطربة.ونستنتج من هذه المعطيات أن النسبة الأعلى من أطفال دراستنا يعيشون في علاقات جيدة مع أمهاتهم وهذا يدل على أنهم لا يعانون من المشاكل الأسرية أو التصدع الأسري، وهي نفس نتيجة الجدول رقم (49) حيث كانت علاقاتهم مع الأب عادية أو جيدة.

[1]- دبلة خولة، دور التصدع الأسري المعنوي في ظهور الاغتراب النفسي لدى المراهق، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط.1، الأردن،2015 ، ص39

ويمكن تفسير ذلك على أن اضطراب العلاقات الأسرية لا علاقة له بخروج الطفل لميدان العمل مثلما ذكرنا في فرضيتنا.

جدول رقم(39): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطفل و إخوته

علاقتك مع إخوتك	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	41	%45,6
عادية	39	%43,3
مضطربة	5	%5,6
سيئة	5	%5,6
المجموع	**90**	**%100**

تشغل العلاقة بين الإخوة مكانة هامة في نمو شخصية الطفل، ويرتبط نجاح هذه العلاقات بنجاح الوالدين في إتباع أساليب واحدة في معاملة الأبناء وعدم التفرقة بينهم نتيجة السن أو النوع، كما يختلف دور الأسرة في التطبيع الاجتماعي تبعا لطبيعة تركيبها من حيث كونها أسرة متماسكة تعيش متوافقة أو هي أسرة مفككة ومتصدعة، كما يختلف دور الأسرة بحسب حجمها وما يتاح للأبناء من وقت الآباء، فكلما قل عدد الأفراد، أتيح للأبناء نصيبا أكبر من وقت آبائهم وكانوا أسعد حضا وقد تكون العلاقة بين الأبناء أكثر انسجاما و استقرار.

إن العلاقات المنسجمة بين الإخوة، والخالية من الخلافات والصراعات، المتسمة بروح التفاهم والتعاون والتنافس بينهم في الحدود المعقولة تدل على نمو نفسي واجتماعي عالي، ويتأثر هذا النمو بعدد الإخوة والأخوات وحجم الأسرة خاصة من ناحية طبيعة العلاقات و التفاعلات العاطفية والاجتماعية الكائنة بينهم، و قد توجد الخلافات بين الإخوة عند تفضيل الوالدين لبعض الأبناء على البعض الآخر، وهذا يولد لديهم الحقد والكراهية، كما تؤدي الخلافات بين الإخوة إلى التنافس الهدام، وقد ينتقل إلى صراع خطير يستبيح كل ألوان الغش والخداع و التنكر للقيم والمبادئ الإنسانية.[1]

ومن خلال الجدول رقم **(39)** نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة صرحوا أن علاقتهم بإخوتهم جيدة حيث مثلت 45.6٪ ، ثم تليها نسبة 43.3 ٪منهم علاقاتهم بإخوتهم عادية ، أما حالة العلاقة المضطربة و السيئة فكانت منخفضة و بالتساوي 5.6٪ لكل فئة.

[1]- دبلة خولة، المرجع السابق، ص49.

وهذا ما يؤكد نتائج الجدولين السابقين حول العلاقات الأسرية الطبيعية التي يعيشها أطفال عينة دراستنا، رغم أنهم أطفال عاملون إلا أنهم يعيشون في أسر سليمة خالية من الصراع و النزاع و التفكك، وهذا ما يجعلنا نتأكد بأن ظاهرة عمل الأطفال في بحثنا هذا لم تكن لها أي علاقة باضطراب العلاقات الأسرية ولا بالتصدع الأسري.

جدول رقم(40): توزيع أفراد العينة حسب احتمال وجود الراحة النفسية للطفل داخل أسرته

وجود الراحة النفسية داخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	43	%47.77
لا	43	%47.77
أحيانا	4	%4.44
المجموع	90	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينتنا انقسموا إلى فئتين متساويتين إحداهما صرحت بأنها تشعر بالراحة النفسية داخل الأسرة حيث مثلت 47.8 ٪، وبنفس النسبة للذين صرحوا بأنهم لا يشعرون بالراحة داخل أسرهم، و نسبة 4.44 ٪ المتبقية قالوا أنهم يشعرون بالراحة داخل أسرهم أحيانا.

إن شعور الطفل بالراحة النفسية داخل أسرته مرتبط بعوامل كثيرة كظروف الأسرة المادية و الاجتماعية و الأخلاقية، فالإنسان بطبعه يبحث عن الاستقرار النفسي، المادي والعاطفي وهذا يحصل عليه داخل الأسرة ذات العلاقات الطبيعية المنسجمة الخالية من النزاعات والصراعات بين أفرادها والمكتفية القادرة على تلبية حاجات أعضائها خاصة فئة الأطفال. ومن خلال معطياتنا هذه فإن نسبة الأطفال الذين لا يشعرون بالراحة النفسية داخل الأسرة كانت نسبة عالية نوعا ما 47.77 ٪ رغم أنها متساوية مع نسبة الذين يجدون الراحة لكن هذا يتطلب منا تفسير هذه الحالة غير الطبيعية من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم(41): توزيع أفراد العينة – الذين لا يشعرون بالراحة النفسية داخل أسرهم – حسب السبب وراء ذلك.

لماذا لا تجد الراحة داخل أسرتك	التكرار	النسبة المئوية
مرض الوالد	2	**%4.65**
الأسرة مفككة بسبب الطلاق أو غياب الوالد	2	**%4.65**
الفقر	8	**%18.60**
ضيق السكن	5	**%11.62**
العيش في بيت الأجداد	2	**%4.65**
لأني أعيش مع زوجة أبي	1	**%2.32**
أمي دائمة الصراخ والضرب	3	**%7.97**
الوالدين يرفضان عملي	1	**%2.32**
ظلم الإخوة الكبار	5	**%11.62**
أفكر في الهجرة	1	**%2.32**
صراعات ومشاكل داخل الأسرة	8	**%18.60**
الصراع ،الشجار والانحراف	1	**%2.32**
غياب الأب	2	**%4.65**
إجباري على العمل	1	**%2.32**
الوالد عنيف وقاسي	1	**%2.32**
المجموع	**43**	**%100**

إن الراحة النفسية من الحاجات التي يبحث عنها كل إنسان خاصة داخل أسرته، وهي مرتبطة بعوامل اجتماعية، اقتصادية ونفسية، والطفل هو أول من يتأثر في حالة غياب هذه الراحة داخل الأسرة، نتيجة لأي ظرف من الظروف التي قد تمر بها، ومن خلال دراستنا من الجدول رقم(41) نلاحظ أن أعلى نسبة من الأطفال الذين لا يشعرون بالراحة داخل أسرهم، صرحوا أن الفقر من جهة والمشاكل والصراعات الأسرية هي أهم العوامل وراء عدم الشعور بالراحة النفسية داخل الأسرة بالتساوي 18.60 ٪، تليها نسبة 11.62 ٪ منهم قالوا أن ضيق السكن أو سيطرة وظلم الإخوة الكبار هي العوامل وراء عدم الشعور الراحة النفسية وبالتساوي أيضا. ثم نسبة 07.97 ٪ منهم صرحوا بأن عامل فقدان الراحة النفسية لديهم داخل الأسرة هو معاناتهم من ضرب الأم لهم والصراخ الدائم عليهم، تليها نسبة 4.65 ٪ انقسمت بين

من أرجعوا عدم شعورهم بالراحة داخل الأسرة إلى مرض الوالد – غياب الوالد – طلاق – العيش في بيت الجد ، و أخيرا نسبة 02.32 ٪ المتبقية وهي النسبة الأضعف انقسمت أيضا بين من صرحوا أن العيش مع زوجة الأب – رفض الوالدين لخروج الطفل للعمل – التفكير في الهجرة – الصراع والشجار والانحراف داخل البيت – إجبار الوالد للطفل على العمل – عنف الوالد و قسوته. هذه العوامل صرح بها أفراد عينتنا و كانت هي التي تجعلهم لا يشعرون بالراحة النفسية داخل أسرهم.

نستنتج من هذا الجدول أن الفقر من جهة و المشاكل والصراعات الأسرية من جهة أخرى كانت هي أهم العوامل التي تجعل الطفل غير مرتاح نفسيا داخل أسرته وهذا ما يؤكد لنا أن الطفل يحتاج للعيش في أسرة مستقرة خالية من الصراعات والمشاكل والنزاعات، أسرة توفر له الاطمئنان والاستقرار العاطفي وتلبي له الشروط الأساسية للعيش على الأقل، لأن مرحلة الطفولة مرحلة جد حساسة تتكون فيها شخصية الإنسان و تصنع منه رجل المستقبل ، فالطفل الذي ينشأ في ظل النزاعات و المشاكل بين أفراد أسرته يكون صورة نمطية خاطئة عن العلاقات الأسرية.

جدول رقم(42): توزيع أفراد العينة حسب العوامل التي أدت للعمل.

العوامل التي أدت بك إلى العمل	التكرار	النسبة المئوية
غيابالوالد	9	**%10**
تشجيعمنالأم	4	**%4.44**
مرضالوالد	1	**%1.11**
حبمساعدةالوالد	5	**%5.55**
الخروجمنالمدرسة	8	**%8.88**
الفقر	25	**%27.77**
غيابالأبوالأم	2	**%2.22**
بضغطمنزوجةأبي	1	**%1.11**
حب المال والعملمعأصدقائي	24	**%26.66**
تعلمحرفة	1	**%1.11**
مساعدةأخي	2	**%2.22**
الوالدينمنحرفين	1	**%1.11**
إجباريمنطرفالأب أو الأم	4	**٪ 04.44**
الاعتمادعلىالنفس	3	**%3.33**
المجموع	**90**	**%100**

للتأكد مرة أخرى من أن التصدع الأسري لم تكن له علاقة بعمل الأطفال أعدنا طرح السؤال حول العوامل التي أدت بالأطفال إلى العمل فكانت النتائج كالتالي:

من خلال الجدول رقم **(42)** وجدنا أن النسبة الأعلى من عينة دراستنا وهي 27.77 ٪ صرحوا أن الفقر هو العامل الذي دفعهم للعمل، تليها نسبة 26.66 ٪ منهم قالوا أن حب المال والعمل مع الأصدقاء وراء خروجهم للعمل، ثم نسبة 10 ٪ صرحوا أن غياب الوالد هو ما أدى بهم للعمل، وبعدها نسبة 08.88٪ يعملون بسبب مغادرتهم مقاعد الدراسة، تليها نسبة 05.55 ٪ يعملون بدافع مساعدة الوالد ثم نسبة 04.44 ٪ منقسمة بين من يعملون بتشجيع من الأم أو إجبار من الأب والأم على العمل، وتبقى النسب المتبقية ضعيفة ومتقاربة مقسمة بين من يعمل بدافع تعلم حرفة (الاعتماد على النفس)، مساعدة أحد الإخوة- غياب الأب والأم – ضغط من زوجة الأب – الوالدين منحرفين.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن الفقر هو العامل الأساسي وراء خروج الطفل للعمل إضافة إلى حب المال حيث أن الأسرة الفقيرة تبحث عن كل الوسائل لتعويض عجزها وعدم قدرتها على تحمل أعباء الحياة فيصبح الطفل مصدرا للرزق بتشجيعه على الولوج لسوق العمل وقد يكون ذلك بإرادته خاصة وأن عمل الطفل لا يحتاج إلى أية خبرة أو تكوين، فمجرد شراء بعض الأشياء البسيطة وإعادة بيعها في أي مكان وفي أي وقت يكفي لجلب بعض المصروف لمساعدة الأسرة. كما أن حب المال وحب تقليد جماعة الرفاق أصبح عاملا مهما وراء انتشار عمل الأطفال حيث أصبح للمال والربح السريع قيمة اجتماعية كبيرة في يومنا هذا مقارنة بالقيم الأخرى كالعلم والتعليم وهو ما نلاحظه في تشجيع الكثير من الوالدين لأطفالهم على العمل والربح السريع إما بسبب الفقر أو بسبب تغير القيم الاجتماعية.

نستنتجأن للطفل مجموعة من الحاجات النفسية والاجتماعية البيولوجية خاصة في السنوات الأولى من حياته، كالحاجة للشعور بالأمان العاطفي، أي أن يكون محبوبا ومرغوبا فيه، وخير من يشبع هذه الحاجات الوالدين والإخوة، والحياة الأسرية العادية هي التي تخلق الشعور بالحب والأمان وهما شرطان أساسيان لانتظام الحياة النفسية واستقرار المشاعر الاجتماعية للفرد، ويعمل المناخ الأسري على تدعيم هذه الحاجة، إذا كان مناخا صحيا يسوده الحب والود والعطف والتقدير والاحترام بالتعاون و التضحية، بينما يضطرب إشباع هذه الحاجة في المناخ الأسري المضطرب المشحون بالخوف والقلق.

تؤكد الكثير من الأبحاث أهمية الأسرة في تنمية جوانب الإبداع لدى أبنائها، فالقدرات الإبداعية ترتفع لدى الأطفال الذين تتيح لهم أسرهم فرصة التعبير عن أفكارهم بحرية وتشجيعهم على القيام بأعمال غير مألوفة لمن هم في سنهم، وتوفر لهم فرص التدريب و التعلم والمناقشة وطرح الأسئلة.

من النادر أن تكون حياة الأسرة والزواج كاملة طوال دورة حياتهما، كما تشير سناء الخولي، لأن كثيرا من الأحداث التي تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى حدوث أزمات، حيث الأسرة التي تقابلها المشكلات هي غالبا تلك التي ليس لها الإمكانات الملائمة لمواجهة الأحداث، وتتخذ الأزمات الأسرية أشكالا تختلف حدتها قد تصل في النهاية إلى التصدع الأسري، سواء المادي أو المعنوي، ومن خلال نتائج دراستنا توصلنا إلى أن الفرضية التي انطلقنا منها حول علاقة عمل الأطفال بالتصدع الأسري، لم تتحقق وخير دليل على ذلك أننا وجدنا أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين في عينتنا يعيشون في أسر مكتملة لا يغيب فيها الوالدين نتيجة طلاق أو نزاع أو...الخ، كما أن أعلى نسبة منهم صرحوا أن طبيعة العلاقة بين والديهم جيدة، بمعنى أنها علاقات منسجمة خالية من الصراعات والنزاعات، كما أن أغلبهم قالوا أن طبيعة العلاقات بينهم وبين والديهم كانت عادية، و مع إخوتهم أيضا، أي أنهم يعيشون في أسر منسجمة، وبعد أن طرحنا

عليهم سؤالا حول العوامل التي أدت بهم للعمل فكانت أعلى نسبة منهم صرحت بأن الفقر هو العامل الرئيسي وراء ذلك، ثم بعده عامل حب العمل، وليس التصدع الأسري ولا المشاكل الأسرية، وحتى وإن وجدت هذه المشاكل فلم يكن مصدرها التصدع الأسري أو عدم التوافق بين الزوجين، وإنما الفقر أو تعطل رب الأسرة عن العمل، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزانية الأسرة فتظهر المصادمات و المناوشات بين الأب والأم.

ثالثا: تحليل بيانات الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة : يدفع التسرب المدرسي بالطفل إلى العمل.

التسرب المدرسي هو الانقطاع عن المدرسة قبل إتمامها لأي سبب(باستثناء الوفاة)، وعدم الالتحاق بأي مدرسة أخرى، وقد أثار تفشي هذه الظاهرة قلق الكثير من المربين والمثقفين والسياسيين ولقد أولت الكثير من الحكومات هذه المشكلة اهتماما خاصا من أجل دراسة هذه الظاهرة التي تؤثر سلبا ليس على المتسربين فقط بل على المجتمع ككل، لأن التسرب يؤدي إلى زيادة تكلفة التعليم، ويزيد من معدلات البطالة وانتشار الجهل والفقر وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ومن أجل التحقق من الفرضية الثالثة التي ربطنا فيها عمل الأطفال بالتسرب المدرسي، تحصلنا على مجموعة من المعطيات من خلال الجداول التالية:

جدول رقم(43): توزيع أفراد العينة حسب الحالة تجاه التمدرس.

التمدرس	التكرار	النسبة المئوية
متمدرس	50	%55,55
متسرب	40	%44,44
المجموع	**90**	**%100**

[1]- ناصر عبد العزيز الداود، **أسباب ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية**، دراسة ميدانية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987م، ص38.

من خلال الجدول رقم (43) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا هم متمدرسون ب 55.55% مقابل 44.44% المتبقية تسربوا من المدرسة.

نستنتج من هذه الأرقام أن معظم المبحوثين يزاولون الدراسة ويعملون بالتزامن معها، حيث يوفقون بين العمل والدراسة، إما أن يعملوا بعد خروجهم من المدرسة أو خلال عطلة الأسبوع أو خلال العطل المدرسية، وهذا سوف نراه لاحقا، لكن النتيجة التي تستدعي الملاحظة هي النسبة العالية من المتسربين مدرسيا، فكانت متقاربة نوعا ما مع الذين لم يغادروا مقاعد الدراسة، مما يجعلنا نتساءل عن العوامل المؤدية لذلك.

جدول رقم(44): توزيع أفراد العينة (المتسربين) حسب سبب التسرب من المدرسة.

سبب التسرب المدرسي	التكرار	النسبة المئوية
ضعف التحصيل	7	%17,50
نبذ الوسط المدرسي	6	%15
سوء معاملة المعلم	4	%10
ظروف معيشة سيئة	17	%42.50
حب العمل	5	%12.50
تم توقيفي من طرف الأب	1	%2.50
المجموع	**40**	**100%**

إن ظاهرة التسرب المدرسي تعود إلى العديد من المشكلات التي تواجه التعليم الابتدائي، فهناك المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأسرة، وهناك المشكلات الإدارية المتعلقة بسوء المباني المدرسية، وعدم القدرة على توفير وتنظيم الأنشطة المدرسية، وسوء العلاقة بين البيت والمدرسة ومدى ما وصلت إليه العلاقة بين الإدارة والمعلم، وبين التلاميذ وهيئة التدريس، وهناك أيضا مشكلة إعداد المعلم، إضافة إلى سوء إعداد المناهج والتخلف الدراسي وسوء التغذية.

ومن معطيات الجدول رقم (44) الذي أردنا من خلاله معرفة عوامل التسرب المدرسي في عينة دراستنا وجدنا أن أعلى نسبة من الأطفال المتسربين من المدرسة كان سبب تسربهم الظروف المعيشية السيئة 42.50%، تليها نسبة 17.50% قالوا أنا ضعف التحصيل الدراسي هو السبب في ذلك، ثم بعدها نسبة

15% كان سبب تسربهم نبذ الوسط المدرسي، ثم نسبة 12.50% صرحوا أن سبب تسربهم هو حبهم للعمل، تأتي بعدها نسبة 10% كان سبب تسربهم سوء معاملة المعلم حسب تصريحاتهم، وأخيرا نسبة 2.50 %المتبقية صرحوا بأن الوالد هو من أوقفهم عن الدراسة.

نستنتج هنا أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا تسربوا من المدرسة نتيجة ظروفهم المعيشية الصعبة حيث أن الدراسة تتطلب الكثير من المصاريف رغم أن التعليم في الجزائر مجاني لكن الطفل يحتاج إلى أدوات مدرسية وملابس لائقة وفي كثير من الأحيان الدروس الخصوصية التي لا تستطيع الأسر الفقيرة تغطيتها، كل هذا يشكل عبئا ماديا ومعنويا لها يجعلها تستسلم للأمر الواقع وهو ترك أطفالها يغادرون مقاعد الدراسة، وهو ما يجعلنا نتأكد مرة أخرى أن للفقر انعكاسات على عدة مستويات أولها الطفل، الأسرة ثم المدرسة، حيث قد يلعب دورا في سوء التكيف المدرسي وتدني التحصيل الدراسي الذي يتبعه رسوبه من سنة إلى أخرى إلى أن يصل إلى مغادرة مقاعد الدراسة نهائيا.

جدول رقم(45): علاقة التمدرس بالمستوى التعليمي للأب.

التمدرس / المستوى التعليمي للاب	متمدرس		متسرب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يعرف القراءة والكتابة	2	%33.33	4	%66.66	6	%100
أمي	13	%46.42	15	%53.57	28	%100
ابتدائي	10	%83.33	2	%16.66	12	%100
متوسط	15	%57.69	11	%42.30	26	%100
ثانوي	10	%62.5	6	%37.5	16	%100
جامعي			2	%100	2	%100
المجموع	50	%55.55	40	%44.44	90	%100

تلعب الأسرة دورا كبيرا في مستوى تواجد الأبناء في المدرسة وفي مستوى تحصيلهم، من خلال طبيعة البيئة التي توفرها لهم، إذ يؤدي البيت دورا كبيرا في تنمية قدرات المتعلم، حيث أن كثيرا من الأطفال المتفوقين نجد ورائهم آباء يبدون الكثير من الاهتمام والحب تجاههم، ويحدث في كثير من الأحيان أن تكون مشكلات المتعلم المدرسية ناجمة عن عدم وعي الوالدين بقيمة التعليم نتيجة مستواهم التعليمي

المتدني، وهذا ما أردنا تسليط الضوء عليه من خلال الجدول رقم(45) و الذي ربطنا فيه ظاهرة التسرب المدرسي بالمستوى التعليمي للأب، والذي تحصلنا من خلاله على النتائج التالية:

أعلى نسبة من أفراد عينتنا هم متمدرسون وبلغت 55.55%، و44.44% هم متسربون.

وبعد أن ربطنا متغير التمدرس بالمستوى التعليمي للأب وجدنا أن الأطفال العاملين الذين كان آباؤهم دون مستوى تعليمي، لكن يعرفون القراءة والكتابة، أعلى نسبة منهم متسربين من المدرسة وقدرت ب66.66%، مقابل 33.33% منهم لم يغادروا مقاعد الدراسة.

بالنسبة للأطفال الذين آباؤهم أميين فأعلى نسبة منهم متسربين من المدرسة 53.57%، مقابل 46.42% منهم متمدرسين، وفيما يخص فئة الأطفال الذين صرحوا أن مستوى والدهم ابتدائي فكانت أعلى نسبة منهم متمدرسين ب83.33% مقابل 16.66% منهم تسربوا من المدرسة.

الآباء ذوو المستوى التعليمي المتوسط كانت أعلى نسبة من أبنائهم متمدرسون 57.69%، مقابل 42.30% منهم غادروا مقاعد الدراسة، في حين أن الأطفال الذين آباؤهم من ذوو المستوى التعليمي الثانوي فكانت أعلى نسبة فيهم أيضا متمدرسون 62.5% مقابل 37.5% منهم تسربوا من المدرسة.

أما فيما يخص فئة الأطفال الذين آباؤهم جامعيون فكان عددهم قليل جدا، وكلهم متسربين من المدرسة.

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن هناك علاقة بين التسرب المدرسي و المستوى التعليمي للأب، حيث أنه كلما كان المستوى التعليمي للأب عاليا كان الأطفال يزاولون الدراسة بطريقة عادية وكلما انخفض المستوى التعليمي للأب كانت نسبة المتسربين من المدرسة عالية.

وهذا يدل على أن الأب كلما كان مثقفا ولديه مستوى تعليمي، يكون أكثر وعيا وإدراكا لقيمة التعليم، ويقوم بتشجيع وتحفيز أبنائه على الدراسة، وكلما كان منشغلا ومهملا لأفراد أسرته ولإدارة شؤون حياتهم وخاصة أطفاله، سيفتقدون إلى الرعاية والعطف والمتابعة المستمرة، ويتعرضون إلى الكثير من المشكلات والمواقف، ومن هذا المنطلق لا نستغرب إذا ما كان الطفل عرضة للتسرب من المدرسة.

من الأضرار الخطيرة المترتبة عن المشكلات الاجتماعية، وما تسببه من عوائق واتجاهات سالبة من الوالدين نحو المدرسة وعدم اهتمامهم بالتعليم، والسبب أن الغرض من التعليم وأهميته في نظرهم ليس واضحا ومقنعا لدى الكثير منهم، خصوصا الآباء الذين تنتشر بينهم الأمية، فيشعرون من تلقاء أنفسهم أن التعليم ليس مهما لأبنائهم، ومن منطلق هذه الرؤية غير الواضحة لدى الآباء تجاه التعليم ومستقبله في حياة أبنائهم ندرك الأثر السيئ الذي تتركه الأمية في الآباء، وما يتركه الضعف الثقافي للأسرة من آثار خاطئة وسلبية تنعكس على نفسيات التلاميذ وتكون عقبة في عدم تمكن الأبناء من الاستمرار في

دراستهم، ويكون تسرب التلاميذ من المدرسة وعدم رغبتهم في الاستمرار للتحصيل الدراسي هو الملجأ الذي يصادف هوى لدى كل من الأب والابن.[1]

جدول رقم(46): علاقة التسرب المدرسي بالمستوى التعليمي للأم

التسرب المدرسي / المستوى التعليمي للام	متسرب		غير متسرب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يعرف القراءة والكتابة	2	%66.66	1	%33.33	3	%100
أمي	9	%45	11	%55	20	%100
ابتدائي	3	%30	7	%70	10	%100
متوسط	11	%42.30	15	%57.69	26	%100
ثانوي	11	%47.82	12	%52.17	23	%100
جامعي	4	%50	4	%50	8	%100
المجموع	40	%44.44	50	%55.	90	%100

بعد أن ربطنا متغير التسرب المدرسي مع متغير المستوى التعليمي للأب، سنربطه في هذا الجدول أيضا بالمستوى التعليمي للأم لنتأكد من أن للمستوى التعليمي للوالدين علاقة وأثر على وضعية أبنائهم التعليمية، وكانت النتائج موضحة في الجدول كما يلي:

أعلى نسبة من الأطفال الذين كانت أمهاتهم تعرف القراءة والكتابة هم متسربين من المدرسة 66.66%، مقابل 33.33% منهم مازالوا يدرسون، في حين أن أعلى نسبة من الأطفال الذين كانت أمهاتهم أميات هم متمدرسين 55%، مقابل 45% منهم تسربوا من المدرسة، بالنسبة لفئة الأطفال أين كانت أمهاتهم لهن مستوى تعليمي ابتدائي فكانت أعلى نسبة فيهم متمدرسين70%، مقابل 30% المتبقية غادروا مقاعد الدراسة.

الأطفال الذين كان المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط أعلى نسبة منهم متمدرسين أيضا 57.69%، مقابل 42.30% منهم تسربوا من المدرسة، وتقريبا نفس النتيجة بالنسبة للأطفال الذين كان مستوى أمهاتهم التعليمي ثانوي، فأعلى نسبة منهم مازالوا يدرسون 52.17% مقابل 47.82% منهم غادروا

[1]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، **حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي**، القاهرة، 1973م ص167.

الدراسة، وأخيرا بالنسبة للأطفال الذين صرحوا أن المستوى التعليمي لأمهاتهم جامعي، فكان نصفهم متمدرسين والنصف الآخر تسربوا من المدرسة.

من خلال ما سبق نستنتج أن العلاقة بين التسرب المدرسي و المستوى التعليمي للأم غير موجودة تقريبا والدليل على ذلك هو أن أعلى نسبة من الأمهات الأميات، وصاحبات المستوى التعليمي الابتدائي و المتوسط والثانوي كان أبناؤهن متمدرسين، أي أن وضعية الطفل تجاه المدرسة لم تتأثر بالمستوى التعليمي للأم، على عكس المستوى التعليمي للأب الذي كان له أثر واضح على التسرب المدرسي.

جدول رقم(47): توزيع أفراد العينة(المتسربين)حسب احتمال أن التسرب هو السبب في خروج الطفل للعمل.

هل التسرب المدرسي أدى بك إلى العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	42.5%
لا	23	57.5%
المجموع	**40**	**%100**

يرى ريتشارد(Richards 1988) أن مشكلات التعليم بصورها المختلفة، تعد من أبرز العوامل التي تساهم بشكل مباشر في دفع الأطفال إلى ترك الدراسة والالتحاق بالعمل في سن مبكرة، حيث يرى أن الأطفال غالبا يبحثون عن عمل في حالة عدم استطاعتهم الحصول على فرص الالتحاق بالدراسة، لبعد المدارس عنهم، أو لسوء أوضاع وبرامج التعليم، مما يجعل من التعليم في نظرهم مضيعة للوقت، لاسيما وأن المدارس في الدول النامية تزخر بالعديد من المشكلات مثل الازدحام في عدد الطلاب،سوء تأهيل وتدريب المعلمين، ونظرا لأن الأسرة تملك كافة الصلاحيات في تقرير مصير أبنائها فإن مثل هذه المشكلات قد تجعل بعض الأسر التي لا تؤمن بأهمية التعليم وهي الأسر التي تتصف بالأمية غالبا ما تقرر عدم إرسال أبنائها إلى المدارس طالما هم يستطيعون تعلم بعض المهارات في المنزل.[1]

[1]- عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص38.

من خلال الجدول رقم(47)نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا (المتسربين فقط) صرحوا بأن التسرب المدرسي ليس هو العامل الذي أدى بهم للعمل ب 57.5 %، مقابل 42.5 %منهم قالوا بأن التسرب المدرسي هو الذي أدى بهم للعمل.

نستنتج هنا أن التسرب المدرسي ليس هو العامل الأساسي وراء عمل الأطفال في دراستنا، رغم أن النسب متقاربة على حد ما ، مما يعني أن تأثير التسرب كان موجودا لكن لم يكن هو العامل الأساسي. وهذا ما رأيناه من خلال تحليل بيانات الفرضية الأولى حيث وجدنا أن العامل الرئيسي هو تدني المستوى المعيشي للأسرة، فترك الطفل لمقاعد الدراسة قد يرشحه للدخول إلى سوق العمل نتيجة الفراغ الذي يعانيه أو قد يتجه إلى مؤسسات التكوين المهني لتعلم أي صنعة أو حرفة تحضيرا للحياة العملية.

جدول رقم(48): توزيع أفراد العينة(المتسربين) حسب الرغبة في العودة إلى المدرسة

الرغبة في العودة للمدرسة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	%25,0
لا	30	%75,0
المجموع	**40**	**%100**

من خلال الجدول رقم (48) نلاحظ أن أعلى نسبة من المتسربين مدرسيا ليست لديهم رغبة في العودة إلى مقاعد الدراسة حيث بلغت 75%، مقابل 25% المتبقية صرحوا بأنهم يرغبون في العودة إلى المدرسة، هذه النتيجة مهمة جدا حيث تدل على أن الطفل لا يندم على مغادرته لمقاعد الدراسة خاصة إذا دخل سوق العمل وتذوق طعم المال والربح السريع، لأنه يعتقد أن المدرسة كانت تشكل عبئا ثقيلا له، وما يشجع على ذلك تغير القيم الاجتماعية اليوم حيث تدهورت القيمة الاجتماعية للتعليم مقابل انتشار القيم المادية حتى داخل الأسرة أين نجد في كثير من الحالات الوالدين يشجعون أبنائهم على العمل على حساب الدراسة، وإذا عدنا إلى الدراسات السابقة، ومن خلال دراسة أماني عبد الفتاح، عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، فكانت من بين نتائجها أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين يرغبون في العودة

للمدرسة إذا تحسنت ظروفهم ب51%، مقابل 46% منهم لا يفكرون في العودة للمدرسة، ومن هذا نصل إلى أن الظروف الأسرية تلعب دورا كبيرا في جعل الأطفال يتركون المدرسة ويتجهون للعمل.[1]

جدول رقم(49): توزيع أفراد العينة(المتمدرسين) حسب آخر معدل فصلي.

آخر معدل فصلي من 20	التكرار	النسبة المئوية
[5 -7]	3	%6
[7 – 9]	8	%16
[9 – 11]	12	%24
[11 – 13]	16	%32
[13 – 15]	8	%16
[15 – 17]	3	%6
المجموع	**50**	**%100**

من خلال الجدول رقم (49) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينة دراستنا (المتمدرسين) كانت معدلاتهم [11-13[من 20 مثلت 32%، تليها نسبة 24% معدلاتهم هي [9-11[من 20، ثم نسبة 16% كانت معدلاتهم [7-9[من 20، ونفس النسبة 16% معدلاتهم [13-15[،وأخيرا نسبة 6 % معدلاتهم من [15-17[.

نستنتج من هذه المعطيات أن أعلى نسبة من المبحوثين كانت معدلاتهم تتراوح بين [11-13[من عشرين وهي نتائج متوسطة ويمكن تفسيرها بانشغال الأطفال بالعمل خارج أوقات الدراسة، مما يؤثر على التحصيل الدراسي سلبا، فالطفل العامل يقضي معظم أوقاته بعد الخروج من المدرسة في الشارع يمارس نشاطات تعود عليه ببعض النقود، أما الدراسة تبقى آخر اهتماماته ويتدنى تحصيله الدراسي نتيجة لذلك.

إن التحصيل الدراسي قد يتأثر إذا بانشغال الطفل بالحياة العملية، خاصة إذا كان هذا العمل بتشجيع أو إجبار من طرف الوالدين، في هذه الحالة يهمل هذا الطفل واجباته المدرسية ويتذبذب في حضوره إلى المدرسة، الأمر الذي يؤثر سلبا على تحصيله الدراسي.

[1]- أماني عبد الفتاح، المرجع السابق، ص148.

جدول رقم(50): توزيع أفراد العينة (المتمدرسين) حسب احتمال التغيب عن الدراسة.

التغييب عن الدراسة (المتمدرسين)	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	%28
لا	28	%56
أحيانا	8	%16
المجموع	**50**	**%100**

يعد التغيب عن المدرسة من المؤشرات الهامة حول سوء التكيف المدرسي، وضعف التحصيل الدراسي، حيث يتأخر الطفل عن زملائه في متابعة دروسه وفهمها، وقد يتكرر التغيب في حالة انشغال هذا الطفل بالعمل في أي ميدان خاصة إذا كان هذا العمل يأخذ وقتا طويلا.

من خلال نتائج الجدول رقم (50) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة لا يتغيبون عن الدراسة و مثلت 56 %، تليها نسبة 28 % صرحوا بأنهم يتغيبون، وأخيرا نسبة 16 % قالوا بأنهم يتغيبون أحيانا.

نستنتج من هذه الإحصائيات أن معظم الأطفال العاملين في دراستنا هذه (الذين لم يتسربوا) لا يتغيبون عن مدارسهم، يمكن تفسير ذلك بأنهم استطاعوا التوفيق بين الحياة العملية و المدرسية، فيعملون بعد الخروج من المدرسة أو في عطلة نهاية الأسبوع أو خلال العطل المدرسية، رغم ذلك فلا يمكن أن نغفل الفئة التي صرحت بأنها تتغيب والتي مثلت نسبة معتبرة يمكن تفسيرها في الجدول اللاحق.

جدول رقم(51): توزيع أفراد العينة (المتمدرسين الذين يتغيبون) حسب مبرر الغياب

مبرر التغيب عن الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
مرض	3	%21,42
نبذالدراسة	4	%28,57
حبالعمل	1	%7,14
بعدالمدرسةعنالبيت	5	%35,71
عدمتوفراللباس	1	%7,14
المجموع	**14**	**%100**

على الرغم من أن نسبة التغيب عند التلاميذ كانت منخفضة إلا أننا رأينا من المفيد معرفة أهم العوامل المؤدية إليها والتي نلاحظها من خلال الجدول رقم (51)، الذي صنفنا فيه أطفال عينتنا الذين يتغيبوا عن المدرسة حسب مبررات الغياب وجدنا أن أعلى نسبة منهم 35.71 %يتغيبون بسبب بعد المدرسة عن البيت، تليها نسبة 28.57 %منهم كان سبب غيابهم نبذ الدراسة، ثم نسبة 21.42 %يتغيبون بسبب المرض، وأخيرا نسبة 7.14 % صرحوا بأن حب العمل كان دافعا لهم للتغيب.

نستنتج هنا أن العامل الرئيسي وراء تغيب الأطفال عن الدراسة هو بعد المدرسة عن مقر الإقامة الأمر الذي يشكل عائقا حيث أن المسافة الطويلة التي يقطعها الطفل يوميا تجعله مرهقا خاصة في فصل الشتاء وفي كثير من الأحيان يصل متأخرا بعد غلق أبواب المدرسة ويبقى في الشارع أو يعود إلى البيت.

للتذكير فإننا هنا نخص بالحديث فئة الأطفال الذين يتغيبوا فقط والتي لم تكن نسبتها كبيرة، أما العمل فلم يكن عاملا رئيسيا وراء ظاهرة التغيب المدرسي، إذ قد يعود ذلك إلى أن الكثير من الأطفال يعملون بعد أوقات الدراسة، أو في العطل المدرسية أو بعض المواسم الخاصة.

جدول رقم(52): توزيع أفراد العينة (المتمدرسين) حسب احتمال الرسوب المدرسي.

الرسوب المدرسي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	26	%52,0
لا	24	%48,0
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم(52) أن أعلى نسبة من عينة دراستنا من المتمدرسين سبق لهم أن رسبوا أي أعادوا سنة واحدة على الأقل ب 52 %، مقابل 48 % منهم لم يرسبوا.

إن الرسوب المدرسي ظاهرة تعرفها المؤسسات التربوية وهي إعادة بعض التلاميذ للسنة الدراسية مرة واحدة على الأقل نتيجة لأسباب عدة، وفي بحثنا هذا مع فئة الأطفال العاملين يمكننا أن نربط انشغال الطفل بالعمل وقضائه أوقات طويلة في ممارسة نشاطاته بضعف تحصيله الدراسي و منه رسوبه، رغم هذا لا يمكننا الحكم بذلك إلا بعد تعرضنا لعوامل الرسوب المدرسي.

بما أن أعلى نسبة من العينة قد رسبوا في المدرسة مرة واحدة على الأقل، فهذا يدل على أن مستوى تحصيلهم الدراسي ضعيف، الأمر الذي يمكننا أن نرجعه لانشغال الطفل عن الدراسة واهتمامه بأمور أخرى كالعمل، مما يمكن أن يمهد تدريجيا لخروج الطفل نهائيا من المدرسة.

جدول رقم(53): توزيع أفراد العينة (الراسبون) حسب عوامل الرسوب.

عوامل الرسوب	التكرار	النسبة المئوية
ضعف التحصيل	14	%53,84
المرض	1	%3,84
كره الدراسة	6	%23,07
سوء معاملة المعلم	1	%3,84
العمل	2	%7,69
إهمال الدراسة	1	%3,84
ظروف معيشية وأسرية صعبة	1	%3,84
المجموع	**26**	**%100**

من خلال الجدول رقم (53) نلاحظ أن أعلى نسبة من الأطفال الراسبين كان سبب رسوبهم هو ضعف التحصيل الدراسي ب % 53.84، تليها نسبة 23.07 % صرحوا أن سبب رسوبهم المدرسي هو كره المدرسة،ثم نسبة 7.69 % منهم أرجعوا رسوبهم إلى العمل، ثم نسبة 3.84% قالوا أن سبب رسوبهم هو سوء معاملة المعلم، المرض، إهمال الدراسة، أو ظروف معيشية صعبة بالتساوي.

نستنتج مما سبق أن العامل الرئيسي وراء الرسوب المدرسي هو ضعف التحصيل الدراسي حسب تصريح أفراد عينتنا، وهذا قد تطرقنا له سابقا حيث كانت معدلات معظمهم دون المتوسط ، فضعف التحصيل الدراسي من المواضيع المهمة في ميدان التربية ، نظرا لحساسيته وخطورته على مستقبل الطفل الدراسي ويمكن أن تتدخل عوامل عدة فيه كظروف الأسرة أو المعلم في حد ذاته أو قدرات التلميذ، ومن دراستنا هذه حول الأطفال العاملين يمكن أن تكون هناك علاقة بين العمل و ضعف التحصيل الدراسي مما قد يؤدي إلى الرسوب المدرسي.

كما يمكن لكثافة البرامج التعليمية وأسلوب تعليمها دورا في ذلك، فأسلوب التعليم يساعد الطالب على التفاعل الإيجابي وعلى فهم المعلومة وإدخالها في ذهن الطالب، كذلك الحال بالنسبة للمواد الدراسية، فكلما كانت المواد سهلة في تنظيمها وواضحة في طرق شرحها وسيولة استيعابها أصبح من الممتع دراستها واكتسابها، أما في حالة صعوبة المناهج الدراسية وضعف تحقيق أهدافها الحقيقية، التي تخلق في الشباب قوة التفكير ونوايا الإبداع والابتكار، فإنها ستؤدي إلى سطحية العلاقة بين المتعلم ومدرسه، وتجعل من المتعلم لا يقبل على التعلم بدافع من نفسه، بل كارها له متسربا منه، لأن المدرسة قد أغفلت ميوله، ولم تزرع في داخله حب التعليم.[1]

جدول رقم(54): توزيع أفراد العينة (المتمدرسين) حسب احتمال القيام بالواجبات المدرسية

القيام بالواجبات المدرسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	%54,0
لا	16	%32,0
أحيانا	7	%14,0
المجموع	**50**	**%100**

من خلال الجدول رقم (54) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينتنا(المتمدرسين)صرحوا بأنهم يقومون بواجباتهم المدرسية ب 54 %، تليها نسبة 32 % منهم قالوا بأنهم لا يقومون بواجباتهم المدرسية و بعدها نسبة 14 % صرحوا أنهم أحيانا يقومون بواجباتهم المدرسية.

نستنتج من ذلك أن معظم الأطفال العاملين في دراستنا يقومون بواجباتهم الدراسية، وكنا قد رأينا سابقا في الجدول رقم (36) أن معظمهم لا يتغيبون عن المدرسة، هذا يؤكد ضعف العلاقة بين عمل الأطفال والظروف المدرسية، حيث تحصلنا على نتائج تدل على أن المسار التعليمي لمعظم المبحوثين كان عادي في الغالب، فرغم أن أعلى نسبة منهم تعرضوا للرسوب المدرسي، إلا أنهم لا يتغيبون عن المدرسة و تحصيلهم الدراسي ليس كارثيا، كما أن أعلى نسبة من أطفال عينتنا غير متسربين من المدرسة، مما يؤكد لنا عدم تحقق الفرضية الثالثة التي ترجع عمل الأطفال إلى التسرب المدرسي.

[1]- معوض خليل ميخائيل، **دراسة مقارنة في مشكلات المراهقين في المدن والريف**، مكتبة دار المعارف، القاهرة، 1971، ص170.

جدول رقم(55): توزيع العينة (المتمدرسين) حسب احتمال التوفيق بين العمل و الدراسة.

التوفيق بين الدراسة والعمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	%88
لا	6	%12
المجموع	**50**	**%100**

من خلال الجدول رقم(55) نلاحظ أن النسبة الأعلى من أفراد عينتنا الذين لم يغادروا مقاعد الدراسة صرحوا بأنهم يستطيعون التوفيق بين العمل والدراسة 88 %مقابل 12 %المتبقية قالوا أنهم لا يستطيعون التوفيق بينهما.

فالطفل المتمدرس والعامل في نفس الوقت يجد نفسه مجبرا على التوفيق بين الأمرين، وفي الغالب نجده يعمل خارج أوقات الدراسة، إما بعد الخروج من المدرسة مباشرة أو في عطل نهاية الأسبوع أو العطل المدرسية الأخرى كي لا يضحي بدراسته.

جدول رقم(56): توزيع أفراد العينة(المتمدرسين الذين يوفقون بين العمل والدراسة)حسب كيفية التوفيق بينهما.

كيفية التوفيق بين العمل والدارسة	التكرار	النسبة المئوية
العمل بعد وقت الدراسة	31	%70,45
العمل في العطل الدراسية	13	%29,54
المجموع	**44**	**%100**

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (56) أن أعلى نسبة من عينة دراستنا (المتمدرسين الذين قالوا أنهم يوفقون بين الدراسة والعمل) وبعد سؤالهم عن كيفية التوفيق بينهما صرحوا أنهم يعملون خارج أوقات الدراسة 70.45%، تليها نسبة 29.54 %المتبقية يعملون في العطل المدرسية فقط.

نستنتج من ذلك أن الطفل العامل والذي لم يغادر مقاعد الدراسة لا يعمل في الغالب أثناء أوقات الدوام، أي لا يتغيب عن المدرسة من أجل العم، بل يعمل بعد خروجه مساءا لأن طبيعة عمله لا تتطلب إلا بعض الساعات القليلة ، وهذا ما وضحه الجدول رقم (12) حيث كانت أعلى نسبة من العينة صرحوا بأنهم يعملون من 3 إلى 5 ساعات في اليوم، وهناك فئة أخرى تعمل فقط خلال عطلة نهاية الأسبوع فقط نظرا لانشغالهم بالدراسة واللعب في الأوقات الأخرى.

فالعمل خارج أوقات الدراسة قد تكون له تبعات على مستوى المسار الدراسي للطفل، فقد يعطله عن المراجعة وأداء واجباته، والتحضير الجيد للامتحانات، مما يشتت انتباهه و يعيق التحصيل الدراسي.

جدول رقم(57): توزيع أفراد العينة (المتمدرسين) حسب احتمال التفكير في ترك الدراسة.

التفكير في ترك الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%36
لا	25	%50
أحيانا	7	%14
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (57) الذي طرحنا من خلاله السؤال: هل تفكر في ترك الدراسة؟ (بالنسبة للأطفال الذين يزاولون الدراسة) أن أعلى نسبة منهم قالوا أنهم لا يفكرون في ذلك ب 50 %، تليها نسبة 36 % منهم صرحوا أنهم يفكرون في ترك مقاعد الدراسة، والنسبة المتبقية وهي 14% صرحوا أنهم يفكرون أحيانا في ذلك.

نستنتج من ذلك أن معظم أطفال عينتنا لا يفكرون في مغادرة مقاعد الدراسة رغم ممارستهم نشاطات أخرى بعد انتهاء الدوام ويمكن تفسير ذلك بخوف الطفل أو والديه من المستقبل المجهول بعد ترك المدرسة والتفرغ للعمل. رغم هذا فإننا إذا جمعنا نسبة الذين أجابوا بنعم يفكرون في الأمر والذين أجابوا ب أحيانا يفكرون فيه سنجد 50 % أي نصف عدد المتمدرسين في دراستنا، فالطفل العامل نجده في الغالب مشتت الذهن خاصة إذا كانت ظروفه المعيشية صعبة وخرج للعمل من أجل لقمة العيش وهذا ما كنا توصلنا إليه سابقا.

جدول رقم(58): توزيع أفراد العينة (المتمدرسين ويفكرون في ترك الدراسة) حسب العوامل التي أدت بهم إلى ذلك.

أسباب التفكير في ترك الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
كره الدراسة	2	%11,11
الوالدة تحب المال و تجبرني على العمل	2	%11,11
لا أستطيع التوفيق بين المدرسة والعمل	1	%5,55
مساعدة الأسرة	3	%16,66
أحب المال	5	%27,77
ضعف التحصيل الدراسي	3	%16,66
الفقر	2	%11,11
المجموع	**18**	**%100**

من خلال الجدول رقم(58) والذي أخذنا فيه الأطفال الذين يفكرون في ترك الدراسة ووزعناهم حسب أسباب ذلك وجدنا أن أعلى نسبة منهم صرحوا أن حب المال هو العامل الذي يجعلهم يفكرون في مغادرة مقاعد الدراسة 27.77%، تليها نسبة 16.66% أرجعوا ذلك إلى مساعدة الأسرة ماديا أو ضعف التحصيل الدراسي، ثم بعدها نسبة 11.11% قالوا أن هناك أسباب أخرى مثل كره الدراسة أو الفقر بالتساوي

نستنتج هنا أن حب المال والربح السريع كان العامل الأساسي وراء تفكير الطفل في ترك الدراسة من أجل التفرغ نهائيا للعمل خاصة وأننا كنا توصلنا أن النسبة الأعلى من أسر المبحوثين هي فقيرة تعاني ظروفا معيشية صعبة الأمر الذي يشجع كل أفرادها في المساهمة في رفع دخلها بما فيهم الأطفال.

كما أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها مجتمعنا كان لها دور في نشر القيم المادية التي تشجع على الربح السريع على حساب العلم والتعليم، إذ أصبح الكثير من الآباء والأمهات لا يولون أهمية لتعليم أبنائهم، ويرون فيهم مصدرا لجلب المال فقط.

جدول رقم(59) : علاقة التفكير في ترك الدراسة بتلبية الأسرة لحاجات الطفل.

التفكير في ترك الدراسة / تلبية حاجات الطفل	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	2	%22.22	7	%77.77	ـــ	ـــ	9	%100
لا	12	%44.44	11	%40. 74	4	%14.81	27	%100
احيانا	4	%28.57	7	%50	3	%21.42	14	%100
المجموع	18	%36	14	%50	7	%14	50	%100

إن تفكير الطفل العامل في ترك الدراسة والتفرغ للعمل – بالنسبة للأطفال العاملين والمتمدرسين في نفس الوقت – قد يكون له علاقة بعدة عوامل خاصة تلك المتعلقة بتدني المستوى المعيشي للأسرة، كتلبية حاجات الطفل من غذاء وملبس ومسكن وترفيه، لذلك قمنا بربط متغير التفكير في ترك الدراسة والتفرغ للعمل بتلبية حاجات الطفل من طرف أسرته، وكانت النتائج موضحة من خلال الجدول رقم (59):أعلى نسبة من أفراد العينة لا يفكرون في ترك الدراسة و التفرغ للعمل وهي 50%، تليها نسبة 36% صرحوا أنهم يفكرون في ترك الدراسة وأخيرا نسبة 14% يفكرون أحيانا في ترك الدراسة والتفرغ للعمل، وبعد ربطنا لهذا المتغير بتلبية الأسرة لحاجات الطفل كانت النتائج كالتالي:

بالنسبة للأطفال العاملين الذين صرحوا أن أسرهم تلبي لهم حاجاتهم، أعلى نسبة منهم قالوا أنهم لا يفكرون في ترك الدراسة والتفرغ للعمل 77.77%، مقابل 22.22% منهم يفكرون في ترك الدراسة، في حين أن الأطفال الذين لا تستطيع أسرهم تلبية حاجاتهم فكانت أعلى نسبة منهم يفكرون في ترك الدراسة والتفرغ للعمل ب44.44%، مقابل 40.74% منهم لا يفكرون في ذلك، و14.81% منهم قالوا أنهم يفكرون في ترك الدراسة أحيانا، وأخيرا بالنسبة للأطفال الذين صرحوا أن أسرهم تلبي لهم حاجاتهم أحيانا، فكانت أعلى نسبة منهم لا يفكرون في ترك الدراسة والتفرغ للعمل50%، مقابل 28.57% منهم صرحوا أنهم يفكرون في ترك الدراسة، مقابل 21.42% منهم يفكرون أحيانا في ترك الدراسة والتفرغ للعمل.

نستنتج من هذه المعطيات أن تلبية حاجات الطفل من طرف أسرته كانت لها علاقة بتفكير الطفل بترك الدراسة والتفرغ للعمل، إذ أنه كلما كانت الأسرة قادرة على تلبية حاجات أبنائها قل تفكيرهم في ترك الدراسة، وكلما كانت الأسرة فقيرة وغير قادرة على تلبية حاجات أطفالها زاد تفكيرهم في ترك الدراسة

والتفرغ للعمل من أجل تلبية ما ينقصهم من حاجات، وهذا دليل آخر على أن الفقر هو العامل الرئيسي في خروج الطفل إلى سوق العمل حتى وإن كان لم يغادر مقاعد الدراسة، إذ يبدأ تدريجيا في التفكير والتخطيط لترك الدراسة نتيجة للنقص الذي يشعر به تجاه زملائه من ناحية توفر الأدوات المدرسية مثلا أو اللباس اللائق أو الأكل الصحي وحتى وسائل الترفيه التي يحتاجها الطفل، مثل الانضمام للرحلات السياحية في المدرسة أو بعض النشاطات الثقافية والاجتماعية الأخريفقط.

كاستنتاج لتحليل بيانات الفرضية الثالثة والتي تربط بين عمل الأطفال والتسرب المدرسي فإننا وجدنا أن هذه الفرضية لم تتحقق بدرجة كبيرة، أي أن التسرب المدرسي والظروف المدرسية لم يكن لها دور في خروج الطفل إلى سوق العمل والدليل على هذا هو أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين في عينتنا هم غير متسربين من المدرسة، أي أنهم يعملون ويزاولون الدراسة في نفس الوقت، وحتى المتسربون من المدرسة فأعلى نسبة منهم كان سبب تسربهم هو الظروف المعيشية السيئة حسب ما صرحوا به، كما أعلى نسبة منهم صرحوا لنا أن مغادرتهم لمقاعد الدراسة ليست هي السبب في خروجهم للعمل، وإنما السبب الأصلي هو الفقر، من ناحية أخرى فإن أعلى نسبة من الأطفال العاملين وهم متمدرسين في نفس الوقت في دراستنا، كانت معدلاتهم الدراسية [11-13]، أي أنها ليست بذلك السوء الذي يهدد مسارهم التربوي، إضافة إلى ما سبق فإن أغلب مبحوثينا المتمدرسين، رغم أنهم يعملون لكنهم لا يتغيبون عن المدرسة، لأنهم يعملون خارج أوقات الدراسة، إما بعد خروجهم مساءا، أو خلال عطلة الأسبوع ، أو في العطل الرسمية، وبعض المواسم الاجتماعية والدينية، كما أن أعلى نسبة منهم صرحوا أنهم يقومون بإنجاز واجباتهم المدرسية، ولا يفكرون في ترك الدراسة من أجل العمل، أي أن ظروفهم المدرسية لا علاقة لها بالعمل، والتسرب المدرسي لا يمثل عاملا رئيسيا وراء خروج الطفل لسوق العمل، فقد يكون هو بحد ذاته ناتجا عن سوء الأوضاع المعيشية للطفل.

رابعا: تحليل بيانات الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة: توجد انعكاسات سلبية لعمل الأطفال على الجانب الأخلاقي، التربوي والصحي للطفل.

يرى كثير من الباحثين أن الأطفال العاملون يتأثرون بالمجتمع الذي يعيشون فيه، والذي نقصد به الشارع، حيث يتكون غالبا من أنصاف متعلمين وجهلة، تقل فيه القيم والأخلاق، فينشأ الأطفال وهم فاقدين لهذه

الأخلاق، مما ينعكس على سلوكهم ويساعد على تنشئتهم نشأة عدوانية، حيث أن التأثير النفسي السيئ والشعور بالدونية والاختلاف عن الأطفال الآخرين يدفعهم إلى التحول إلى الشراسة وكره الحياة.[1] كما قد يؤدي عمل الأطفال إلى الانحراف بشتى أنواعه وهذا نتيجة قضاء الطفل لأوقات طويلة في الشارع، فقد يتعلم الكثير من السلوك غير السوي كالكلام البذيء والسرقة والاعتداء، لأن الشارع يحتوي على قيم تختلف جذريا عن تلك الموجودة في الأسرة أو المدرسة، ومن خلال دراستنا الميدانية تحصلنا على مجموعة من النتائج حول انعكاسات عمل الأطفال السلبية والتي نعرضها كالتالي:

جدول رقم(60): توزيع العينة حسب مكان قضاء معظم الأوقات.

مكان قضاء معظم الأوقات	التكرار	النسبة المئوية
البيت	24	%26.66
الشارع	57	%63.33
العمل	9	%10
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم (60) نلاحظ أن أعلى نسبة في عينة دراستنا من الأطفال العاملين قالوا أنهم يقضون معظم أوقاتهم في الشارع ب 63.33 ٪، تليها نسبة 26.66 ٪ يقضون معظم أوقاتهم في البيت، و 10٪ المتبقية يقضون أوقاتهم في ممارسة العمل.

نستنتج هنا أن الطفل العامل يقضي معظم أوقاته في الشارع ويمكن تفسير ذلك على أن هذه الفئة متعودة على البقاء في الشارع لممارسة العمل أو اللعب، فالطفل العامل نجده في الغالب قادرا ومتأقلما مع ظروف الشارع وقد يكتسب منه الكثير من القيم والسلوك منها ما ينفع ومنها ما يضر، وقد يقع في صراع بين رغبته في العيش حياة مناسبة للصغار، والعيش في الشارع أين يتحمل مهام العمل على ما فيها من تبعات ومشاق، فالطفل في هذه الحالة يود حياة الانطلاق كأقرانه من ناحية ومن ناحية أخرى يقدر ما عليه من تبعات اقتصادية تجاه أسرته.

[1]-عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص120.

جدول رقم(61): توزيع أفراد العينة حسب ما يفضلون في حياتهم

ماذا تفضل؟	التكرار	النسبة المئوية
ربح المال	48	%53.33
الدراسة	16	%17.77
اللعب	13	%14.44
العمل	13	%14.44
المجموع	**90**	**%100**

من معطيات الجدول رقم (61) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينتنا يفضلون ربح المال ب 53.33٪، تليها نسبة 17.77٪ منهم قالوا بأنهم يفضلون الدراسة، ثم نسبة 14.44٪ منهم قالوا أنهم يفضلون اللعب من جهة والعمل من جهة أخرى، بالتساوي.

نستنتج من هذه الأرقام أن الأطفال العاملون يفضلون ربح المال بالدرجة الأولى وهذا ما تحدثنا عنه سابقا حيث يكتسب الطفل قيما اجتماعية دخيلة يأتي بها من الشارع، مبنية في الغالب على أسس مادية كالربح السريع الذي يتلقاه مقابل ما يقوم به من نشاطات وأعمال تجارية، خاصة في حالة الأسر ذات الدخل الضعيف أو منعدمة الدخل، تكون مجبرة على تحفيز صغارها على العمل وربح المال بغرض مساعدتها في مواجهة مصاعب الحياة.

جدول رقم(62): توزيع أفراد العينة حسب احتمال تعاطيهم لبعض المواد المضرة.

هل سبق أن جربت؟	التكرار	النسبة المئوية
التدخين	23	%25.55
المخدرات	3	%3.33
شرب الخمر	5	%5.55
لاشيء	59	%65.55
المجموع	**90**	**%100**

تؤكد الكثير من الدراسات وجود العلاقة بين السلوك المنحرف وعمل الأطفال، ونقصد بالسلوك المنحرف كل ما يتنافى مع ثقافة المجتمع وقيمه وأخلاقه، فقد أشارت مثلا دراسة لرادابارنين في 1997م عن

الأطفال العاملين في اليمن أن أكثر من 32% من الأطفال الذين شملهم المسح يتعاطون القات، بعضهم إلى ثلاث مرات يوميا، وبعض المرات مصحوبا بالتدخين من 10إلى20 سيجارة يوميا، كما أنهم يعانون من شروط العمل والتي ترغمهم للبقاء لمدة طويلة بعيدا عن رقابة عائلاتهم مما يعرضهم للجريمة وشرب الكحول والقات أو تدخين السجائر.[1]

ومن خلال دراستنا الميدانية تحصلنا على الأرقام التالية من خلال الجدول رقم (62)، بعد أن طرحنا سؤالا لأفراد عينتنا حول تعاطي السجائر أو شرب الخمر أو المخدرات وجدنا أن أعلى نسبة قالوا أنهم لا يتناولون شيئا منها بنسبة 65.55 ٪، تليها نسبة 25.55٪ منهم يتعاطون السجائر، و 05.55٪ المتبقية صرحوا أنهم يتناولون الخمر أو جربوه.

نستنتج هنا ومن خلال نتائجنا أن أعلى نسبة من أطفال عينتنا لم يصلوا إلى درجة تعاطي السجائر أو الخمر أو المخدرات رغم المخاطر التي يتعرضون لها في الشارع وما يحتويه من ظواهر اجتماعية مرضية كالانحراف والاعتداء والسرقة وتعاطي الممنوعات، قد يرجع ذلك إلى العامل الرئيسي الذي دفع لأطفال عينتنا للعمل وهو الفقر (نتائج الجدول رقم 54)، حيث يعمل الطفل لتلبية حاجات أسرته وتعويض النقص في دخلها ويمكن أن يكون تحت رقابة والديه خلال ممارسة نشاطه إذ لا يجد وقت فراغ لتعاطي السجائر أو المخدرات أو الخمر، كما أن أغلب النشاطات الممارسة هي في أماكن مفتوحة وهي نشاطات تجارية لا يتعرض الطفل فيها لأي استغلال من طرف أصحاب العمل مثلا، لأنه يعمل عملا حرا، وفي أي وقت يختاره، وبالطريقة التي يراها مناسبة، ومنه نستطيع القول أن عمل الأطفال في دراستنا لم يكن عاملا من عوامل الانحراف.

جدول رقم(63): توزيع العينة حسب احتمال استخدام الطفل لبعض السلوك غير السوي.

السلوك المستخدم	التكرار	النسبة المئوية
السب و الشتم	10	%11.11
الكلام الفاحش (تطياح)	42	%46.66
رفع الصوت على الآخرين	17	%18.88
لا شيء	21	%23.33
المجموع	**90**	**%100**

[1]- عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص115.

من خلال معطيات الجدول رقم (63) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا يستخدمون الكلام البذيء في تعاملاتهم أو ما يسمى بالعامية (التطياح) بنسبة 46.66 ٪، يتمثل في بعض المصطلحات غير الأخلاقية يستخدمها الكثير في الشوارع، تليها نسبة 23.33 ٪ منهم صرحوا أنهم لا يستخدمون أي نوع من الكلام القبيح في معاملاتهم، ثم نسبة 18.88 ٪ قالوا أنهم يرفعون صوتهم على الآخرين في تعاملهم، وأخيرا نسبة 11.11 ٪المتبقية صرحوا أنهم يستخدمون السب والشتم في الكثير من الأحيان مع الآخرين، والفرق هنا بين السب والشتم من جهة والكلام البذيء هو أن السب والشتم هو استخدام كلمات نابية كتشبيه الشخص ببعض الحيوانات أو وصفه ببعض الصفات الخلقية والكلام البذيء هو كلام فيه خدش بالحياء، كاستخدام عورة الرجل والمرأة وهو ما يتنافى مع أخلاق المجتمع وقيمه، وفي كثير من الأحيان ينشأ الطفل في وسط اجتماعي وحتى أسري يتداول فيه هذا النوع من الكلام ويتعود عليه إلى درجة أن يصبح عاديا بالنسبة له ولأسرته ولا يمثل أي انحراف أخلاقي.

نستنتج من معطيات هذا الجدول أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين يستخدمون الكلام البذيء، أي الكلام الفاحش في الشارع وربما حتى داخل البيت ويمكن تفسير هذا السلوك بطبيعة مكان العمل الذي يقضي فيه الطفل أوقات طويلة يتعلم فيها القسوة وعدم احترام الآخرين واستخدام الكلام الفاحش حيث يجد نفسه بعيدا عن رقابة والديه وهذا من الآثار السلبية لظاهرة عمل الأطفال

جدول رقم(64): توزيع العينة حسب احتمال التعرض لإصابات أثناء العمل.

التعرض لإصابات أثناء العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	%36.66
لا	57	%63.33
المجموع	**90**	**%100**

من خلال الجدول رقم (64) نلاحظ أن أعلى نسبة من الأطفال لم يتعرضوا لإصابات أثناء العمل و قدرت ب 63.33 ٪ و 36.66 ٪ المتبقية تعرضوا لإصابات أثناء العمل.

نستنتج هنا أن التعرض للإصابات مرتبط بطبيعة ومكان العمل، وبما أن أعلى نسبة من عينتنا لم يتعرضوا للإصابات فيمكن تفسيره على أن مجمل مبحوثينا يعملون في التجارة الحرة في الشارع و هذا ما يوضحه الجدول رقم (8)، إذ لا توجد أسبابا لحدوث الإصابات، فالتجارة الحرة لا تستدعي تقنيات أو آلات أو مواد ضارة قد تتسبب في الإصابة، أما النسبة المتبقية وهي عالية نوعا ما من الذين تعرضوا

للإصابات فنجدهم يعملون غالبا في ورشات حرفية أو صناعية أو ورش البناء حيث قد يتعرض الطفل للإصابات نتيجة استخدامه لبعض الآلات أو حمل أوزان ثقيلة أو السقوط من أماكن عالية.

وكمثال عن الأعمال التي تشكل خطرا على الأطفال، ومن الدراسة التي قام بها مصطفى خياطي حول عمل الأطفال في الجزائر، سلط الضوء على أكبر مفرغة قمامة على مستوى الجزائر العاصمة بمنطقة واد السمار، وهي المفرغة الوحيدة على مستوى العاصمة، وقد أدت إلى تلويث المياه الجوفية إلى درجة خطيرة، الأمر الذي عجل بغلقها رسميا سنة 2005م، ليتم توقيف كل الشاحنات العمومية الخاصة برمي القمامة فيها، ورغم ذلك فمازالت المفرغة ملجأً للكثير من الشاحنات غير المعروفة تلقي بفضلاتها من كل أنواع المواد الصلبة، وأصبحت تستقطب يوميا الكثير من الأشخاص المختصين في إعادة رسكلة بعض المواد كالحديد والبلاستيك، ويستعينوا بالأطفال في ذلك.[1]

في يوم واحد من التحقيق الذي تم إجراؤه تم تسجيل 37 طفلا يعمل في هذه المفرغة، 91% ذكورا، 9% من الإناث، وهو من أشكال العمل التي تشكل خطرا على صحة هؤلاء الأطفال، فنجدهم فوق تلال القمامة يبحثون عن بقايا البلاستيك والحديد والورق، وهو ما يعرضهم للأمراض التنفسية بأنواعها، أو الإصابة بالجروح نتيجة تعاملهم مع الحديد و الأسلاك الحادة والزجاج.[2]

إن هذا النوع من العمل ليس موجودا في العاصمة فحسب بل أصبح منتشرا في كل ولايات الوطن، حيث ينتشر الأطفال في مجمعات القمامة، يعملون إما عند أشخاص بالغين لجمع المواد السابقة الذكر مقابل أجرة، أو يعملون أحرارا، يجمعون ما استطاعوا من البقايا ويبيعونها.

جدول رقم(65): توزيع أفراد العينة (الذين تعرضوا لإصابات أثناء العمل حسب نوع الإصابة)

نوع الإصابة أثناء العمل	التكرار	النسبة المئوية
جروح	17	%51.51
حروق	2	%6.06
سقوط	5	%15.15
الضرب	3	%9.09
إصابة في الظهر أو مرض	6	%18.18
المجموع	**33**	**%100**

[1]- Mostéfa Khiati, OPCIT , P.75.
[2]-Mostéfa Khiati,OP.CIT, P.76

رغم أن نسبة الأطفال العاملين الذين تعرضوا للإصابات في دراستنا لم تكن مرتفعة، لكن رأينا من المهم أن نسلط الضوء عليها لمعرفة أهم أنواع الإصابات التي تعرضوا لها وهو ما تحصلنا عليه من خلال الجدول رقم (65) والذي أخذنا فيه فئة الأطفال الذين تعرضوا لإصابات أثناء العمل، فوجدنا أن أعلى نسبة منهم 51.51 ٪ تعرضوا لجروح متفاوتة، تليها نسبة 18.18 ٪ منهم تعرضوا لإصابات في الظهر أو لمرض من الأمراض خاصة التنفسية والجلدية، ثم نسبة 15.15 ٪ صرحوا أنهم تعرضوا للسقوط، بالنسبة للذين يعملون في قطاع البناء حيث يمكن أن يعملوا في أماكن عالية، ثم نسبة 9.09 ٪ قالوا أنهم يتعرضون للضرب أثناء العمل إما من طرف صاحب العمل أو أي شخص في الشارع من المارة أو من الزبائن أو من رفاق العمل، وأخيرا نسبة 6.06 ٪ فقد تعرضوا لحروق وهذا خاصة في بعض الورش التي تحتوي على مواد كيميائية.

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن النسبة الأعلى من أفراد عينتنا والذين يتعرضوا للإصابات تمثلت إصاباتهم في الجروح نتيجة قيامهم بنشاطات قد تستدعي استخدام أشياء حادة تشكل مخاطر على الطفل أو استخدام الآلات خاصة في ورش النجارة أو الحدادة حيث يعمل لتعلم حرفة معينة تتطلب النضج العضلي الذي يفتقده في مثل سنه، إذن فإن نوع العمل قد تكون له علاقة بالتعرض للإصابات أو بأنواعها، فالأطفال الذين يعملون في جمع البلاستيك وبقايا الجديد والخردوات نجدهم في الغالب يتعاملون مع القمامة، الأمر الذي يجعلهم عرضة للأمراض والأوبئة، وقد يتعرضون للجروح البليغة خاصة في المفرغات الكبرى التي تحتوي على بعض المواد الحادة كالزجاج والحديد.

جدول رقم(66): علاقة تعرض الطفل العامل للإصابات بنوع العمل الممارس.

التعرض للإصابات أثناء العمل / نوع العمل	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تجارة حرة	13	%21.31	48	%78.68	61	%100
عمل في ورشة حرفية	6	%60	4	%40	10	%100
مقهى مطعم محل	3	%75	1	%25	4	%100
حمال	4	%100	___	___	4	%100
جمع البلاستيك و بقايا الحديد	5	%100	___	___	5	%100
فلاحة	2	%50	2	%50	4	%100
بناء	___	___	2	%100	2	%100
المجموع	33	%36.66	57	%63.33	90	%100

إن مشقة العمل وصعوبته، وعدم توفر أبسط قواعد الحماية والرعاية للأطفال العاملين في إطار من التغافل عن أبسط الحقوق التي يوفرها قانون العمل لمن يعملون من الراشدين، بالإضافة إلى غياب أبسط قواعد الأمن الصناعي التي تكفل السلامة والصحة المهنية، ويحمى من مخاطر العمل، قد انعكست في واحدة من صور الانتهاك البدني والنفسي، وبدا ذلك أكثر مما بدا في آثار جانبية، أصاب بعضها صحة الأطفال العاملين الجسمية، كما أصاب بعضها الآخر صحتهم ونموهم العقلي.

وقد توصل أحمد عبد الله في دراسته عن عمل الأطفال في دباغة الجلود إلى أن عدد من الأطفال أصيبوا ببعض الأمراض الناشئة عن المهنة، مثل أمراض العيون أو الأمراض الصدرية، أو الأمراض الجلدية، بالإضافة إلى تعرضهم للحوادث أثناء العمل.[1]

ومن خلال الجدول رقم(66) والذي ربطنا فيه التعرض للإصابات أثناء العمل بنوع العمل فقد كانت أعلى نسبة من العينة لم يتعرضوا للإصابات 63.33% و 36.66% تعرضوا للإصابات، لكننا بعد الربط بين المتغيرين كانت المعطيات كما يلي:

أعلى نسبة من الأطفال الذين يعملون في التجارة الحرة، لم يتعرضوا للإصابات أثناء العمل 78.68%، مقابل 21.31% منهم صرحوا أنهم تعرضوا للإصابات.

أعلى نسبة من الأطفال الذين يعملون في الورش الحرفية و الصناعية صرحوا أنهم تعرضوا لإصابات في عملهم 60% ، مقابل 40% منهم لم يتعرضوا للإصابات.

بالنسبة لفئة الأطفال الذين يعملون في مقاهي أو مطاعم أو محلات فأعلى نسبة منهم صرحوا أنهم تعرضوا لإصابات أثناء تأديتهم لمهامهم75%، مقابل 25% منهم صرحوا أنهم لم يتعرضوا لأي إصابة فيما يخص الأطفال الذين يعملون كحمالين فكلهم قالوا أنهم تعرضوا للإصابات أثناء العمل 100%.

ونفس النتيجة بالنسبة للأطفال الذين يعملون في جمع البلاستيك و بقايا الحديد، فكلهم صرحوا أنهم تعرضوا للإصابات أثناء العمل، لأن طبيعة هذا النشاط فيه مخاطر عدة نظرا للتلوث وغياب النظافة.

بالنسبة لقطاع الفلاحة حيث أن فئة بسيطة تنشط فيه فإن كل المبحوثين صرحوا أنهم لم يتعرضوا لأي إصابات أثناء العمل ونفس النتيجة وجدناها بالنسبة لمن يعملون في البناء، وقد يدل هذا على أن الأطفال الذين يعملون في الفلاحة أو في البناء رغم قلتهم فهم يعملون كمساعدين فقط مع عائلاتهم في جني بعض المحاصيل الزراعية كالزيتون أو الطماطم بالنسبة للفلاحة أو مساعدة الوالد في البناء داخل إطار الأسرة دائما، لذلك لا نجدهم معرضون لأي أخطار، فهم يعملون من أجل التعلم والتسلية فقط.

---

[1]- ناهد رمزي، المرجع السابق، ص79.

نستنتج من هذا الجدول أن هناك علاقة بين نوع العمل و التعرض للإصابات إذ أن أعلى نسبة من الأطفال الذين يعملون في التجارة الحرة صرحوا أنهم لم يتعرضوا للإصابات، فالعمل في التجارة بالنسبة للطفل لم يشكل أي خطر عليه من الناحية الجسمية لأنه لا يتعامل مع الآلات أو الأدوات التي يمكن أن تضر جسمه، فهو في الغالب يأخذ أشياءه البسيطة للسوق أو للشارع لبيعها، وبمجرد الانتهاء يعود إلى بيته، على العكس من ذلك فإن الأطفال العاملين في الورش خاصة النجارة التي تنتشر كثيرا، والذين يعملون في المقاهي أو المطاعم أو المحلات، والذين يعملون حمالين في الأسواق، ومن يعملون في جمع بقايا البلاستيك والحديد فقد صرحوا أنهم تعرضوا للإصابات في عملهم خاصة الإصابة بالجروح، فالكثير من يعمل في ورش النجارة أو الحدادة من الأطفال نتيجة قلة خبرتهم قد تصيبهم بعض الآلات الحادة، ونفس الشيء بالنسبة لمن يجمعون البلاستيك وبقايا الحديد فهم في الغالب نجدهم يبحثون عنها في القمامة أو المفرغات أين يصابوا بالجروح غالبا أو السقوط، وبالنسبة لفئة الحمالين في الأسواق ورغم قلة عددهم لكن كلهم صرحوا أنهم يعانون من آلام في الظهر رغم صغر سنهم.

ومنه نستطيع تأكيد النتيجة القائلة أن نوع العمل له علاقة قوية بتعرض الطفل العامل إلى إصابات.

جدول رقم(67): توزيع أفراد العينة حسب احتمال التعرض لمضايقات في محيط العمل

التعرض لمضايقات في محيط العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	%48.88
لا	46	%51.11
المجموع	**90**	**%100**

من الجدول رقم(67) نلاحظ أن نسبة الأطفال الذين لا يتعرضون للمضايقات أثناء العمل هي51.11%، تليها نسبة 48.88 ٪ منهم صرحوا أنهم يتعرضون للمضايقات أثناء العمل.

نستنتج هنا أن هناك تقارب في نسب الأطفال الذين تعرضوا للمضايقات والذين لم يتعرضوا لها وهذا يدل على أن الطفل العامل في كثير من الأحوال يتعرض للمضايقات إما لفظية أو جسدية خاصة إن كان العمل الممارس في الشارع الذي يعتبر ميدانا خصبا لانتشار كل أنواع السلوك المنحرف، حيث يكون

الطفل مجبرا على التعامل مع كل الأصناف الاجتماعية، فقد يتعرض للمساومة أو السرقة أو الاعتداء كما يمكن أن يتم استغلاله أو حتى التحرش به.

جدول رقم(68): توزيع أفراد العينة–الذين تعرضوا للمضايقات– حسب نوع هذه المضايقات.

نوع المضايقات أثناء العمل	التكرار	النسبة المئوية
التحرش	8	%18.18
مضايقات لفظية	28	%63.63
المراقبين في محطة القطار	1	272,٪
مضايقات من طرف الزبائن	3	%6.81
مضايقات من رجال الأمن	2	%4.54
محاولة السرقة	1	%2.27
الطرد من مكان العمل	1	%2.27
المجموع	**44**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (68) أن أعلى نسبة من الأطفال في عينتنا – الذين تعرضوا للمضايقات – صرحوا أنهم تعرضوا للمضايقات اللفظية كالسب والشتم ب 63.63 ٪، تليها نسبة 18.18 ٪ منهم قالوا أنهم تعرضوا للتحرش، ثم نسبة 06.81 ٪ يتعرضون لمضايقات من طرف الزبائن، ثم 04.54 ٪ قالوا أنهم يعانون من المضايقات من طرف رجال الأمن، وأخيرا نسبة 02.27 ٪صرحوا أنهم يعانون من مضايقات من طرف المراقبين في محطات القطار وداخل القطارات أو السرقة أو الطرد من مكان العمل.

نستنتج من هذه المعطيات أن أعلى نسبة من المضايقات التي يعاني منها الأطفال العاملون كانت لفظية كلامية إما من طرف الزبائن أو المارة أو أصحاب العمل أو زملاء العمل ورغم أن هذه المضايقات لا تشكل خطرا كبيرا على الطفل إلا أنها تعد معاناة وتتسبب في عقد وأزمات نفسية لأن العنف اللفظي أحيانا يكون أشد وقع على الفرد، والملفت للانتباه في هذا الجدول هو النسبة العالية من الأطفال الذين تعرضوا للتحرش وهي 18.18 ٪، وهي ظاهرة أخطر على الطفل وعلى مستقبل، فالكثير من مبحوثينا يتعرضون لهذا النوع من المضايقات ويمكن حتى الاعتداء الجنسي ولا يصرحون بذلك نظرا لحساسيتها في مجتمعنا.

جدول رقم(69): توزيع أفراد العينة حسب احتمال الاعتداء عليهم في مكان العمل.

الاعتداء عليك في مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	26	%28.88
لا	64	%71.11
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (69) أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا لم يتعرضوا للاعتداء في مكان العمل ب 71.11 ٪ و28.88 ٪ المتبقية صرحوا أنهم تعرضوا للاعتداء في مكان العمل.

نستنتج هنا أن الاعتداء على الطفل العامل في مكان عمله لم يمثل إلا نسبة بسيطة ويمكن تفسير ذلك بأن مكان العمل قد يكون آمنا إلى حد ما ويخلوا من مظاهر الانحراف،كما قد نجد الطفل العامل في الغالب برفقة أحد إخوته أو والده خاصة إذا كان مكان العمل قريب من مقر إقامته.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا للاعتداء فقد كانت نسبتهم مرتفعة نوعا ما ومن أجل تسليط الضوء عليهم طرحنا سؤالا حول نوع الاعتداء، وهو ما سنراه لاحقا.

جدول رقم(70): توزيع أفراد العينة – الذين تعرضوا للاعتداء – حسب نوع الاعتداء.

نوع الاعتداء أثناء العمل	التكرار	النسبة المئوية
جسدي	15	%57.69
لفظي	6	%23.07
سرقة	2	%7.69
جنسي	3	%11.53
المجموع	**26**	**%100**

من خلال الجدول رقم (70) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينة دراستنا –الذين تعرضوا للاعتداء – صرحوا أنهم تعرضوا لاعتداء جسدي ب 57.69%، تليها نسبة 23.07 ٪ منهم تعرضوا لاعتداء لفظي، ثم نسبة 11.53 ٪ قالوا أنهم تعرضوا لاعتداء جنسي ، و أخيرا نسبة 7.69 ٪ تعرضوا للسرقة.

نستنتج من هذه المعطيات أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين في عينة دراستنا – الذين تعرضوا للاعتداء – قد تعرضوا لاعتداء جسدي إما بالضرب أو الدفع أو أي نوع آخر من العنف الجسدي وهذا ما يفسر خطورة الشارع على الطفل العامل لأنه يتواصل مع جميع الأصناف الاجتماعية. كما أن العنف اللفظي له وقعه على شخصية الطفل ومستقبله إذ يكتسب القسوة والحقد وقد يصبح معرض اللانحراف، ولا يفوتنا هنا أن نخص بالذكر فئة من عينتنا تعرضوا للاعتداء الجنسي وهذا أخطر أنواع العنف رغم أن النسبة ضعيفة لكن، وجود هذهالنسبة11.53٪ (من الذين تعرضوا لاعتداء الجنسي) فتعد نسبة تستحق الاهتمام والدراسة، علما أن من الصعب جدا أن يصرح الطفل أو أي شخص بمثل هذه المعلومة، لأنها من الطابوهات في مجتمعنا، ومن العيب والعار التصريح بها، رغم وجود الكثير من الحالات.

وحول هذا الموضوع فقد أجري تحقيق ميداني من طرف مؤسسة FOREM (المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث) حول الاستغلال الجنسي(الدعارة) في الجزائر سنة 2005، مس عينة من 749 شخص من الجنسين وخص 12 ولاية، وكانت أصغر بنت من العينة تبلغ 14 سنة، وأصغر الذكور 13سنة، وبلغت نسبة المستغلين جنسيا من الأطفال6% ،في السابق كنا نعتقد أن مثل هذا العمل غير موجود في الجزائر، لكن بعد هذا التحقيق، تأكدنا من وجوده، وأغلب الأطفال المعنيين يقيمون بعيدا عن أهلهم، وأحيانا في ولايات أخرى[1]

جدول رقم(71): توزيع أفراد العينة حسب احتمال أن سبق لهم الاعتداء على شخص ما.

هل اعتديت على شخص ما	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%21.11
لا	71	%78.88
المجموع	**90**	**%100**

نلاحظ من معطيات الجدول رقم(71) أن أعلى نسبة من الأطفال في عينتنا لم يسبق لهم الاعتداء على شخص ما ب 78.88 ٪،مقابل 21.11 ٪ صرحوا أنهم قد سبق لهم الاعتداء على شخص ما.

[1]- Mostéfa Khiati , OP CIT,P. 79

نستنتج هنا أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين في دراستنا ليسوا عدوانيين بدليل أنهم لم يعتدوا مسبقا على شخص ما، ويمكن تفسير ذلك أن عمل الأطفال في حد ذاته لا يعد عاملا لاكتساب الطفل السلوك العدواني، فالعمل مجرد نشاط يقوم به الطفل موسميا أو خلال العطل المدرسية لبضع ساعات لمساعدة أسرته ماديا حيث يكون احتمال اكتساب الصفات العدوانية ضئيلا خاصة وأن أعلى نسبة في عينتنا لم يتعرضوا لأي اعتداء في مكان عملهم **(الجدول رقم 69)**، إذ أن التعرض للاعتداء قد يجعل الشخص مرشحا ليكون عدوانيا، وحسب دراستنا هذه فإن مصدر السلوك العدواني لدى الطفل ليس العمل في حد ذاته وإنما الظروف التي يعمل فيها الطفل ونوع العمل وجماعة رفاق العمل.

رغم أن نسبة الذين سبق لهم أن مارسوا الاعتداء مسبقا على شخص ما هي نسبة ضعيفة إلا أننا سلطنا الضوء عليها من خلال طرح سؤال حول نوع الاعتداء وكانت النتائج في الجدول اللاحق.

جدول رقم(72): توزيع أفراد العينة – الذين مارسوا اعتداء – حسب نوع الاعتداء

نوع الاعتداء	التكرار	النسبة المئوية
جسدي	14	%73.68
لفظي	5	%26.31
المجموع	**19**	**%100**

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن أعلى نسبة من أطفال عينتنا – الذين مارسوا اعتداء– كان نوع الاعتداء الممارس هو جسديا و قدرت ب 73.68٪ ، و 26.31 ٪ المتبقية مارسوا اعتداء لفظيا.

نستنتج أن الاعتداء الجسدي كان الأكثر ممارسة من طرف الأطفال العاملين– الذين سبق لهم وأن مارسوا اعتداء على شخص ما – رغم أن نسبتهم ضعيفة.

ويمكن تفسير ذلك على أن الطفل قد يضطر للاعتداء جسديا على أشخاص آخرين دفاعا عن نفسه، أو رغبة منه لفرض نفسه في مكان عمله المتمثل غالبا في الشارع، وما يحتويه من قيم، لكن نتائجنا من الدراسة الميدانية تشير إلى أن النسبة الأعلى من مبحوثينا لم يمارسوا أي اعتداء على شخص ما، لذلك فلا نرى أي داعي للتركيز على من مارسوا الاعتداء.

جدول رقم(73): توزيع المبحوثين حسب احتمال الشعور بالاستغلال أثناء العمل.

هل تشعر بالاستغلال في عملك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%38.88
لا	55	%61.11
المجموع	**90**	**%100**

من خلال معطيات الجدول رقم (73) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينتنا لا يشعرون بالاستغلال من أي شخص فيعملهم بنسبة 61.11 ٪، مقابل 38.88 ٪ منهم صرحوا أنهم يشعرون بالاستغلال من طرف أشخاص آخرين في العمل.

نستنتج من هذه الأرقام أن ظاهرة استغلال الأطفال في العمل قليلة في دراستنا هذه رغم انتشارها في كثير من دول العالم حيث تتحدث عنها الدراسات السابقة و المنظمات الدولية و يمكن تفسير ذلك في بحثنا بعوامل خروج الأطفال للعمل حيث تشير نتائج الجدول رقم (54) مثلا أن النسبة الغالبة في عينتنا كان الدافع وراء عملهم هو إما الفقر من جهة أو حب العمل ومرافقة الأصدقاء من جهة أخرى وبنسب متقاربة، وحتى من يعملون بدافع الفقر لم يكونوا مجبرين على العمل من طرف أشخاص معينين إذ يعملون بإرادتهم وبرغبة منهم لذلك فهم لا يشعرون بالاستغلال، وحتى إن كان هناك استغلال من طرف الوالدين أحيانا إلا أن هذا النوع من الاستغلال ليس بتلك الخطورة على الطفل مثل استغلاله من طرف أشخاص آخرين كصاحب العمل مثلا أو أحد الأقارب أو أي شخص غريب ، فالوالدين يمكن أن يجبران أبنائهم الصغار على العمل في حالات الفقر والعوز لكن ليس بدافع الاستغلال.

وبالحديث عن استغلال الأطفال، فقد تحدثت الكثير من المقالات الصحفية في الجرائد عن شبكات حقيقية لاستغلال الأطفال، إما في التسول(وهران، عنابة، مغنية، معسكر)، أو في الدعارة، بعض الأولياء يؤجرون أبنائهم الرضع للتسول، وهناك يستغلون الأطفال بلا أي ضمير في عصابات السرقة و السطو في شبكات منظمة حيث يجد الطفل نفسه مجبرا وبرضا من والديه أحيانا.[1]

[1]- Mostéfa Khiati , OP CIT, P.80

جدول رقم(74): توزيع أفراد العينة–الذين يشعرون بالاستغلال–حسب طبيعة الشخص الذي يستغلهم.

من يستغلك في عملك	التكرار	النسبة المئوية
صاحب العمل	22	%62.85
احد الزملاء	3	%8.57
الوالدين	6	%17.14
فرد من الأسرة	1	%2.85
أشخاص في الشارع	1	%2.85
الزبائن	2	%5.71
المجموع	**35**	**%100**

على الرغم من أن نسبة الأطفال الذين يعانون من الاستغلال في عملهم لم تكن عالية (38.88) ٪ من حجم العينة إلا أنها نسبة تستحق الملاحظة والتعمق قليلا، لذلك حاولنا معرفة طبيعة الأشخاص الذين يستغلون الطفل إذ كانت أعلى نسبة في معطيات الجدول أعلاه صرحوا أن صاحب العمل هو من يستغلهم بنسبة 62.85 ٪، تليها نسبة 17.14 ٪ قالوا أن مصدر الاستغلال هو الوالدين، ثم نسبة 8.57% قالوا أنهم مستغلين من طرف أحد الزملاء، ونسبة 5.71 ٪ صرحوا أن الزبائن هم الذين يستغلونهم، وأخيرا وجدنا النسبة المتبقية من الأطفال صرحوا أن من يستغلهم هو إما أحد أفراد الأسرة أو أشخاص آخرين من الشارع بنسبة 2.85 ٪ بالتساوي.

نستنتج من هذه الأرقام أن الطفل العامل الذي يعاني من الاستغلال يكون مصدر الاستغلال لديه هو صاحب العمل في الغالب، إذ أنه–الطفل– غير ناضج جسديا وعقليا ولا يعرف حقوقه، كما أنه يعمل بطريقة غير قانونية حيث يجد صاحب العمل الحرية في استغلاله في أوقات طويلة في الغالب وبأجر زهيد، وهذا ما يطلق عليه اليد العاملة الرخيصة، كما قد يتم استغلاله بطرق أخرى كتكليفه بأعمال شاقة تشكل خطرا على صحته كحمل أشياء ثقيلة أو تحمل درجة حرارة أو برودة عالية.

جدول رقم(75): توزيع أفراد العينة حسب احتمال أن يكون للطفل أصدقاء في العمل.

لديك أصدقاء في العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	70	%77.77
لا	20	%22.22
المجموع	90	%100

بعد طرحنا لسؤال للمبحوثين حول وجود أصدقاء في العمل، كانت أعلى نسبة منهم أجابوا بنعم لديهم أصدقاء في العمل بنسبة 77.77٪ ، والباقي 20.22٪ صرحوا بعدم وجود أصدقاء في العمل.

نستنتج هنا أن الطفل العامل وبحكم نشاطه يكون علاقات مع أقرانه خاصة العاملين مثله وقد يصبح له أصدقاء من محيط عمله(زملاء العمل)، خاصة النشاطات الحرة حيث نجدهم على شكل جماعات، تكون كل واحدة من نفس الحي أو من الأقارب أو الجيران حتى يشعر الطفل بنوع من الأمان من بعض المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، كما قد ينسج هذا الطفل علاقات صداقة مع أطفال غرباء لاسيما في بعض الورش الحرفية من أجل تعلم حرفة ما، هنا قد يكمن خطر الأصدقاء المنحرفين أو رفاق السوء إذ قد يتعلم بعض السلوك غير السوي كالتدخين أو الكلام البذيء وربما حتى السرقة والاعتداء، ومن أجل التأكد من نوع الأصدقاء في العمل طرحنا سؤالا حول ذلك وكانت النتائج من الجدول التالي:

جدول رقم(76): توزيع أفراد العينة–الذين لديهم أصدقاء في العمل– حسب نوع أصدقاء العمل

نوع أصدقاء العمل	التكرار	النسبة المئوية
أسوياء	42	%60
منحرفين	28	%40
المجموع	**70**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (76) أن أعلى نسبة من المبحوثين–الذين لديهم أصدقاء في ميدان العمل– صرحوا أن أصدقائهم في وسط العمل أسوياء بنسبة 60 ٪، و40 ٪منهم صرحوا أن أصدقائهم في العمل منحرفون، ونقصد بالانحراف هنا هو كل سلوك غير سوي قد يقوم به الطفل يؤذي به نفسه أو غيره، كالتدخين، تعاطي المخدرات، السرقة والاعتداء،الخ.

نستنتج من هذه الأرقام أن ميدان العمل عند الأطفال لا يحتوي بالضرورة على رفاق السوء والأصدقاء المنحرفين، رغم وجود نسبة لا بأس بها من الذين صرحوا أن أصدقائهم في العمل منحرفون، أي يتعاطون السجائر مثلا ويقولون الكلام الفاحش ويعتدون ويسرقون وقد يتحرشون بالبنات في الشوارع، كل هذه السلوك يمكن أن يتعلمها الطفل و تشكل خطرا على مستقبله التربوي و الدراسي.

إلا أن في دراستنا هذه النسبة الأعلى من مبحوثينا كان أصدقاؤهم في العمل أسوياء إذ يعمل الطفل في الغالب في أماكن قريبة من منزله حيث تسهل مراقبته من طرف عائلته، ويعمل كما ذكرنا سابقا مع أقرانه من حيه أو قريته أو مع أقاربه، فلا تتاح له فرصة للاختلاط بأشخاص غرباء منحرفين.

جدول رقم(77): توزيع أفراد العينة –الذين لديهم أصدقاء في العمل– حسب مشاركتهم لبعض السلوك

بهدف التأكد من النتائج السابقة ومعرفة احتمال أن يكون لجماعة رفاق العمل دور في التأثير على سلوك الطفل العامل، طرحنا سؤالا على المبحوثين حول الأعمال التي اشتركوا فيها مع أصدقائهم فتحصلنا على النتائج التالية:

فيما اشتركت مع أصدقائك	التكرار	النسبة المئوية
أداء العمل	49	%70
شجار	7	%10
سرقة	4	%5.71
اعتداء	7	%10
الانحراف الجنسي	1	%1.42
اللعب	1	%1.42
لم اشترك معهم في أي شيء	1	%1.42
المجموع	**70**	**%100**

من خلال الجدول رقم (77) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة– الذين لديهم أصدقاء في العمل – صرحوا أنهم يشتركون مع أصدقائهم في أداء العمل بنسبة 70 ٪، تليها نسبة 10 ٪ صرحوا أنهم اشتركوا مع أصدقائهم إما في الشجارات أو الاعتداءات بالتساوي، لتأتي بعدها نسبة 05.71 ٪ منهم اشتركوا معهم في السرقة، وأخيرا نسبة 1.42 ٪ صرحوا أنهم اشتركوا مع أصدقائهم في العمل في اللعب أو في الانحراف الجنسي بالتساوي، ونفس النسبة قالوا أنهم لا يشتركون معهم في أي شيء.

نستنتج من هذه المعطيات أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين من الذين لديهم أصدقاء في العمل يشتركون معهم في أداء العمل فقط، لأنهم أصلا هم أصدقاء عمل فحسب، يؤنسون ويساعدون بعضهم بعضا، وقد يدافعون بعضهم عن بعض في حالات الإحساس بالخطر، خاصة إن كانوا من نفس الحي أو العائلة، وهناك فئة من الأطفال أكثر حداثة في السن يذهبون إلى ميدان العمل مع من هم أكبر منهم سنا للتدرب على العمل، فالطفل العامل عادة يقلد جماعة الرفاق ويتعلم منهم قوانين العمل وأخطاره رغم أن هذا العمل هو في الغالب مجرد نشاطات بسيطة وغير رسمية وموسمية في كثير من الأحيان

جدول رقم(78): توزيع المبحوثين حسب الفائدة التي يرونها من عملهم

ما هي الفائدة التي تراها من عملك	التكرار	النسبة المئوية
الحصول على المال	34	%37.77
إرضاء الوالدين	13	%14.44
الاعتماد على النفس	15	%16.66
مساعدة الأسرة ماديا	19	%21.11
تعلم حرفة	7	%7.77
الهروب من المدرسة	2	%2.22
المجموع	**90**	**%100**

توضح لنا معطيات الجدول رقم (78) الفائدة التي يراها المبحوثون من عملهم، إذ كانت أعلى نسبة منهم وهي 37.77 ٪ صرحوا أن الفائدة التي يرونها من عملهم هي الحصول على المال،تليها نسبة21.11٪ منهم قالوا أن الفائدة هي مساعدة الأسرة ماديا، ثم نسبة 16.66 ٪ قالوا أن الفائدة هي الاعتماد على النفس تليها نسبة 14.44 ٪ كانت الفائدة من عملهم هي إرضاء الوالدين، ثم نسبة7.77%منهم صرحوا أن الفائدة من عملهم هي تعلم حرفة، وأخيرا نسبة 2.22 ٪ المتبقية قالوا أن الفائدة هي الهروب من المدرسة، أي أن يهرب من المدرسة ويتغيب من أجل العمل.

نستنتج أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين يرون أن الحصول على المال هي أكبر فائدة يرونها من عملهم إذ أن الحصول على المال هو الدافع والمحفز الرئيسي لهم للخروج للعمل، وهنا نكتشف أن الطفل العامل قد بدأ في اكتساب قيم اجتماعية جديدة كقيمة العمل وقيمة المال و قيمة الربح السريع.

كما أن فائدة مساعدة الأسرة ماديا قد مثلت نسبة كبيرة نوعا ما إذ أصبح الطفل مدركا ومقتنعا أن من واجبه أن يعمل لمساعدة أسرته في حالة الأسر الفقيرة أو ذات الدخل الضعيف.

جدول رقم(79): توزيع أفراد العينة حسب الأشياء التي يساهم فيها عملهم

فيما يساهم عملك	التكرار	النسبة المئوية
رفع دخلالأسرة	39	%43.33
تخفيف الصراعات داخل الأسرة	14	%15.55
توفير متطلبات الأسرة	17	%18.88
تلبية حاجاتك	15	%16.66
الترفيه	5	%5.55
المجموع	**90**	**%100**

بعد أن طرحنا سؤالا لأفراد العينة: فيما يساهم عملك؟ كانت أعلى نسبة منهم وهي 43.33 ٪ صرحوا أن العمل يساهم في رفع دخل الأسرة، تليها نسبة 18.88٪ قالوا أن عملهم يساهم في توفير متطلبات الأسرة، ثم تأتي نسبة 16.66٪ منهم يساهم عملهم في تلبية حاجاتهم الشخصية، وبعدها نسبة 15.55٪ قالوا أن عملهم يساهم في تخفيف الصراعات داخل الأسرة، وأخيرا نسبة 5.55٪ صرحوا أن عملهم يساهم في ترفيههم عن النفس أي يجعلهم يشعرون بالمتعة.

نستنتج من هذه المعطيات أن الطفل العامل يرى أن عمله يساهم في مساعدة أسرته ماديا إما برفع دخلها أو توفير متطلباتها ويمكن تفسير ذلك بالمستوى المعيشي الذي يعيشه معظم أفراد عينتنا و هو المستوى المتدني كما رأيناه سابقا الأمر الذي يستدعي اعتماد الأسرة على جميع أفرادها بما فيهم صغار السن.

نستنتج مما سبق من معطيات تحليل بيانات الفرضية الرابعة: توجد انعكاسات سلبية لعمل الأطفال على الجانب الأخلاقي والصحي للطفل، أنها لم تتحقق أي أن عمل الأطفال لم يكن له دور سلبي في الجانب الصحي والأخلاقي للطفل، ونتائج الجداول تؤكد ذلك، فرغم أن أعلى نسبة من أفراد العينة صرحوا أنهم يقضون معظم أوقاتهم في الشارع، وصرحوا أنهم يفضلون ربح المال، لكن النسبة الأعلى منهم لا يتعاطون السجائر، أو المخدرات ولا شرب الخمر،أي أن العمل في الشارع لم يؤدي بهم إلى هذا السلوك المنحرف، لكن الجدول رقم(63) يوضح لنا من جهة أخرى أن أعلى نسبة من العينة صرحوا أنهم يستخدمون الكلام الفاحش في الشارع في بعض المواقف وهذا أقصى ما وصل إليه الأطفال العاملون في دراستنا من سلوك غير سوي، أما بالنسبة للآثار الصحية لعمل الأطفال فالجدول رقم(64) يوضح أن أعلى نسبة من العينة صرحوا أنهم لم يتعرضوا لإصابات أثناء العمل، أي أن العمل الممارس لم يشكل

أي خطر على الجانب الصحي للأطفال لأن أعلى نسبة منهم يعملون في قطاع التجارة الحرة، كما أن أعلى نسبة من المبحوثين صرحوا أنهم يعملون دون أي مضايقات من أي نوع كان، وفي حالة وجود المضايقات فمعظمها مضايقات لفظية فقط، وبعد طرحنا لسؤال حول التعرض للاعتداء فأعلى نسبة أيضا لم يتعرضوا للاعتداء، أي يعملون في جو من الأمان و الطمأنينة لا يهددهم أي خطر، كما أن معظم مبحوثينا لم يعتدوا مسبقا على أي شخص وهذا دليل آخر على أن الأطفال العاملين ليسوا بالضرورة عدوانيين أو منحرفين، أما بالنسبة للاستغلال فإن أعلى نسبة من عينة دراستنا لا يشعرون به، أي أنهم غير مستغلين من أي طرف كان، كما أن معظم مبحوثينا كان أصدقاؤهم أسوياء غير منحرفين، يشتركون معهم في أداء العمل فقط، وأعلى نسبة منهم يرون أن الفائدة من العمل هي الحصول على المال، لأن معظمهم ينحدرون من أسر فقيرة لا تستطيع مجابهة متطلبات الحياة.

لذلك فإن عمل الأطفال لا يشكل بالضرورة خطرا على الجانب الأخلاقي والصحي للأطفال، هذا ما يؤكد عدم تحقق الفرضية الرابعة.

النتائج العامة :

تتمحور دراستنا حول ظاهرة عمل الأطفال، عواملها وأهم انعكاساتها، أي التعرف على خصائص الأطفال العاملين والوضع الاقتصادي والاجتماعي لأسرهم والكشف عن ظروف العمل التي يعملون بها وأهم الآثار الناتجة عن هذا العمل، تكونت عينة دراستنا من 90 طفلا عاملا وتوصلت إلى النتائج التالية:

1-خصائص الأطفال العاملين:كانت أعلى نسبة من المبحوثين من الذكور، وهو ما يتوافق مع أغلب الدراسات السابقة ففي دراسة أماني عبد الفتاح مثلا فقد كانت نسبة الذكور 79%، والفئة العمرية الغالبة هي الأطفال فوق سن 14 سنة، وهو ما يتوافق مع دراسة مصطفى خياطي التي كان سن الأطفال العاملين الغالب فيها من 13سنة إلى 16سنة، ودراسة كمال بوشرف حيث تراوح السن بين 6 و17 سنة، كما كانت أعلى نسبة من عينتنا يقيمون في مناطق حضرية أو شبه حضرية، ومستواهم التعليمي السائد هو المتوسط، وهو ما لا يتوافق مع الدراسة السابقة لمصطفى خياطي حيث كان المستوى الابتدائي هو الغالب عند الأطفال العاملين،وبالنسبة للمستوى التعليمي للوالدين في دراستنا فقد كانت أعلى نسبة من الأطفال آباؤهم أميين، أما الأمهات فأعلى نسبة منهن مستواهم متوسط.

بالنسبة لأنواع العمل التي يمارسها الأطفال في دراستنا فقد كان النوع الأكثر انتشارا هو التجارة الحرة، ويتوافق هذا مع دراسة كمال بوشرف حيث كان نمط العمل السائد في دراسته هو البائع المتجول، ومعظمهم يعملون يوميا، والنسبة الأعلى منهم بدءوا العمل بين 10 و14 سنة من العمر، كما أن 93.3% من هؤلاء الأطفال العاملين يتقاضون أجرا من عملهم، في الغالب يتقاضونه يوميا، وصرحت أعلى نسبة منهم أنهم يتقاضون بين 150دج إلى 1000دج في اليوم وهم راضون عن هذه الوضعية.

2-الفرضية الأولى:ربطنا فيها عمل الأطفال بتدني المستوى المعيشي للأسرة وهي الفرضية التي تحققت، أي أن تدني المستوى المعيشي والفقر كان العامل الأساسي والرئيسي وراء خروج الطفل للعمل وهي النتيجة التي اتفقت مع أغلب نتائج الدراسات السابقة، واستعنا في معرفة المستوى المعيشي للأسرة بمجموعة من المؤشرات كانت موضحة في المعطيات التالية:

أولها مهنة الأب، إذ كانت أعلى نسبة من أفراد عينتنا مهنة الأب لديهم عامل بسيط، تليها فئة الذين آباؤهم بطالون، ونعرف جيدا أن العامل البسيط دخله ضئيل وغير كافي لتلبية كل مطالب الحياة، وفئة البطالين والتي مثلت نسبة مرتفعة، فهم لا يملكون أي دخل أصلا، الأمر الذي يعد مؤشرا واضحا على الفقر الذي يعيشه الأطفال العاملون في دراستنا، خاصة وأن أعلى نسبة من أمهاتهم ماكثات بالبيت ،

وللتأكد من أن الأسر ليس لها دخل آخر،فأعلى نسبة من العينة صرحوا أنه لا يوجد شخص آخر من أفراد الأسرة يشارك في الدخل، أي أن دخل الأب إن وجد أصلا هو الدخل الوحيد، وحول سؤال عن وجود أي دخل آخر فأعلى نسبة منهم صرحوا بعدم وجود أي دخل لأسرهم، كما أن نوع المسكن قد يكون من المؤشرات التي تدل على المستوى المعيشي، إذ كانت أعلى نسبة من الأطفال العاملين يقيمون بمنزل بسيط بطابق واحد، ونسبة عالية جدا أيضا منهم يقيمون ببيوت قصديرية وهي منازل انتشرت بكثرة في الجزائر خاصة بعد التغيرات الاقتصادية التي عرفتها بداية التسعينات من القرن الماضي، المتمثلة من جهة في الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وما تبعه من مشكلات اجتماعية، ومن جهة أخرى الأزمة الأمنية التي عاشها المجتمع الجزائري والتي أدت إلى موجة نزوح كبيرة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وشبه الحضرية نتيجة انعدام الأمن، الأمر الذي نتج عنه انتشار التجمعات السكنية الفوضوية القصديرية.

إضافة لما سبق من مؤشرات فقد صرح معظم أفراد العينة أن أسرهم لا تلبي لهم ما يحتاجون إليه من لباس ومأكل ومسكن لائق وترفيه، لأنها أسر فقيرة غير قادرة على ذلك، الأمر الذي يدفع أطفالها لسوق العمل، إذ صرحت أعلى نسبة منهم أن سبب عدم تلبية حاجاتهم هو عدم استطاعة الأسرة ، أو أرجعوا ذلك إلى الفقر، وهذا دليل آخر على تدني المستوى المعيشي، زد إلى ذلك فإن معظم الأطفال في دراستنا صرحوا أنهم يعملون لتعويض الحرمان من المصروف، وحول سؤال عن كيفية التصرف في الدخل الذي يجنيه الطفل العامل فكانت أعلى نسبة منهم تعطيه طوعا للوالدين، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة مصطفى خياطي حيث كانت أعلى نسبة من الأطفال العاملين يعطون الأموال التي يجنونها من العمل للوالدين، وبالتحديد فنصفهم يعطون دخلهم للأب، والنصف الآخر للأم، وهذا يدل على حاجة الأسرة لدخل أبنائها العاملين من الأطفال، هذه النتيجة تتوافق أيضا مع دراسة أماني عبد الفتاح حيث أن أعلى نسبة من أطفال دراستها صرحوا أن الأسرة تستفيد من كل دخلهم، هذا يؤكد أن الطفل يتحمل أعباء الأسرة. وهناك حالات يكون فيها دخل الطفل هو الوحيد الذي تعتمد عليه أسرته في المعيشة، وهو ما يؤكده السؤال الذي تم طرحه حول إن كان عدم قدرة الأسرة عن تلبية الحاجات الأساسية هو الدافع لخروج الطفل للعمل فقد صرح معظم المبحوثين بنعم، أي أن الشيء الذي دفعهم للعمل هو عدم قدرة الأسرة على تلبية ما يحتاجونه.

إذن فالعامل الرئيسي وراء ظاهرة عمل الأطفال هو تدني المستوى المعيشي، فالأوضاع الاجتماعية الصعبة تجبر الطفل على بدء العمل مبكرا، إما بإرادته أو مجبرا من طرف والديه، وهو ما يتفق مع أغلب

الدراسات السابقة، ففي دراسة أحمد عبد الله على سبيل المثال، 90% من الأطفال يلتحقون بالعمل لحاجة الأسرة إلى المال، ونفس النتيجة توصلت لها الدراسة السابقة لمكتب العمل الدولي، حيث كانت أعلى نسبة من الأطفال يعملون بدافع مساعدة الوالدين ونتيجة للظروف المعيشية الصعبة.

3-الفرضية الثانية: ربطنا من خلالها عمل الأطفال بالتصدع الأسري ونقصد به غياب أحد الوالدين عن الأسرة غيابا دائما نتيجة طلاق أو نزاع، هجرة، أو وفاة، إضافة إلى تصدع العلاقات الأسرية المتمثلة في العلاقات السيئة بين أفراد الأسرة، فافترضنا أن هذا العامل يؤدي إلى خروج الطفل إلى العمل، هروبا من الجو المشحون داخل الأسرة، لكن هذه الفرضية لم تتحقق، والنتائج التالية توضح ذلك:

أعلى نسبة من الأطفال العاملين في دراستنا يعيشون في أسر كاملة لا يغيب فيها لا الأب ولا الأم، أي أن أسرهم غير متصدعة، والنسبة المتبقية منهم أي الذين يعيشون في أسر يغيب فيها أحد الوالدين فصرحت أعلى نسبة أن سبب الغياب هو الوفاة،ورغم أن الوفاة تعد من أنواع التصدع الأسري، ويؤثر كثيرا على بنية الأسرة، إلا أنه شيء طبيعي ولا يمثل نفس الوقع الذي يتركه الغياب الناتج عن الطلاق أو النزاع الناتج عن تدهور العلاقات الأسرية واضطرابها، على الطفل.وللعلم فإن معظم أفراد العينة الذين يعيشون في أسر يغيب فيها أحد الوالدين، كان الغائب هو الأب، أما بالنسبة للتصدع في العلاقات الأسرية فإنه حسب النتائج غير موجود في عينتنا، إذ أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين صرحوا أن طبيعة العلاقات بين والديهم جيدة أو عادية، وبالنسبة لطبيعة علاقة الطفل العامل بوالده فأعلى نسبة صرحوا أنها علاقات عادية أو علاقات جيدة، ونفس الشيء بالنسبة للعلاقات مع الوالدة، فمعظم أفراد العينة صرحوا أنها علاقات جيدة ، وهي نفس النتيجة بالنسبة لطبيعة العلاقات مع إخوتهم وهذا دليل على أن أسر المبحوثين لا تعاني من أي نوع من أنواع التصدع الأسري والعلاقات بين أفرادها منسجمة وطيبة إلى حد كبير، وللتأكد من هذه النتائج طرحنا سؤالا إن كان الطفل يشعر بالراحة النفسية داخل أسرته وكانت النتيجة أن نسبة الذين صرحوا أنهم يشعرون بالراحة في الأسرة، هي نفسها بالنسبة للذين صرحوا أنهم لا يشعرون بالراحة، والسبب في ذلك كان في الغالب الفقر حسب ما صرحوا به، أي أن العامل الرئيسي وراء عدم الشعور بالراحة لم يكن التصدع الأسري في حد ذاته وإنما الأوضاع المعيشية الصعبة وعدم قدرة الأسرة على مواجهة مصاعب الحياة.

وحتى نتأكد أكثر من أن التصدع الأسري لم يكن سببا لعمل الأطفال فقد طرحنا سؤالا حول أهم العوامل المؤدية بهؤلاء الأطفال للعمل فصرح معظم الأطفال أن الفقر هو وراء خروجهم للعمل، والبعض الآخر

يعمل بدافع حب المال والعمل مع الأصدقاء، وليس التصدع الأسري، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة أماني عبد الفتاح، حيث دلت نتائجها أنه لا توجد أي علاقة بين التفكك الأسري وعمالة الأطفال، إذ أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين من دراستها يعيشون في أسر متكاملة ومتماسكة لا يغيب فيها أحد الوالدين.

4-الفرضية الثالثة: والتي تربط عمل الأطفال بالتسرب المدرسي، فهي بدورها لم تتحقق وأغلب معطيات الدراسة الميدانية تثبت ذلك، إذ كانت أعلى نسبة من عينة دراستنا من الأطفال العاملين وهي 55.55% لم يغادروا مقاعد الدراسة، أي أنهم يعملون ويدرسون في نفس الوقت، مقابل نسبة44.44%هم متسربون من المدرسة وهي نسبة مرتفعة نظرا لخطورة ظاهرة التسرب المدرسي، هذه النتيجة تتوافق مع نتيجة الدراسة السابقة لكمال بوشرف حيث كانت أعلى نسبة من الأطفال يعملون وهم متمدرسون، على عكس دراسة مصطفى خياطي حيث كان ثلثين من الأطفال غير متمدرسين، ودراسة علا مصطفى حيث كانت النسبة الأعلى من الأطفال تركوا مقاعد الدراسة قبل إتمام المرحلة الابتدائية،وكان السبب الرئيسي وراء التسرب المدرسي لهذه الفئة في دراستنا هو الظروف المعيشية السيئة، على عكس دراسة علا مصطفى حيث كان السبب الرئيسي وراء ترك الدراسة هو الفشل في التعليم، وبعده وبنسبة أقل الحاجة المادية، وفي دراستنا التسرب من المدرسة لم يكن بسبب العمل في حد ذاته وإنما بسبب الفقر، فبعد أن طرحنا سؤالا حول إن كان التسرب المدرسي هو الذي أدى بهم للعمل، فصرح معظم المبحوثين بأنه ليس كذلك، كما أن أعلى نسبة من فئة المتسربين صرحوا أنهم لا يرغبون في العودة إلى المدرسة ، أي أنهم حتى وإن تحسنت ظروفهم فلا يرغبون في العودة إليها.

أما بالنسبة لفئة المتمدرسين والعاملين في نفس الوقت، وبعد أن قمنا بتوزيعهم حسب آخر معدل فصلي فأعلى نسبة منهم كان معدلهم الفصلي يتراوح بين 11 و13 من 20،تليها نسبة الذين كانت معدلاتهم من 9 إلى 11 من 20، هذا يدل أن التحصيل الدراسي للأطفال العاملين كان متوسطا أو دون المتوسط، لكنه ليس ضعيفا جدا، كما أن أعلى نسبة لا يتغيبون عن دروسهم رغم أنهم عاملين، ومعظمهم صرحوا أنهم يقومون بانجاز واجباتهم المدرسية، وأعلى نسبة منهم صرحوا أنهم يستطيعون التوفيق بين العمل والدراسة وذلك بالعمل خارج أوقات الدراسة، أو خلال العطل المدرسية أو في نهاية الأسبوع، كما أننا طرحنا سؤالا حول التفكير في ترك الدراسة من أجل التفرغ للعمل فقد صرح أعلى نسبة من المبحوثين بأنهم لا يفكرون في ذلك ، ونسبة يفكرون أحيانا في ترك الدراسة، كما ربطنا هذا المتغير بتلبية الأسرة

لحاجات الطفل، وجدنا أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين، أي أن أعلى نسبة من الأطفال الذين تلبى مطالبهم من طرف أسرهم لا يفكرون في ترك الدراسة، مقابل أعلى نسبة من الذين لا تلبى مطالبهم من طرف أسرهم، يفكرون في ترك الدراسة، وهذا يدل على أن الأطفال العاملين المتمدرسين الذين يفكرون في ترك الدراسة والتفرغ للعمل كان دافعهم في ذلك هو عدم قدرة أسرهم في تلبية حاجاتهم، أي تدني المستوى المعيشي، وهو العامل الرئيسي والأصلي في خروجهم للعمل

لذلك فإن الفرضية الثالثة لم تتحقق، أي أن التسرب المدرسي وفشل الطفل في مساره الدراسي لم يكن عاملا لخروجه إلى سوق العمل.

5-الفرضية الرابعة: توجد انعكاسات سلبية لعمل الأطفال على الجانب الأخلاقي، التربوي والصحي للطفل،هذه الفرضية لم تتحقق، أي أن عمل الأطفال لم يكن له دور سلبي في الجانب التربوي والأخلاقي والصحي للطفل، ونتائج الجداول تؤكد ذلك، فبالنسبة للجانب التربوي فأغلب النتائج تدل على أن عمل الطفل لم يؤثر سلبا على مساره التربوي التعليمي إذ أن أعلى نسبة من أفراد العينة لم يغادروا مقاعد الدراسة، ونتائجهم الدراسية لم تكن ضعيفة جدا،فأعلى نسبة منهم كان معدلهم الفصلي يتراوح بين 11و13 من 20، كما أن أعلى نسبة لا يتغيبون عن دروسهم رغم أنهم عاملين،أي أن العمل لم يشكل أي عائق في مواظبتهم على الحضور إلى المدرسة، وأعلى نسبة منهم صرحوا أنهم يقومون بإنجاز واجباتهم المدرسية،وطرحنا سؤالا حول التفكير في ترك الدراسة من أجل التفرغ للعمل فقد صرح أعلى نسبة من المبحوثين بأنهم لا يفكرون في ذلك،فرغم ظروفهم المعيشية الصعبة-كما رأينا في الفرضية الأولى- إلا أنهم لا يفرطون في دراستهم ولا يفكرون أصلا في مغادرة مقاعد الدراسة، هذا بالنسبة للجانب التربوي، وبالنسبة للجانب الأخلاقي، فرغم أن أعلى نسبة من أفراد العينة صرحوا أنهم يقضون معظم أوقاتهم في الشارع 63.33%، وصرحوا أنهم يفضلون ربح المال، وهو ما يأخذنا إلى دراسة أماني عبد الفتاح مرة أخرى حيث اتضح من نتائجها أن أكبر فائدة من العمل هي الحصول على المال، وأكبر قيمة اجتماعية تعلمها الأطفال العاملين هي المساعدة في مصروف المنزل، ومن دراستنا أيضا، النسبة الأعلى منهم لا يتعاطون السجائر، أو المخدرات ولا شرب الخمر،أي أن العمل في الشارع لم يؤدي بهم إلى هذا السلوك المنحرف، لكن الجدول رقم(63) يوضح لنا من جهة أخرى أن أعلى نسبة من العينة صرحوا أنهم يستخدمون الكلام الفاحش في الشارع في بعض المواقف وهذا أقصى ما وصل إليه الأطفال العاملون في دراستنا من سلوك غير سوي.

أما بالنسبة للآثار الصحية لعمل الأطفال، فيبدو من دراستنا الميدانية أن العمل لا يشكل خطرا كبيرا على صحة الأطفال إلا في بعض الحالات القليلة، فمعطيات الدراسة الميدانية وضحت أن أعلى نسبة من العينة صرحوا أنهم لم يتعرضوا لإصابات أثناء العمل، أي أن العمل الممارس لم يشكل أي خطر على الجانب الصحي للأطفال لأن أعلى نسبة منهم يعملون في قطاع التجارة الحرة، وهم يعملون بكل حرية وفي أي وقت يناسبهم ولا يوجد ما يعرضهم للإصابات، وهذه النتيجة تختلف عن نتائج دراسة أحمد عبد الله ، حيث أشارت إلى أن الأطفال يعملون في ظروف شديدة القسوة إذ تصل الخطورة البدنية إلى نسبة74%، وفي دراستنا إن وجدت الإصابات فهي متعلقة بنوع العمل وهذا ما يوضحه الجدول رقم(66)، الذي يربط التعرض للإصابات بنوع العمل، إذ كانت أعلى نسبة من الأطفال الذين يعملون في ورش حرفية وهي60% صرحوا أنهم تعرضوا للإصابات، ونفس الشيء بالنسبة لمن يعملون في جمع البلاستيك وبقايا الحديد من القمامة، على عكس ذلك فإن أعلى نسبة من الأطفال الذين يعملون في التجارة الحرة وهي 78.68% صرحوا أنهم لم يتعرضوا لإصابات أثناء العمل،كما أن أعلى نسبة من المبحوثين صرحوا أنهم يعملون دون أي مضايقات من أي نوع كان، وفي حالة وجودها فمعظمها مضايقات لفظية فقط، وبعد طرحنا لسؤال حول التعرض للاعتداء فأغلب المبحوثين لم يتعرضوا للاعتداء ، أي يعملون في جو من الأمان والطمأنينة لا يهددهم أي خطر، من جهة أخرى فإن معظم مبحوثينا لم يعتدوا مسبقا على أي شخص وهذا دليل آخر على أن الأطفال العاملين ليسوا بالضرورة عدوانيين أو منحرفين، أما بالنسبة للاستغلال فإن أعلى نسبة من عينة دراستنا لا يشعرون به، أي أنهم غير مستغلين من أي طرف كان بنسبة 61.11%، كما أن معظمهم كان أصدقاؤهم أسوياء غير منحرفين، يشتركون معهم في أداء العمل فقط، وأعلى نسبة منهم يرون أن الفائدة من العمل هي الحصول على المال، لأنهم ينحدرون من أسر فقيرة لا تستطيع مجابهة متطلبات الحياة.

كنتيجة عامة فإن عمل الأطفال هو انعكاس للظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها الكثير من الأسر في وقتنا الراهن، نتيجة تغيرات اقتصادية عرفتها الجزائر والعالم بصفة عامة، أدت إلى تدني المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية وزيادة نسب البطالة

خاتمة

مما لا شك فيه أن ظاهرة عمل الأطفال تمثل تحديا يحتاج للكثير من الجهود، خاصة إذا كانت تشكل خطرا على الصحة الاجتماعية، التربوية، النفسية والجسدية للطفل، وهي ظاهرة متعددة الأبعاد، وعواملها متشابكة ومتشعبة، فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن كل ما يحصل للطفل في حياته، لأنها الخلية الأساسية في المجتمع وهي الوسط الأول الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية، فقد يجد الطفل نفسه في أسرة غير قادرة على تلبية حاجياته بسبب العجز والفقر أو بسبب تعطل رب الأسرة عن العمل أو وفاته أو غيابه نهائيا لأي سبب من الأسباب، فيتعرض دخلها إلى النقص إن لم نقل الانعدام، الأمر الذي يؤدي بهذه الأسرة إلى استخدام كل طاقاتها من أجل تعويض العجز وهنا تدفع أو تشجع أطفالها على العمل والكسب بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وأحيانا يكون ذلك بالأمر والإجبار، فيتجه الطفل إلى سوق العمل وهو يفتقر إلى الخبرة الاجتماعية لمواجهة الأنماط الجديدة من السلوك، الأمر الذي قد تكون له عدة انعكاسات اجتماعية.

كما أن المدرسة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الثانية من حيث الأهمية بعد الأسرة، لها علاقة بالظاهرة المدروسة، فإن وجد الطفل فيها صعوبة في التكيف، سيصعب عليه الاندماج مع زملاء الدراسة خاصة إذا لم يجد الرعاية والاهتمام اللازم من طرف المعلمين، الأمر الذي ينعكس على تحصيله الدراسي فيصبح من الضعفاء داخل الصف ومنه يتعرض للرسوب من سنة إلى أخرى لينتهي به الأمر إلى مغادرة مقاعد الدراسة نهائيا، ولا يجد أمامه سوى الانخراط في سوق العمل مبكرا، وذلك بتأكيد الكثير من علماء الاجتماع وعلماء النفس، خاصة في مجتمعنا أين تنقص الحماية والرعاية اللازمة للطفل المتسرب.

من خلال دراستنا هذه انطلقنا من ثلاث فرضيات تصب في محاولة معرفة العوامل التي تقف وراء ظاهرة عمل الأطفال، وفرضية رابعة حول انعكاسات الظاهرة، وتوصلنا إلى أن العامل الرئيسي هو تدني المستوى المعيشي للأسرة أي الفقر وكل العوامل الأخرى مرتبطة به، فالتصدع الأسري مثلا أي غياب أحد الوالدين عن الأسرة نتيجة طلاق أو وفاة خاصة غياب الأب لم يكن هو السبب في حد ذاته، بل أثر هذا الغياب على المستوى المعيشي هو العامل الأساسي وراء خروج الطفل للعمل لتعويض دور الأب الغائب، كما أن التسرب المدرسي لم يكن عاملا مباشرا وراء عمل الأطفال، إذ أن معظم مبحوثينا لم يغادروا مقاعد الدراسة، وحتى الذين تسربوا من المدرسة ودخلوا سوق العمل فكان ذلك بسبب سوء الأوضاع المعيشية وليس بسبب التسرب المدرسي بحد ذاته، فالطفل العامل هو الطفل الذي عجزت أسرته

عن إشباع احتياجاته الأساسية، سواء مادية أو نفسية أو ثقافية كنتاج لواقع اجتماعي واقتصادي تعيشه الأسرة، يدفع بالطفل باختياره أو بدون اختياره إلى الشارع للعمل أو ممارسة أي نشاط يعود عليه بربح بالمال، أو إلى البحث عن عمل في بعض الورش الصناعية أو الحرفية وحتى في مفرغات النفايات.

من دراستنا هذه توصلنا أيضا إلى أن الفرضية الرابعة والمتعلقة بالآثار السلبية لعمل الأطفال، لم تتحقق هي الأخرى، أي أن عمل الأطفال لم يكن بتلك الخطورة التي رأيناها في كثير من الدراسات، ويرجع ذلك إلى مجالات العمل وأنماطها المنتشرة في الجزائر، إذ أن أعلى نسبة من عينة دراستنا يشتغلون في قطاع التجارة الحرة، أي أنهم غير معرضين لأي استغلال من أي شخص، فهم يعملون في أوقات هم من يختارونها وفي الغالب بعد أوقات الدراسة، وهم غير معرضين للأضرار الجسدية والنفسية، وغير معرضين للمواد الكيميائية أو الغازات أو المبيدات السامة والأجسام الصلبة والحادة ولا يتعاملون مع الآلات مثل الكثير من دول العالم، أين نجد الأطفال في المصانع الكبرى ونجد الإناث منهم خادمات في المنازل ويتعرضن للإساءة البدنية والاستغلال الجنسي في كثير من الحالات، ففي دراستنا وجدنا أن أعلى النسب من عينتنا لا يتعرضون لا للاستغلال و لا للاعتداء ولا للإصابات نتيجة العمل إلا حالات قليلة، ومن الناحية الأخلاقية والتربوية أيضا فلم يكن للعمل دور رئيسي في التسرب المدرسي ولم يكن عاملا من عوامل الانحراف، إذ أن معظم معطياتنا كانت تشير إلى أن الأطفال العاملين هم عاديون وغير منحرفين ولا عدوانيين ولا يتعاطون في الغالب لا التدخين ولا المخدرات ولا الخمر، فالعمل ليس عاملا لانحراف الطفل بل على العكس فالكثير من الدراسات تحدثت عن جوانب إيجابية كثيرة لعمل الطفل، ففي الأسر الفقيرة ينظر إلى الطفل على أنه أحد الموارد الاقتصادية المهمة الأمر الذي يساعد الأسرة على زيادة دخلها، كما أن العمل يمد الطفل بالإحساس بالرجولة المبكرة والشعور بالثقة لقدرته على مساعدة أسرته اقتصاديا والإنفاق على نفسه، الأمر الذي يزيد من قدرته على حل ومواجهة مشاكله والاعتماد على نفسه وتعلم العديد من المهن أو الحرف في سن مبكرة مما يزيد من مهاراته وقدراته في الكبر.

إذن وبعد اختبارنا للفرضيات وجدنا أن العامل الرئيسي وراء ظاهرة عمل الأطفال هو الفقر والظروف المعيشية السيئة التي تعيشها الكثير من الأسر خاصة مع التغيرات السوسيواقتصادية التي تعرفها الجزائر اليوم والتي زادت من نسب البطالة في المجتمع، وانخفاض القدرة الشرائية مع موجات الغلاء الكبيرة، الأمر الذي أنتج الكثير من المشكلات الاجتماعية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. أحمد عبد الله، **الأطفال الكادحون- ظاهرة عمل الأطفال في مصر**-. مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، دار الطباعة المتميزة، 1995.
2. أحمد حسن الشحات، **الصراع القيمي لدى الشباب**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.
3. أماني عبد الفتاح،**عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية**. عالم الكتب، القاهرة،ط1، 2001.
4. ألن ب- درننج،(تر:محمد صابر)، **الفقر والبيئة، الحد من دوامة الفقر**. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،1991.
5. أرفون هنري (تر: عادل العوا)، **فلسفة العمل**.منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1977.
6. إبراهيم خليفة، **علم الاجتماع والسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 1984.
7. إبراهيم سمير عبد القادر، **التوافق الاجتماعي لدى بعض الأطفال المعوقين بصريا وضعاف البصر**، معهد الدراسات العليا للطفولة، القاهرة، 1993، ص34
8. إحسان محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**. دار الطليعة، بيروت، 1981.
9. إحسان البقلي، درية أمين، **التخطيط والإدارة في الاقتصاد المنزلي**. مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1964.
10. إيمان محمود، **التسرب من التعليم**. دار الكتب المصرية، الجيزة، مصر، 2016.
11. جان شازال، (تر: ميشال أبي الفاضل)، **حقوق الطفل**. منشورات عويدات، بيروت، 1983.
12. جورج فريدمان وبيار نافيل،(تر: يولاند كمانوئيل)، **رسالة في سوسيولوجيا العمل**.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط1، 1985.
13. دبلة خولة، **دور التصدع الأسري المعنوي في ظهور الاغتراب النفسي لدى المراهق**. دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2015.
14. والترإيس نيف(تر: إبراهيم السيد خليل)، **العمل و سلوك الإنسان**.دار النهضة العربية، القاهرة،1975.
15. زيدان عبد الباقي،**علم الاجتماع المهني أو اجتماعيات المهن**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.
16. حسن محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**. دار الطليعة، بيروت، 1981.

17. الطيب محمد عبد الطاهر، **التلميذ في التعليم الأساسي**. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1915.

18. محي الدين محمد مسعد،**نظام الزكاة بين النص والتطبيق**. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية، 1998.

19. مصطفى كمال طلبة، **إنقاذ كوكبنا،التحديات،الآمال،حالة البيئة في العالم(76.96)**.مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1992.

20. مرسي محمد منير، **الإدارة التعليمية، أصولها وتطبيقاتها**. عالم الكتب، 1984.

21. محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي**. دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

22. معني خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر**. دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1995.

23. محمد سعيد فرج، **الطفولة والثقافة والمجتمع**. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1983.

24. محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

25. محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

26. محمد الجوهري وآخرون،**الطفل والتنشئة الاجتماعية**. دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية،1991.

27. منال محمد عبد العالي، **التحليل السوسيولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة**. جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية، 2006.

28. مسعد عبد السلام حبيب، **مشاكل العمل والعمال**. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.

29. محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**. دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

30. محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية**.المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

31. مختار حمزة، **مشكلات الآباء والأبناء**. الشركة العربية للطباعة والنش، القاهرة.

32. معوض خليل ميخائيل، **دراسة مقارنة في مشكلات المراهقين في المدن والريف**. مكتبة دار المعارف، القاهرة، 1971.

33. ناصر عبد العزيز الداود، **أسباب ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية**. دراسة ميدانية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987م.
34. ناهد رمزي، **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية**. المجلس العربي للطفولة والتنمية، المجلد1، القاهرة، 1998.
35. سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1993.
36. سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1979.
37. سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**. دار النهضة العربية، بيروت،1979.
38. سيد عبد الحميد مرسي، **سيكولوجية المهن**. دار النهضة العربية، 1962.
39. عادل عازر وآخرون، **ظاهرة عمالة الأطفال**. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، اليونيسيف، القاهرة، 1991.
40. العربي بختي،**حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والاتفاقات الدولية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
41. عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**. دار الفكر الجامعي الأزراطية، مصر، 1984،
42. علي وهب، ***خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث***.دار الفكر اللبناني، بيروت،1996.
43. علا مصطفى وآخرون، **الأطفال العاملون في الحضر**. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1999.
44. عدنان الدوري، **جناح الأحداث، المشكلة، السبب**.دار السلاسل، الكويت، 1985.
45. علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**. المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
46. عبد الغني مغربي، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.
47. عبد الرحمان بن محمد عسيري، **تشغيل الأطفال والانحراف**. دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2014.
48. عبد اللطيف بن أشنهو،**تكون التخلف في الجزائر**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
49. عبد العزيز هنا، **البطالة والعمالة الكاملة**. مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1952.

50. فؤاد البهي السيد، **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة**. دار الفكر العربي، مصر، 1968.

51. غي روشيه، تر: مصطفى دندشلي،**مدخل إلى علم الاجتماع العام (الفعل الاجتماعي)**.المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983

52. يوسف خضور، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**. منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2002. 2003.

53. فضل عبد الله الربيعي، **التغير الاجتماعي، مقدمة في المفهوم والنظرية**. بيت الحكمة، بغداد، 2020.

54. فادية عمر الجولاني، **التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**. مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

الرسائل الجامعية:

55. محي الدين عبد العزيز ،**(الحالة الاقتصادية للأسرة وأثرها في التحصيل الدراسي لتلميذ المدرسة الابتدائية)**،رسالة لنيل ديبلوم الدراسات المعمقة.جامعة الجزائر ،معهد علم النفس وعلوم التربية،الجزائر ،1983.

الدوريات:

56. أمان محمود، سمية صابر، (مركزية الذات ووجهة الضبط والحالة المزاجية لدى الأطفال المساء معاملتهم)، مجلة الطفولة العربية، العدد الخامس،

57. هالة حلمي، **(طفلي يكره المدرسة، لماذا؟)**، مجلة العربي. العدد 443، الكويت، جانفي 1995.

58. خالد سليمان، سوسن مرقة، **(أضواء على ظاهرة عمل الأطفال)**، عالم الفكر. العدد 3، المجلد 30، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2002م.

59. محمد المناصف وآخرون، عمل الأطفال في المغرب: تشخيص واقتراح مخططات عمل وطنية وقطاعية، مكتب العمل الدولي، وزارة التشغيل، 1999،ص37.

60. المجلس العربي للطفولة والتنمية، الاتفاقية العربية رقم(18) لعام 1996 بشأن تشغيل الأحداث، 2013.

61. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، **حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي**، القاهرة، 1973.
62. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES)،**(مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي)**، الدورة 12، 1998
63. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES،**(مشروع تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي)**، الدورة 12، 1998.
64. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES. **(المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 م)**، الدورة 13، ماي 1999.
65. وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال **(التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي)**، 2002.
66. وزارة التشغيل ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف والبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال، **(تشغيل الأطفال بإيجاز)**، IPEC، المغرب، 2004.

القواميس والمعاجم:

67. فيصل سالم، توفيق فرج، **قاموس التحليل الاجتماعي**. دار المثلث للتصميم والطباعة، ط1، لبنان،1980.
68. إبراهيم مصطفى، **لسان العرب**، ص.586.
69. ابن منصور أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم ، **لسان العرب**. ج 10، ص 401.
70. طلعت همام، **قاموس العلوم الاجتماعية والنفسية**. مؤسسة الرسالة، 1946.

ملتقيات ومؤتمرات ومحاضرات:

71. مؤتمر كلية الحقوق، **(الحماية القانونية للأسرة بين الواقع والطموح)**، جامعة عمان الأهلية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
72. محي الدين عبد العزيز، **منظور فرويد للشخصية**، (محاضرة في نظريات تكوين الشخصية)، بتاريخ 4-5-1997.

73. محسن العرقان والهامي عبد العزيز، **المثابرة لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية**.دراسة مقدمة في مؤتمر آفاق القرن الحادي والعشرين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1992.

مراجع باللغة الأجنبية:

74. Abdelmadjid bouzidi, **Les année 90 de l'économie algerienne**. ENAG, édition distribution, alger,1999.

75. Abdelghani Megherbi **, culture et personnalité Algérienne de Massinissa a nos jours**. ENAL, OPU, Alger, 1986.

76. Aldheri (ISA), **Vécu et devenir des chômeurs de longue durée**. Document, travail, emploi, La documentation Française, Paris, 1992.

77. Bettelhem(M),**Economie et probleme du travaille**.(cours de Betelhem en 1948),Faculté de lettre, France, 1952, p.4

78. Douglas Greenwald, **encyclopédie économique**. économica , Paris, 1984,P.691

79. Enrico Pigliese, **socioéconomique du chômage**.L,harmattan, Paris, 1996.

80. G.Rodgars and G.Standing.**Child work, poverty and underdevelopment**.Geneva, ILO, 1983.

81. Kamel BOUCHREF**, Les cahiers du cread**. Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement , N 107 – 108 , 2014.

82. Liza Krug , **Les enfants d'abord, (travail des enfants)**. UNICEF, N3, 1995.

83. Louse Pednault, Votre enfant et l'école, pour résoudre les difficultés de **votre enfant en milieu scolaire**. Les éditions de l,homme, Canada, 1983.

84. Maurice Angers**, Initiation pratique a la méthodologiedes sciences humaines**. CEC,inc, Quebec, 1996.

85. Maurice Cusson, **Délinquants pour quoi**. Canada,1981.

86. Mostéfa khiati , **Le travaille des enfants en Algérie**. édition FOREM, Alger, 2006.

87. Mustafa Boutefnouchet, **La famille Algerienne**.SNED, édition et diffusion, Alger,1980.

88. Musette Saib. **Bilan de la demande social d,emploi**. 2em partie: La demande d,emploi des enfants, CREAD,1988.

89. Rodolf Ghiglione,Ben jamin matalon, **Les enquêtes sociologique, théorie et pratique**. Armand colin, Paris,1978.

90. Thay Delitraz**, Enfants au travail**.(La situation d,enfants dans le monde), UNICEF, N. 107, 1992.

91. **Périodiques :**

92. BIT**, Le travail des enfants**, publier sous la direction d ,Elias Mendelivhch,Genéve, 1980.

93. BIT,**Travail: Magazine de OIT**, N.23, Geneve, 1998.

94. CREAD , **Les cahiers du CREAD**, N. 46-47, Alger, 1998. 1999

95. La commission des droits de l'homme **, (protection d'exploitation du travaille des enfants)**.

الملاحـــــــق

الملحق رقم (1)

جامعة باجي المختار – عنابة –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

شعبة علم الاجتماع

الاستبيان

رقم الاستمارة :

تاريخ ومكان المقابلة :

الموضوع : ظاهرة عمل الأطفال و انعكاساتها الاجتماعية و التربوية

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع التربوي

إعداد الطالب : صالي عبد العزيز **إشراف الأستاذة : د. نصيب نعيمة**

السنة الجامعية : 2021 -2022

ملاحظة : بيانات الاستمارة سرية و لا تستخدم إلا للأغراض العلمي

اختر إجابة واحدة فقط و ضع عليها علامة ×

المحور الأول: بيانات عامة حول العينة

1.- الجنس : ذكر□ ، أنثى□

2.- السن : [6 – 10 [□ ، [10– 14[□ ، من 14 فما فوق □

3- موقع السكن : منطقة حضرية □، منطقة شبه حضرية □، منطقة ريفية □، منطقة شبه ريفية □.

4.- المستوى التعليمي : ابتدائي□ ،متوسط□ ،ثانوي□

5- عدد الإخوة :.....

6- المستوى التعليمي للأب :أمي□، يعرف القراءة و الكتابة□، ابتدائي□، متوسط□، ثانوي□،جامعي□.

7- المستوى التعليمي للأم: أمي□، تعرف القراءة و الكتابة□، ابتدائي□، متوسط □، ثانوي□، جامعي□.

المحور الثاني :بيانات خاصة بالعمل

8- ما نوع العمل الممارس؟ تجارة حرة□ ،عمل في ورشة حرفية□ ،عمل في مصنع□ ،البناء□ ، قطاع النقل□ ،عمل في مقهى أو مطعم□ ، تعلم حرفة□ ،الفلاحة□ ، آخر حدد.....

9- أوقات العمل : يوميا□،يوميا بعد ساعات الدراسة□،خلال عطلة الأسبوع□ ،خلال العطل المدرسية□ آخر.....

10- كم ساعة تعمل في اليوم؟ من ساعة إلى 3 ساعات□، من 3 إلى 5 ساعات□، من 5 إلى 7 ساعات□ ، من 7 ساعات فما فوق□ .

11- كم كان سنك عندما بدأت العمل (بالسنوات)؟ [6–10[□،[10–14[□ ، من 14 فما فوق□.

12.- هل تتقاضى أجرا من عملك ؟ نعم□ ، لا□

12.-1- في حالة نعم هل تتقاضى أجرك : يوميا□ ، أسبوعيا□ ، شهريا□

12-2- كم يقدر أجرك من

العمل؟.....

12-3- هل أنت راض عن هذا الأجر ؟ نعم ،□ لا □.

12-4- في حالة لا لماذا؟

13- ماهي العوامل التي أدت بك إلى العمل؟ الفقر□ ، أجر الوالد غير كافي □ ،كرهك للدراسة□ ،حبك للعمل□ ،بضغط من الوالدين □، تقلد أحدا □ ، آخر حدد.....

المحور الثالث : بيانات خاصة بعلاقة عمل الأطفال بتدني المستوى المعيشي للأسرة

14- مهنة الأب:موظف□،إطار□،تاجر□،عامل بسيط□ ،بناء □ ، فلاح□، صاحب ورشة□،متقاعد□ بطال□. آخر حدد.....

15- مهنة الأم : ماكثة بالبيت □ ، موظفة □ ، إطار □ ، تاجرة □ ، عاملة بسيطة □ ، فلاحة □ ، صاحبة ورشة □ ، متقاعدة □.آخر حدد.....

.16- هل يشارك أفراد آخرون من أسرتك في دخل الأسرة؟ نعم□ ، لا□

16-1- في حالة نعم من هم ؟ أحد الإخوة □، الجد أو الجدة □، خال أو عم □، آخر حدد.....

.17- هل لديكم مداخيل أخرى؟ نعم□ ، لا□

17-1- في حالة نعم ما نوعها ؟

18- نوع السكن: منزل واسع (فيلا)□، شقة□ ، منزل بسيط (بطابق واحد)□ ،منزل قصديري□،آخر..

19- عدد الغرف : غرفة واحدة□ ،غرفتين□ ،3 غرف□ ،4 غرف□ ،5 غرف□ ، أكثر من 5 غرف□

.20- هل تلبي لك أسرتك متطلباتك ؟ نعم□ ، لا□ ، أحيانا □

20-1- في حالة لا لماذا ؟.....

20-2- في حالة نعم هل تلبي لك ؟ اللباس□ ، الأدوات المدرسية □، الألعاب □، السياحة □، آخر حدد.....

21.- هل تعمل من أجل تعويض حرمانك من المصروف؟ نعم□ ، لا□

22- كيف تتصرف في مدخولك ؟ تستفيد منه لوحدك□ ، تقتطع منه جزءا دون علم الوالدين □، تعطيه للوالدين بإرادتك□ ،تعطيه للوالدين مجبرا□ ، آخر حدد.....

23.- هل ترى أن عدم قدرة الأسرة على تلبية حاجاتك الأساسية هو الذي أدى بك للعمل؟ نعم□ ، لا□

23-1- في حالة نعم كيف ذلك ؟.....

23-2- في حالة لا لماذا ؟

المحور الرابع : بيانات خاصة بعلاقة عمل الأطفال بالتسرب المدرسي :

24.- ما هي وضعيتك تجاه التمدرس؟ متمدرس□ ، متسرب□

24-1- في حالة متسرب ما هو سبب تسربك ؟ ضعف التحصيل الدراسي□ ، نبذ الوسط المدرسي□ ، سوء معاملة المعلم□ ، ظروف معيشية سيئة□ ، حبك للعمل□ ، آخر حدد.....

24.-2- هل ترى أن خروجك من المدرسة كان بسبب العمل ؟ نعم □ ، لا □

24.-3- هل لديك رغبة في العودة إلى المدرسة إذا تحسنت ظروفك المادية ؟ نعم □ ، لا □

25- إن كنت متمدرسا ما هو آخر معدل فصلي لك ؟.....

26.- كيف تقيم مستواك الدراسي ؟ ممتاز□ ، حسن □، متوسط □، ضعيف□

27.- هل تتغيب عن الدراسة ؟ نعم□ ، لا□

27-1- في حالة نعم ما هي الأسباب ؟ مرض□ ، كسل□ ، نبذ الدراسة□ ،من أجل العمل□ ، آخر حدد.....

28.- هل سبق لك و أن رسبت ؟ نعم□ ، لا□

28-1- في حالة نعم ما هو السبب ؟.....

29.- هل تقوم بكل واجباتك المدرسية ؟ نعم□ ، لا□ ، أحيانا□

29-1- في حالة لا لماذا ؟ عدم الرغبة□ ، الكسل□ ، العمل خارج أوقات الدراسة□ ، آخر حدد.....

30.- هل توفق بين العمل و الدراسة ؟ نعم□ ، لا□

30-1- في حالة نعم كيف ذلك ؟.....

31.- هل تفكر في ترك الدراسة و التفرغ للعمل ؟ نعم□ ، لا□ ، أحيانا□

31-1- في حالة نعم أو أحيانا لماذا ؟.....

المحور الخامس – بيانات خاصة بعلاقة عمل الأطفال بالتصدع الأسري :

32.- هل أحد الوالدين غائب عن الأسرة بصفة دائمة ؟ نعم□ ، لا□

32-1- في حالة نعم ما هو السبب ؟ وفاة□ ، طلاق□ ، نزاع□ ، هجرة□ ، آخر حدد.....

32.-2- من الغائب ؟ الأب□ ، الأم□

32-3- في حالة غياب الأب هل ترى أنه هو العامل وراء خروجك للعمل ؟ نعم□ ، لا□

32-4- في حالة نعم لماذا ؟.....

33- في حالة (لا يوجد غياب لأحد الوالدين)، كيف ترى طبيعة العلاقة بين الوالدين ؟ جيدة□ ، عادية□، مضطربة□ ، سيئة□.

33-1- في حالة مضطربة أو سيئة لماذا ؟.....

34.- كيف هي علاقتك مع والدك ؟ جيدة□ ، عادية□ ، مضطربة□ ، سيئة□

34-1- في حالة مضطربة أو سيئة لماذا ؟.....

35.- كيف هي علاقتك مع والدتك ؟ جيدة□ ، عادية□ ، مضطربة□ ، سيئة□

35-1- في حالة مضطربة أو سيئة لماذا ؟.....

.36- كيف هي علاقتك مع إخوتك ؟ جيدة□ ، عادية□ ، مضطربة□ ، سيئة□

36-1- في حالة مضطربة أو سيئة لماذا ؟.....

37- هل تجد الراحة داخل أسرتك ؟ نعم□ ، لا□ ، أحيانا □.

37-1- في حالة لا لماذا ؟.....

38- حسب رأيك ما هي أهم العوامل التي أدت بك إلى العمل ؟.....

المحور السادس : الانعكاسات الاجتماعية و التربوية لعمل الأطفال :

39- أين تقضي معظم أوقاتك ؟ في البيت□ ، في الشارع□ ، آخر حدد.....

40- هل تفضل ؟ ربح المال □، الدراسة □ ،اللعب □، العمل □.

.41- هل سبق و أن جربت : التدخين □ ،المخدرات □. شرب الخمر□

42- حدد من بين هذه السلوك التي استخدمتها ؟ السب □، الكلام البذيء(تطياح) □، رفع الصوت على الآخرين□.

.43- هل سبق و أن تعرضت لإصابات في عملك ؟ نعم□ ، لا□

43-1- في حالة نعم ما نوعها؟

.44- هل تتعرض لمضايقات في محيط عملك ؟ نعم □ ، لا □

44-1- في حالة نعم ما نوعها ؟.....

.45- هل تم الاعتداء عليك مسبقا في العمل ؟ نعم□ ، لا□

45-1- في حالة نعم ما نوع الاعتداء ؟ جسدي□ ، لفظي□ ، سرقة□ ، جنسي□ ، آخر حدد.....

45-2- من هو المعتدي ؟ صاحب العمل□ ، زميل في العمل□ ، زبون □، آخر حدد.....

46.- هل سبق و أن اعتديت على أحد ؟ نعم□ ، لا□

46-1- في حالة نعم ما نوع الاعتداء ؟ جسدي□ ، لفظي□ ، سرقة□ ، جنسي□ ، آخر حدد.....

46-2- في حالة نعم على من اعتديت ؟

47.- هل تحس بالاستغلال من طرف أي شخص في عملك ؟ نعم□ ، لا□

47-1- في حالة نعم من يستغلك؟رب العمل□، أحد زملاء العمل□،الوالدين□،فرد آخر من الأسرة□،آخر...

48.- هل لديك أصدقاء في العمل ؟ نعم□، لا□

48-1- في حالة نعم هل ترى أن أصدقائك : أسوياء □، منحرفين □.

48-2- في حالة نعم هل اشتركت معهم في : أداء العمل □، شجار□ ، سرقة □، اعتداء □، آخر حدد.....

49- ما هي الفائدة التي تراها من عملك ؟ الحصول على المال□ ، إرضاء الوالدين□ ،الاعتماد على النفس□ ، مساعدة الأسرة ماديا □ ، تعلم حرفة □ ، الهروب من المدرسة و مشاكلها □ ، آخر حدد...

50- هل ترى أن عملك يساهم في : رفع دخل الأسرة □ ، تخفيف الصراعات داخل الأسرة □ ، توفير معظم متطلبات الأسرة □.